منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

PNUE

Plan Bleu

الغابات المتوسطية:

خطوة أخرى
من أجل تقدير أفضل
للقيمة الاقتصادية والاجتماعية
وتعزيز حوكمة
تشاركية وإقليمية

العلامات المستخدمة في هذه المادة الإعلامية والبيانات الواردة فيها لا تلزم الخطة الزرقاء للبيئة والتنمية في بلدان المتوسط (PLAN BLEU)، أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) باتخاذ أي موقف تجاه الوضع القانوني أو مرحلة التنمية في البلدان والأقاليم والمدن والمناطق، أو السلطات فيها، ولا تجاه حدودها وتخومها. إن ورود أسماء شركات محددة أو منتجات مصنّعين، أكانت مشمولة ببراءة اختراع أم عدم ذلك، لا يعني بالنسبة للخطة الزرقاء أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أيّ تبنٍ لها أو التوصية باعتمادها، تفضيلاً على منتجات أخرى ذات طبيعة مماثلة، لم يرد ذكرها. الآراء الواردة في هذه المادة الإعلامية هي ملك أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الخطة الزرقاء (PLAN BLEU)، أومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO).

يمكن اسنساخ هذه الدراسة كلياً أو جزئياً لغايات تربوية، وغيرربحية، دون ترخيص خاص من طرف صاحب حق التأليف والنشر، شريطة ذكر المرجع. ستكون الخطة الزرقاء ممتنة باستلام نسخة من كل المنشورات التي استخدمت هذه المادة كمصدر لها. لا يمكن استخدام هذا المؤلف للبيع أو لأي غاية تجارية دون طلب مسبق ومحرر لترخيص من الخطة الزرقاء.

© **الخطة الزرقاء** Plan Bleu 2016

ISBN Plan Bleu : 978-2-912081-42-1
ISBN FAO : 978-92-5-609414-8

الناشر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والخطة الزرقاء للبيئة والتنمية في بلدان المتوسط (PLAN BLEU)،

الصور الفوتوغرافية: نيللي بورليون

الطباعة: NIS Photoffset

الدعم الفني والتنقيح

مَغالي مير، خبيرة غابات، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، إدارة الغابات، قسم السياسات والموارد الحراجية (فاو). magali.maire@fao.org

وساهم أيضاً:

الدكتور حامد دلي حسن، خبير إقليمي مسؤول عن المكون رقم 2، مدير أبحاث بالمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات (INRGREF)، تونس. dalyhassen.hamed@iresa.agrinet.tn

دكتور فابريس غوريفو، خبير إقليمي مسؤول عن المكون رقم 3، فريق التعاون الدولي بمركز بحوث الغابات بكاتالونيا (CTFC)، إسبانيا. fabrice.gouriveau@ctfc.es

التنسيق والإشراف

نيللي بورليون، مسؤولة برامج النظم الإيكولوجية الحراجية،التنوع البيولوجي، الخطة الزرقاء Plan Bleu
nbourlion@planbleu.org

التصميم الغرافيكي والتنفيذ

هيلين روسو، مسؤولة مهمة الإعلام والاتصال–الويب، Plan Bleu الخطة الزرقاء hrousseaux@planbleu.org

الطبعة العربية

ترجمة وتصميم Hanna IBRAHIM، حنا ابراهيم hgitrad@gmail.com

الخرائط

جان–بيير جيرود، مسؤول مهمة المؤشرات ونظم المعلومات، Plan Bleu الخطة الزرقاء. jpgiraud@planbleu.org

يمكن تنزيل هذه النشرة من موقع الخطة الزرقاء Plan Bleu ومنظمة الأغذية والزراعة FAO :
www.planbleu.org - www.fao.org

الفرق الوطنية

الجزائر

عبد الملك عبد الفتاح، مركز تنسيق، مدير دراسات مكلف بالتعاون الدولي في الإدارة العامة للغابات.
a_abdelfettah@hotmail.com
رمضان داهل، خبيرمختص C3، مدير الحديقة الوطنية للشريعة. dahelramdane@hotmail.fr
زبير سهلي، خبير C3، جامعة بليدة 1.
sahlizbiir@gmail.com، وضاح ناديا، خبيرة C2، مدرسة في جامعة بليدة 1. nadiaouadbenk@yahoo.fr
آسيا عزيز، خبيرة مختصة C2، مديرة مساعدة للإدارة وللشرطة الحرجية، الإدارة العامة للغابات.
azziassia@yahoo.fr

لبنان

كارلا الجاموس، خبيرة مختصة C2، وزارة الزراعة، لبنان.cjamous@agriculture.gov.lb
برناديت كرم، خبيرة C2،
SEEDS-int, bernadettekaram@hotmail.com
د. شادي مهنّا، خبير C3، مركز تنسيق، مدير التنمية الريفية والموارد الطبيعية – وزارة الزراعة
cmohanna@agriculture.gov.lb
بتريسيا صفير، خبيرة C3، مديرة برامج في SEEDS-int.
Patricia.sfeir@seeds-int.org
زينا تميم، خبيرة C3، خبيرة مختصة مشاركة C2، وزارة الزراعة. zeinatamim@hotmail.com

المغرب

منى باراهيوي، خبيرة مختصة C2، مهندسة في المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر.
barmonaa@yahoo.fr
فيصل بن شقرون، مركز تنسيق، المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر.
benchekroun@eauxetforets.gov.ma
عبد المحسن المقدم، خبير C2، المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر. elmoomkaddem@gmail.com
أحمد الزراري، خبير مختص C3، المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر. zirari4@hotmail.com
د. محمد قرو، خبير C3، المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين.mohamedq53@gmail.com

تونس

عبد الرحمن بن بوكر مختصC3- absn@gnet.tn
ساسي داي، خبير مختص C3، مدير مساعد لإدارة الغابات، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – الإدارة العامة للغابات sassidey@yahoo.fr
صالح المنسي، مركز تنسيق، كبير المهندسين، الإدارة العامة للغابات، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، s_elmensi@yahoo.fr
عواطف مبروك، عالمة اجتماع متخصصة في الحوكمة الإقليمية. awatefmab@gmail.com

تركيا

أيس أياتا كلتن، مركز تنسيق، مهندس في الإدارة العامة للغابات. ayseayatakelten@ogm.gov.tr
أوزج بلقيس، خبير C2، DOĞA KORUMA MERKEZI (مركز حفظ الطبيعة). ozge.balkiz@dkm.org.tr
د. يوسف غونس، خبير C3، جامعة إسطنبول.
gunesy81@yahoo.com
د. إرسين يلماظ، خبير مختص C3، في مركز الأبحاث الحرجية لجنوب غرب الأناضول. ersinyilmaz@ogm.gov.tr

عرض النتائج الأساسية لدراسات المواقع التجريبية

تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للسلع والخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية الحراجية المتوسطية

الملف 1: الحديقة الوطنية للشريعة، الجزائر
الملف 2: محمية جبل موسى الحيوية، لبنان
الملف 3: غابة المعمورة، المغرب
الملف 4: غابة دوزلرجامي، تركيا

تحسين حوكمة المناطق الحراجية المتوسطية من خلال تنفيذ مقاربات تشاركية

الملف 5: الحديقة الوطنية للشريعة، الجزائر
الملف 6: محمية جبل موسى، لبنان
الملف 7: غابة المعمورة، المغرب
الملف 8: حوض بربرة المائي، تونس
الملف 9: غابة دوزلرجامي، تركيا

أُعدّ هذا التقرير في إطار مشروع « تحسين إنتاج سلع وخدمات
الأنظمة الإيكولوجية الحرجية المتوسطية، في سياق التبدلات العالمية »، الذي موّله
الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM) لفترة 2011 – 2016، تحت إشراف الخطة
الزرقاء Plan Bleu والأمانة العامة للجنة سيلفا ميديتيرّانيا Silva Mediterranea التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)

FONDS FRANÇAIS POUR
L'ENVIRONNEMENT MONDIAL

غابة المعمورة، المغرب

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

PNUE

الغابات المتوسطية:

خطوة أخرى من أجل تقدير أفضل للقيمة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حوكمة تشاركية وإقليمية

المؤلفتان: ماغالي مير[1] ونيلّي بورليون[2]

صيغت هذه الدراسة التوليفية استناداً إلى مجموعة من الدراسات والتقارير التي أجريت في إطار هذا المشروع، وإلى اجتماعات العمل والزيارات الميدانية.

السياق الإقليمي والرهانات

تمثل الأنظمة الإيكولوجية الحرجية المتوسطية مصدراً هاماً جداً للموارد (الخشب والفلين والعلف والنباتات العطرية والطبية والعسل والفواكه، الخ...)، وكذلك للخدمات (مراعي الماشية وتنقية المياه وحماية التربة من التعرية والانجراف وامتصاص غاز الكربون والاستجمام والمناظر الطبيعية، الخ.). وتمثل الغابات أيضاً، في مجال التنوع الأحيائي، ثروة استثنائية وفريدة للمصادر الجينية الحرجية.

ضف إلى ذلك أن تفاعل الغابات المتواصل مع الزراعة وتربية الحيوان والصناعة والصناعة التقليدية وحركة العمران والترفيه، يجعلها تساهم في تطوير أنشطة متعددة وخلق فرص العمل في المناطق الريفية.

تخضع هذه الأنظمة الإيكولوجية في الوقت آنه إلى ضغوط بشرية حادة، لا سيما في منطقة جنوب وشرق المتوسط (PSEM) حيث ترتهن معيشة سكانها بشكل كبير بسلع وخدمات الغابة لتأمين احتياجاتهم الأساسية: يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى تردّي البيئة وإلى تراجع الغابات بشكل مثير للقلق. كما أنّ هذه الأراضي الحرجية تعاني من آثار التبدل المناخي، وهو ما يمكن ملاحظته في ظواهر ضمور واضمحلال الأشجار وانتشار الطفيليات، مما يساهم بشكل قوي في عملية التصحر.

منطقة المتوسط ببضعة أرقام

- √ 6,5 % من أرض اليابسة
- √ 494 مليون إنسان
- 6,8 % من سكان العالم
- √ 9,8 % من الناتج المحلي الإجمالي
- √ 313 مليون سائح من العالم
- 31,4 % من السياحة العالمية
- √ 6 % من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون (2011)

1 خبيرة في مجال الغابات لدى إدارة الغابات في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – FAO. روما، إيطاليا.
للاتصال: magali.maire@fao.org

2 مسؤولة برامج الأنظمة الإيكولوجية الحراجية، التنوع الأحيائي، الخطة الزرقاء Plan Bleu، فرنسا.
للاتصال: nbourlion@planbleu.org

تطور مساحة المناطق الحرجية في بلدان منطقة المتوسط، 1990 - 2050

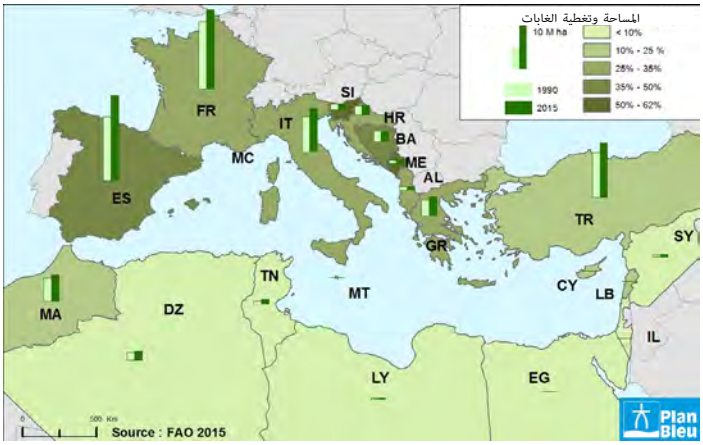

تطور السكّان في منطقة المتوسط، 1990 - 2050

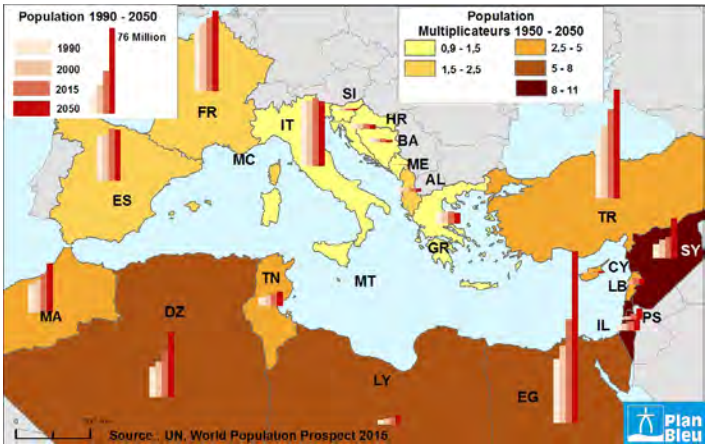

في هذا السياق برز عام 2011 المشروع الذي يحمل عنوان « تحسين إنتاج سلع وخدمات الأنظمة الإيكولوجية الحرجية المتوسطية في سياق تغيراتٍ عالمية» الذي يموله الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM)، بمشاركة «التعاون الألماني» (GIZ) والاتحاد الأوروبي (UE) ووزارة الزراعة والصناعات الغذائية والغابات الفرنسية (MAAF)، لصالح البلدان الخمسة في «الشراكة في التعاون حول الغابات المتوسطية» (PCFM)، وهي:

- الجزائر
- لبنان
- المغرب
- تونس
- تركيا

وتشرف معاً، على المشروع، الخطة الزرقاء Plan Bleu (المحورين 2 و3) وأمانة سر لجنة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «سيلفا ميديترانيا» Silva Mediterranea (المحورين 1 و4).

تهدف المكونات الأربعة الرئيسية لهذا المشروع إلى:

1. إعداد البيانات والأدوات التي تسهّل اتخاذ القرار والإدارة بخصوص هشاشة الأنظمة الإيكولوجية المتوسطية في مواجهة آثار التبدل المناخي
2. تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للسلع والخدمات التي تنتجها المناطق الحرجية المتوسطية
3. تطوير أشكال حوكمة تشاركية وإقليمية داخل هذه الأنظمة الإيكولوجية
4. تحسين مستوى تخفيف الغابات المتوسطية من آثار التحديات المناخية والتكيّف معها

الفائدة من هكذا مشروع

غابة المعمورة، المغرب

السياسات الحرجية المطبقة في بلدان الشراكة في التعاون حول الغابات المتوسطية (PCFM)، تواجه بدرجات متفاوتة التحديات العديدة المطروحة. بيد أن تلك السياسات لا تأخذ بالاعتبار بما فيه الكفاية قيمة السلع والخدمات التي تنتجها المناطق الحرجية، والتي تستفيد منها قطاعات اقتصادية أخرى (مثل السياحة وتربية المواشي والمياه، الخ.)، سواء كان ذلك على المستوى المحلي، الوطني أو العالمي (الغابات المتوسطية غائبة عن المباحثات العالمية REDD+).

لكنّ التحديات المتعلقة خصوصاً بالتبدلات المناخية العالمية، التي تطرح نفسها اليوم لن يمكن مواجهتها، إلاّ من خلال معرفة أفضل وتقدير أكبر لهذه القيمة الاقتصادية والاجتماعية في الوقت آنه، وكذلك من خلال تنسيق أفضل بين الفاعلين. تبدو إذاً مسألة تعزيز أشكال الحوكمة الإقليمية أمراً أساسياً، وذلك بالأخذ بالحسبان بشكل أكبر احتياجات ومتطلبات السكان المستخدمين لهذه المناطق.

وكذلك فإن تحفيز الفاعلين على إدارة المناطق الحرجية المتوسطية وترميمها، من منظور توفّر المياه بشكل مستدام، يعتبر أمراً أساسياً، في ظرف يتميز بالمنافسة في استخدام المياه، بين مختلف القطاعات.

الدراسات المتعلقة بالتقييم الاقتصادي للأنظمة الإيكولوجية نادرة في هذه البلدان، بينما هي أساسية من أجل توجيه السياسات العمومية.

لذا، يعتبر المكونان 2 و3 من هذا المشروع، في إطار دراسة كيفية تحسين إنتاج الأنظمة الإيكولوجية للسلع والخدمات، في سياق التبدلات العالمية، بمثابة إجابة على المسائل المطروحة، ويشكلان خطوة إضافية بالنسبة لمعرفة وتقدير المنافع الاجتماعية-الاقتصادية للمناطق الحرجية المتوسطية، من خلال اقتراح صيغ حوكمة تشاركية تلائم مختلف السياقات.

هدف هذا الكتيب

غابة المعمورة، المغرب

يهدف هذا الكتيب إلى التعريف بالدراسات التوليفية الوطنية للأعمال التي أُجريت في إطار المكونَين 2 و3 من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية FFEM. كما تم عرض مجموع نتائج المكونات الأربعة للمشروع في كتيب أُنجز لهذا الغرض.

هنا، من جهة أخرى، عرض مشترك لنتائج توليفات المكونين 2 و3 من المشروع على المستوى الإقليمي، بهدف تسليط الضوء على أهمية تبني مقاربة إقليمية، وبالتالي إبراز الرابط الأساسي القائم بين مجموعتي المواضيع المطروحة في هذين المكونَين:

- √ إن إبراز مساهمة السلع والخدمات التي تنتجها المناطق الحرجية المتوسطية بالنسبة للسكان الذين يعتمدون على هذه المناطق اقتصادياً واجتماعياً، كما بالنسبة للمجتمع ككل، بفضل تقييمها الاقتصادي، هو أمر أساسي. غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون إشراك هؤلاء السكان بقوة في إدارة هذه المناطق من خلال العمليات التشاركية.
- √ كما أن قيام حوكمة، تقوم الجهات الإدارية من خلالها بإشراك الفاعلين على الأرض، المنتفعين منهم والمستخدمين، وفق عملية تشاركية تضع حقوق وواجبات كل فرد في المقدمة، لا بد وأن تساهم بقوة في إدارة متعددة الوظائف، مندمجة، ومستدامة لتلك المناطق.

في سياق التبدلات العالمية السريعة، يكتسي العمل وفق هاتين المجموعتين من المواضيع وربطهما بشكل وثيق أهمية بالغة، لإيجاد الوسائل الأساسية من أجل التطوير الضروري للسياسات العامة، التي تواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى العديد من التحديات.

كل الدراسات التي أجريت في إطار المكونين 2 و3 من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (*FFEM*) متوفرة على موقع الخطة الزرقاء و منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة *FAO*:

http://planbleu.org
http://www.fao.org

المواقع التجريبية المدروسة

أُجريت الدراسات في المواقع التجريبية المختلفة في الخمسة بلدان المشاركة في التعاون حول الغابات المتوسطية PCFM: الحديقة الوطنية للشريعة في الجزائر، المحمية الحيوية لجبل موسى ومحمية بنتاعل الطبيعية في لبنان، غابة المعمورة في المغرب، مستجمع مياه بربرة في تونس، وغابة دوزلرجامي في تركيا (انظر الخارطة أدناه).

خصائص المواقع التجريبية الخمسة المدروسة

البلد	الموقع التجريبي	مساحة الأراضي الحرجية (هـ)	الأنواع الحرجية السائدة	الوظائف الأساسية	المتطلبات الأساسية
الجزائر	الحديقة الوطنية للشريعة ملكية الدولة	22 673	أرز الأطلس، بلوط	المحافظة على التنوع الحيوي محمية حيوية استجمام	كلف إدارة عالية أخطار التدهور والتلوث بسبب فرط التردد
لبنان	محمية جبل موسى الحيوية ملكية البلديات والأوقاف	5 500	بلوط، صنوبر بروتي	المحافظة على التنوع الحيوي محمية حيوية استجمام	ضياع فرص المردود للسكان المحليين نتيجة منع الاستخدام
	محمية بنتاعل الطبيعية، ملكية البلديات	110	بلوط، صنوبر بروتي	المحافظة على الموارد الطبيعية سياحة بيئية	الضغط البشري على الموارد (المحاجر، إنتاج الفحم الخشبي)
المغرب	غابة المعمورة ملكية الدولة	126 200	بلوط الفلين، أوكالبتوس، صنوبر، أكاسيا	إنتاج الخشب، فلين ومنتجات حرجية أخرى غير خشبية للسكان المحليين استجمام	هشاشة النظام الإيكولوجي المرتبطة بالتصحّر والضغوط البشرية
تونس	الحوض المائي لبربرة ملكية الدولة	5 065	بلوط الفلين	إنتاج الفلين مراعي حماية السد من الترسبات	الضغوط البشرية على الموارد الحرجية
تركيا	غابة دوزلرجامي ملكية الدولة	17 688	صنوبر بروتي	إنتاج الخشب، حماية التنوع الحيوي استجمام	زيادة الطلب على خدمات الاستجمام الآثار السلبية للتبدلات المناخية

مقتطفات من التقرير التوليفي الإقليمي للمكون 2 من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية *FFEM*. دالي حسن هـ (2016)

النتائج الرئيسية المقدمة على المستوى الإقليمي

محمية بنتاعل، لبنان

بخصوص التقييم الاقتصادي والاجتماعي للسلع والخدمات

إن خيار إجراء دراسات عن مواقع تجريبية منوّعة مكّن من إجراء تقييم اقتصادي لسلع وخدمات مختلفة، مثل العلف والمنتجات الحرجية غير الخشبية (PFNL)، وحماية الأحواض المائية، وكذلك أيضاً لخدمات التخلص من غاز الكربون وخدمة الاستجمام، مما أتاح في الوقت آنه إجراء مقارنات على المستوى الإقليمي.

كما سمحت هذه الدراسات مقارنة مختلف خيارات الإدارة بخصوص الكلف والأرباح، بهدف تحديد الخيار الأفضل من وجهة نظر اجتماعية، مع الإشارة إلى الآثار الاقتصادية لذلك (أي الربح والخسارة بالنسبة لجميع الفاعلين).

السلع والخدمات المدروسة والمنهجيات المستخدمة

السلع والخدمات المدروسة والمنهجيات المختارة في الموقع التجريبي للتقييمات الاقتصادية

السلع والخدمات المختارة للتقييمات الاقتصادية						
الموقع التجريبي	سلع تموين	طرق التقييم	خدمات التنظيم	طرق التقييم	خدمات ثقافية	طرق التقييم
الحديقة الوطنية للشريعة الجزائر	قطلب	سعر السوق	تنقية المياه	كلفة التعويض	استجمام	كلفة النقل
محمية جبل موسى الحيوية لبنان	زعتر رحيق (عسل) علف	سعر السوق منتجات التعويض			استجمام	نقل الأرباح
غابة المعمورة المغرب	خشب، فلين منتجات حرجية أخرى غير خشبية، علف	سعر السوق منتجات التعويض			استجمام	كلفة النقل
غابة دوزلرجامي تركيا	خشب	سعر السوق	حجز أكسيد الكربون	الكلفة الاجتماعية للكربون	استجمام حماية التنوع الحيوي	نقل الأرباح كلف التردي المتداركة

مقتطفات من التقرير التوليفي الإقليمي للمكون 2 من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية *FFEM*. دالي حسن هـ (2016)

تصنيف السلع والخدمات الرئيسية للمواقع المدروسة، حسب أهمية قيمتهاالاقتصادية (يورو/هكتار لمجموع المواقع)

المرتبة	الجزائر	لبنان	المغرب	تونس*	تركيا
الأولى	تنقية المياه (73,6)	علف (76,4)	علف (142,7)	فلين (81,7)	حجز أكسيد الكربون (58)
الثانية	استجمام (73,6)	زعتر (44,1)	استجمام (90,4)	علف (72,9)	استجمام (18,7)
الثالثة	قطلب (0,7)	خشب (17,7)	خشب (83,2)	حماية الحوض المائي (19,8)	خشب (16,2)

مقتطفات من التقرير التوليفي الإقليمي للمكون 2 من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية *FFEM*. دالي حسن هـ. (2016)

* القيم بالنسبة لتونس غير مستخلصة من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية *FFEM* غير أن استعراضها مفيد بخصوص المقارنات الإقليمية.

خدمات ثقافية
خدمات تنظيم
سلع تموين

تشكل المنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات التنظيمية العوائد الرئيسية للمواقع المدروسة، إذا أخذنا مؤشر القيمة لكل هكتار.

القيمة الاقتصادية للعلف تجعل منه سلعة هامة اقتصادياً إلى حدّ كبير (لبنان، المغرب، تونس).

يأتي الاستجمام بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية (لبنان، المغرب، تركيا)، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة الطلب على السياحة البيئية.

القيمة الاقتصادية للخشب وعلى الرغم من كونه يشكل غالباً القاعدة الأساسية للتحليل لإعداد خطط إدارة الغابات، تجعله يأتي في المرتبة الثالثة (الجزائر، المغرب، تركيا).

قيود الدراسة

- √ يتوجب أخذ القيم لكل هكتار كمؤشر تقديري، إذ غالباً ما يلاحظ تقليل أو تضخيم بعض القيم، إمّا نتيجة نقص البيانات، أو بسبب بعض فرضيات العمل المستخدمة.
- √ لا يمكن مقارنة النتائج الحاصلة مع متوسط القيم على المستويات الوطنية، نظراً لخصوصيات الأنظمة الإيكولوجية المختارة ووظائفها.
- √ تعتمد أهمية عوائد موقع ما بشكل كبير على خصائص هذا الموقع والطلب الاجتماعي.
- √ يمكن استخدام التقييمات الاقتصادية كوسيلة تساعد على اتخاذ القرار بخصوص إدارة الغابات، إلاّ أنه يتوجب توخي الحذر الضروري، أخذاً بالاعتبار للتقديرات التقريبية والتي تكون هامة أحياناً، وناجمة عن بعض طرق الحساب و/أو قلة البيانات المتوفرة أحياناً.

ما يتعلق بأنماط الحوكمة التشاركية والإقليمية

سمح هذا المكون تحديد مقاربات تشاركية إقليمية، وفق رؤية مشتركة لتنمية المناطق الريفية بمشاركة السكان ولصالحهم. كما مكّنت الدراسات التي أُجريت من اختبار البنى التحتية المبتكرة للحوكمة متعددة الفاعلين ومتعددة القطاعات (ممثلة لمصالح مختلفة) واستخدمت تقنيات اجتماعية واجتماعية-اقتصادية كمية ونوعية في الوقت آنه.

النتائج الرئيسية الحاصلة قبل صياغة بنى الحوكمة التشاركية:

معرفة أفضل بالمواقع والفاعلين والتفاعل بينهما:

- تحديد الفاعلين بدقة،
- عمليات تشخيص مشتركة من قبل الخبراء
- تحاليل الوسائل المتاحة / نقاط القوة / الفرص / الأخطار (AFOM).

تحديد ما يلي:

- سيناريوهات التنمية،
- التوصيات في حقل الإدارة،
- محاور العمل المولّدة للدخل،
- السلع والخدمات التي يمكن تطويرها.

تعزيز النقاط التالية:

- الرؤية المشتركة لواقع ومستقبل المناطق المعنية،
- توعية الفاعلين وإشراكهم،
- تنظيم الفاعلين وعمليات الشراكة (الجهات الإدارية والسكان والمستخدمين) لتحقيق إدارة مندمجة للأراضي والموارد.

غابة المعمورة، المغرب

لقد مكّنت المشاركة المتّبعة في
المواقع التجريبية، بشكل ملموس، من:

- تحديد الأفضليات، والتطلعات الفردية والجماعية وأدوار الفاعلين،
- إشراك الفاعلين في تشخيص مشترك يحدد رهانات المناطق المعنية، وتوعيتهم بأهمية مشاركتهم بإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها،
- تقليص فجوة التواصل بين المستخدمين والقائمين على الإدارة،
- ترويج تعاون متعدد الفاعلين ومتعدد القطاعات على مختلف المستويات،
- تشجيع تنظيم السكان وتعاونهم لتحفيز الأنشطة الجماعية المستدامة التي من شأنها تحسين وتطوير السلع والخدمات المولّدة للدخل،
- العمل على إبراز النزاعات الكامنة المطروحة بين الفاعلين وربما حلها من خلال النقاش وأساليب التوافق والمصالحة،
- رفع مستوى ثقة المستخدمين والفاعلين المحليين بالمؤسسات والمشاريع المنفذة ميدانياً.

خصائص الحوكمة الجيدة

المصدر: بتصرف عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، UN-ESCAP التابعة للأمم المتحدة، 2007

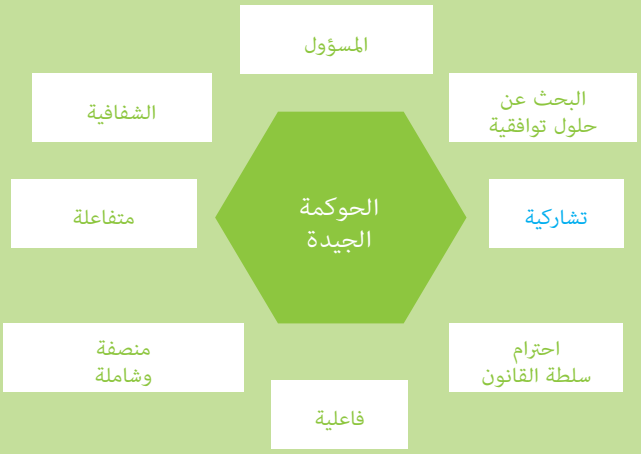

غابة دوزلرجامي، تركيا

يعرض الجدول التوليفي التالي الطرق المختلفة والأدوات المستخدمة في البلدان الخمسة، وكذلك تقديراً نوعياً بخصوص الموضوعية والتمثيل والفاعلية وإمكانية الاستنساخ:

المؤشرات	الحديقة الوطنية للشريعة الجزائر	محمية بنتاعل الطبيعية لبنان
الطرق المستخدمة	الطريقة السريعة للبحث التشاركي، تشخيص، تحليل AFOM تخطيط تشاركي	مقاربة مركّزة لتحديد الأعمال
الوسائل	اجتماعات/منتديات/زيارات ميدانية/ تشخيص خبير/تحقيقات/مقابلات/ حلقات موضوعاتية	اجتماعات/زيارات ميدانية/ فرق تخصصية/حلقة AFOM (للنساء/ دورات تدريب (للشباب)
المقياس	الحديقة الطبيعية	المحمية الطبيعية
بساطة المقاربة	طرق كمية ونوعية مبسطة	مقاربة نوعية
تمثيل مختلف الفاعلين والمصالح	طيف واسع من الفاعلين	مجموعة فاعلين ضيقة - أنشطة هادفة للنساء والشباب
مشاركة المرأة	مشاركة المرأة (مستخدمات في الإدارة، أعضاء جمعيات مستخدِمات الغابات، أطر الحديقة الوطنية للشريعة	استهدفت حلقات التدريب النساء والشباب ومسألة توليد المداخيل
مقاربة متعددة القطاعات	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛ وزارة الموارد المائية والبيئة؛ وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية	وزارة الزراعة؛ ووزارة البيئة
الموضوعية (متانة التحاليل ومستوى تمثيل الفاعلين والمصالح)	طيف واسع من الفاعلين؛ مقاربة كمية ونوعية؛ تحاليل إحصائية سهلة نسبياً	مجموعة محدودة من الفاعلين؛ وتحاليل نوعية فقط
الفعّالية (حسب مقدار بلوغ الأهداف المرسومة	مقاربات متقدمة مكّنت من بلوغ الأهداف المرسومة	مقاربة مركزة جداً، سريعة ومكّنت من بلوغ الأهداف المرسومة
سهولة الاستنساخ	سهلة نسبياً، كون الطريقة معروفة ومستخدمة كثيراً والإحصائيات سهلة	سهلة، كون الطريقة معروفة ومستخدمة كثيراً

مقتطفات من التقرير التوليفي الإقليمي للمكون 3 من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية *FFEM*. غوريفو ف. (2016)

توضيح بعض التحديات الهامة التي تواجه الغابات المتوسطية
(الرعي المفرط، الاستغلال المفرط للمنتجات الحرجية غير الخشبية، الحرائق، فرط تردد الزوار، الخ.)

غابة المعمورة المغرب	الحوض المائي لبربرة تونس	غابة دوزلرجامي تركيا
تشخيص، رهانات، أدوار الفاعلين وفق طريقة MACTOR، تحليل المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة، سيناريوهات: مقاربة باستخدام طريقة MICMAC	تشخيص مشترك، تخطيط تشاركي	تحليل AFOM/ تصنيف/+ (PHA (MCDM + Anova (تقييم)
اجتماعات/منتديات/زيارات ميدانية/ تشخيص خبير/مقابلات/مجموعات نقاش/ورشة/إحصائيات	اجتماعات/زيارات ميدانية/تشخيص خبير/مقابلات/وُرَش	اجتماعات/منتديات/زيارات ميدانية/ تشخيص خبير/مقابلات/وُرش عمل/ إحصائيات
مناطق المراعي	جزء من الحوض المائي	إقليم أحراج
طرق كمية ونوعية معقّدة لحدّ ما	مقاربة نوعية	أكثر تعقيداً نتيجة الإحصائيات المعقدة
طيف واسع من الفاعلين	مجموعة فاعلين ضيقة على الأكثر	طيف واسع من الفاعلين
تمّ التحقيق مع النساء اللاتي يجمعن الحطب والخشب	إشراك النساء في الخطط التشاركية للتنمية	الحاجز الثقافي جعل من الصعب التواصل بين النساء والهيئات الإدارية
وزارة الفلاحة والصيد البحري؛ وزارة الطاقة والمعادن والمياه والتنمية؛ وزارة الداخلية؛ وزارة السياحة؛ وزارة السكنى وسياسة المدينة	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة البيئة	وزارة الزراعة؛ وزارة البيئة
طيف واسع من الفاعلين؛ مقاربة كمية ونوعية؛ تحاليل إحصائية متقدّمة	مجموعة فاعلين محدودة على الأكثر؛ تحاليل نوعية متقدمة نوعاً ما	طيف واسع من الفاعلين؛ مقاربة كمية ونوعية؛ تحاليل إحصائية متقدّمة جداً
مقاربة متقدمة جداً مكّنت من بلوغ الأهداف المرسومة	مقاربة أقلّ تركيزاً ولكنها مكّنت من بلوغ الأهداف المرسومة	مقاربة مركّزةً مكّنت من بلوغ الأهداف المرسومة
سهلة نوعاً ما، كون المقاربة نوعية بشكل أساسي	سهلة، كون الطريقة معروفة ومستخدمة كثيراً	صعبة نسبياً كون المقاربة تتطلب عاملين لديهم تكوين جيد في علم الإحصاء

توضيح الفرص التي توفرها الغابات المتوسطية
(الخشب، المنتجات الحرجية غير الخشبية، التنوع الحيوي، المياه الجيدة، الخ.)

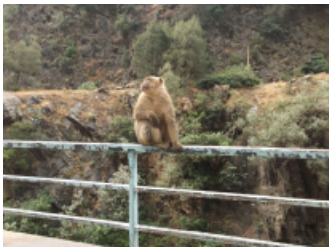

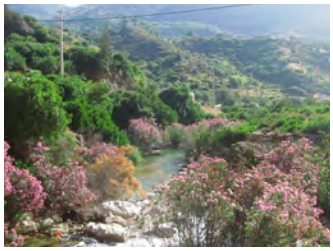

بنى الحوكمة التشاركية المقترحة:

إحدى النتائج الرئيسية من هذا المكون هو صياغة بنى الحوكمة التشاركية التي تجيب بشكل أفضل على الرهانات كما السياق المحلي والمؤسساتي: بني الحوكمة المقترحة من كل من هذه البلدان معروضة في الملفات التوليفية لكل بلد على حدة، في هذا الكتيب.

الجدول التالي يعرض تحليل بنى الحوكمة التشاركية بخصوص وجود ودور المؤسسات، والديمومة والفاعلية والتمثيل.

تحليل بنى الحوكمة التشاركية المقترحة في البلدان الخمسة

المؤشرات	الحديقة الوطنية للشريعة الجزائر	محمية بنتاعل الطبيعية لبنان
تشكيل جهاز الحوكمة	مجلس إشراف + لجنة توجيه مجلس علمي خلية تنشيط ريفي محلي (CARC) موسعة: لجنة الأطراف المعنية لجنة الحوكمة المحلية (CLG) منسق: PNC + وربما منشّط فرق عمل حسب الموضوعات	لجنة الإدارة لجنة الأطراف المعنية وزارة الزراعة/حرّاس غابات جمعية الحروف لجنة علمية فرق عمل
جهاز الحوكمة (SG) المستهدف أو الموجود حالياً	جهاز حوكمة تم اختباره، في طور الإنشاء	جهاز حوكمة تم اختباره
الواقع المؤسساتي	يحدد النظام فيما بعد (جمعية او هيئة أخرى)	يحدد النظام فيما بعد
التمثيل	طيف واسع من الفاعلين والقطاعات والمصالح	طيف واسع من الفاعلين والقطاعات والمصالح
استدامة فرق العمل	ممكنة بفضل عملية المأسسة	مرهونة بعمليات التسهيل والقدرة على رسم أهداف يُعمل على بلوغها
مشاركة المرأة والشباب	يجب ترويج ذلك	يجب ترويج ذلك
الآليات المحددة لاتخاذ القرارات	قواعد المشاركة واتخاذ القرارات محددة بدقة	قواعد المشاركة واتخاذ القرارات محددة بدقة
التأثير الفعلي للمستخدمين على خطط الإدارة	التأثير مازال ضعيفاً وسيعزز مستقبلاً نتيجة هذه الخبرة (حوكمة موسّعة، تشاور في الإدارة، أعمال تنمية اجتماعية-اقتصادية)	التأثير مازال ضعيفاً ويتوجب تعزيزه مستقبلاً نتيجة هذه الخبرة (حوكمة موسّعة، أعمال تنمية اجتماعية-اقتصادية)
كفاءة التسيير الفعالية	جهاز حوكمة عملي من خلال تطبيق الآليات المتصورة	جهاز حوكمة عملي من خلال تطبيق الآليات المتصورة
الكفاءات العلمية والتقنية المشاركة	مجلس علمي	لجنة علمية

مقتطفات من التقرير التوليفي الإقليمي للمكون 3 من مشروع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية *FFEM*. غوريفو ف. (2016)

غابة دوزلرجامي، تركيا

غابة المعمورة المغرب	الحوض المائي لبربرة تونس	غابة دوزلرجامي تركيا
لجنة مركزية للتوجيه منسق: اللجنة الإقليمية للتنسيق والتنفيذ منتديات إقليمية للفاعلين فرق عمل إقليمية مراقبون	لجنة توجيه منسق: المديرية العامة للغابات/ المفوضية الإقليمية للتنمية الزراعية لجنة إقليمية للتشاور والتنسيق لجنة محلية للأطراف المعنية لجنة علمية استشارية	لجنة توجيه جهاز دعم + مساعد لجنة/منتدى الأطراف المعنية لجنة علمية
جهاز حوكمة تم اختباره جهاز متابعة : مقرر	جهاز حوكمة تم اختباره، في طرق الإنشاء	جهاز حوكمة تم اختباره، في طرق الإنشاء
يحدد النظام فيما بعد	غير دائمة	غير دائمة
طيف واسع من الفاعلين والقطاعات والمصالح	طيف واسع من الفاعلين والقطاعات والمصالح	طيف واسع من الفاعلين والقطاعات والمصالح
يُستعاض عنها باللجان المحلية للتنفيذ والمتابعة	غير محددة	غير محددة
يجب ترويج ذلك	يجب ترويج ذلك	يجب ترويج ذلك
قواعد المشاركة واتخاذ القرارات محددة بدقة	قواعد المشاركة واتخاذ القرارات محددة بدقة	قواعد المشاركة واتخاذ القرارات محددة بدقة
التأثير مازال ضعيفاً وسيعزز مستقبلاً نتيجة هذه الخبرة (حوكمة موسّعة، ونماذج تنمية بيئية-اجتماعية-اقتصادية)	التأثير مازال ضعيفاً وسيعزز مستقبلاً نتيجة هذه الخبرة (حوكمة موسّعة، قواعد مرجعية جديدة لمراجعة خطة تهيئة الأراضي وأعمال التنمية الاجتماعية-الاقتصادية)	التأثير مازال ضعيفاً وسيعزز مستقبلاً نتيجة هذه الخبرة (حوكمة موسّعة وأعمال تنمية اجتماعية-اقتصادية)
جهاز حوكمة عملي من خلال تطبيق الآليات المتصورة	جهاز حوكمة عملي من خلال تطبيق الآليات المتصورة	جهاز حوكمة عملي من خلال تطبيق الآليات المتصورة
تأطير/خبير، مراقبون	لجنة فنية استشارية	لجنة علمية

الفوائد المضافة للنتائج بخصوص التحسين الأمثل لإدارة المناطق الحرجية

حوض بربرة، تونس

من زاوية الربحية الاقتصادية للخيارات الإدارية المختلفة

إحدى النتائج الرئيسية لهذه الدراسة هي تحديد الخيارات الأفضل بخصوص توفير السلع والخدمات و/ أو التي تمكّن من تقليص كلفة تدهور الغابات.

أُستخدم لهذا الغرض طريقة تحليل الكلفة/الربح: تسمح هذه الطريقة بتبيان ما إذا كان عمل ما مربح أم لا، وتحديد التدخلات التي تعود بأعلى مردود. تقدر هذه الطريقة الأثر النقدي لعمل ما (أو مزيج من الأعمال) من خلال القيمة الحالية الصافية (VAN)، أو ما يسمى أحيانا الربح الصافي المحدّث.

القيمة الحالية الصافية هي الفرق بين الأرباح الإضافية والكلف الإضافية:

يُحكم على خيار ما أنه مفيد اقتصادياً إذا كانت القيمة الحالية الصافية إيجابية، أي إذا كانت الأرباح المحدّثة أعلى من الكلف المحدّثة.

القيمة الحالية الصافية VAN للخيارات الإدارية المختلفة

	سيناريوهات (خيارات الإدارة المحددة في المواقع التجريبية)	القيمة الحالية الصافية VAN			الأطراف المعنية المولدة للأرباح
		الفترة (سنة)	معدل الخصم	القيمة	
الجزائر	(ج ا) الإشراف على الزوار من قبل مرشدين-طبيعة (ج 2) استغلال منطقة استجمام جديدة (ج 3) عقد تأجير، حق حصري بجني القطلب، مقابل مراقبة المطقة الحرجية خلال فترة الصيف	10	% 8,5	+ 18 يورو/هـ - 164 يورو/هـ + 151 يورو/هـ	ج 1: الدولة (11 يورو/هـ)، الزوار(3 يورو/هـ) مرشد طبيعة (4 يورو/هـ) ج 3: الدولة (32 يورو/هـ)، من يجنون القطلب (119 يورو/هـ)
لبنان	(ل ا) تطوير الاستجمام واستغلال نظامي للمنتجات الحرجية غير الخشبية، مع ممارسة أنشطة مدرّة للدخل	10	% 7,3	+ 52 يورو/هـ	الجمعيات، الزوار والسكان المحليين
المغرب	(م ا) خطة الإدارة (2016- 2023): تجديد الأحراج وإعادة التحريج، صيانة البنى التحتية، آليات التعويض	10	% 10	+ 2337 يورو/هـ	كل الأطراف المعنية
تونس	(تو ا) زراعة شجر الأكاسيا على سفوح الوديان (تو 2) تجديد اصطناعي لبلوط الفلين	20	% 10	+ 138 يورو/هـ - 2510 يورو/هـ	تو 1: الشركة الوطنية (116 يورو/هـ)، المجتمع ككل (22 يرو/هـ)
تركيا	(تر ا) تطوير منطقة استجمام جديدة (تر 2) أثر التبدلات المناخية على النظام الإيكولوجي	29	% 5	+ 260 يورو/هـ - 114 يورو/هـ	تر 1: الدولة (7 يورو/هـ)، الزوار(233 يورو/هـ) قطاع خاص (19 يورو/هـ) تر 2: الدولة (- 24 يورو/هـ)، (- 90 يورو/هـ)،

مقتطفات من التقرير التوليفي الإقليمي للمكون 2. دالي حسن هـ. (2016)

- √ سمح التقييم الاقتصادي بتحديد خيارات الإدارة المهمة اقتصادياً بالنسبة للمجتمع (القيمة الحالية الصافية VAN إيجابية).
- √ هذه الخيارات الإدارية لا تقابل بالضرورية الخيارات التقليدية لتنظيم وتهيئة الأراضي، المتمثلة بإنتاج الخشب، ولكنها تهدف إلى تحسين الخدمات البيئية أو خدمات الاستجمام.
- √ يظهر التحليل مدى الأضرار الناجمة عن آثار التبدلات المناخية في تركيا، وبالتالي أهمية دراسة خيارات للتكيف.
- √ مكّن التحليل في تونس من إثبات أن خيار زراعة أشجار الأكاسيا مربح اقتصادياً، على عكس شجر بلوط الفلين غير المربح، إذا أُخذ بالاعتبار معدل خصم بنسبة 10 %، لا سيما بسبب طول دورة الإنتاج، التي تشمل كلفاً أولية مرتفعة وأرباحاً متأخرة.
- √ من جانب آخر، إنّ أخذ تطلعات السكان المحليين بالحسبان، من قبل الهيئات الإدارية للغابات، ولّد أرباحاً هامة بالنسبة لمختلف الأطراف المعنية.

في الجزائر، الخيار المتمثل بتأطير الزوار باستخدام مرشد طبيعة، يعتبر هاماً اقتصادياً، بينما الوضع مختلف بالنسبة للخيار الثاني، ألا وهو إعداد منطقة استراحة: الخيار الأول يعود بالفائدة على الإدارة العامة (تقليص كلف الرقابة) وعلى الزوار أيضاً. بالمقابل، فإن خيار إنشاء منطقة استجمام جديدة لا يغطي الكلف الناتجة.

خيار إنشاء منطقة استجمام جديدة، في تركيا، مربح اقتصادياً بالنسبة لجميع الأطراف.

في لبنان، أرباح تطوير الاستجمام بالنسبة للمجتمع، أعلى من الكلف المرتبطة بافتتاح مسارات جديدة وكذلك من كلف التشغيل.

جوانب القصور في الدراسة

- √ إن تطبيق هذا النهج على المواقع التجريبية، يطرح بعض نقاط القصور المتعلقة بالبيانات، خصوصاً في ذلك صعوبة التنبؤ بشكل صحيح بديناميكية الأحداث الفيزيائية والأحيائية، وفي النهاية، إنتاج المنتجات والخدمات في المستقبل.
- √ في المغرب: تمّ افتراض زيادة في إنتاج السلع والخدمات (ثمار البلوط، الاستجمام، العلف والفلين)، منذ السنة الولي من زراعة الأشجار، بينما الشجيرات ما زالت فتية ومناطقها محظورة على الدخول. أضف إلى ذلك أن عمليات الغرس الجديدة ترجح حصول خسائر على المدى القصير، لا سيما ما يتعلق بالعلف. وأخيراً فإنه من الصعب تقدير قيمة نشاط الاستجمام، وقد تم افتراض أن هذه القيمة تتناسب ومساحة المناطق التي أُعيد تحريجها.
- √ في تركيا: أفتُرِض ان قيمة أنشطة الاستجمام ستزيد تدريجياً خلال 5 سنوات لتبلغ ضعف ما هي عليه حالياً. تحليل سيناريو «التبدل المناخي» يستند ببساطة إلى فرضية تراجع الزيادة السنوية لاستهلاك الخشب، وكنتيجة منطقية زيادة احتباس غاز الكربون بنسبة 1 %.
- √ في الجزائر ولبنان وتركيا: وُضِعت عدة فرضيات حول كلفة الاستثمارات الأولية.
- √ في الجزائر: تمّ افتراض تقلّص كلف التعبئة للمراقبة ضد أخطار حرائق الغابات، بمعدل النصف، بالنسبة للجهات الإدارية، وزيادة هامة لقيمة القطلب بالنسبة للسكان المحليين، بعد تطبيق عقد تأجير.
- √ إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تغطي فترة التحليل طيلة فترة الاستثمار. وعندما يتعلق الأمر بالأنواع الحرجية، من الضروري تحليل الكلف والعوائد طيلة فترة دورة الإنتاج.

الحديقة الوطنية للشريعة، الجزائر

نباتات عطرية

النتائج الأخرى في إطار المكونَين:

1. تعزيز الفهم المشترك لمنطق إدارة الموارد الطبيعية والآثار الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية على المناطق الحرجية (تونس)،
2. التحديد الجماعي لرهانات واستراتيجيات الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية (الجزائر، المغرب، تونس وتركيا)،
3. صياغة النماذج الاجتماعية-الاقتصادية وفق الأولويات، لتحسين السلع والخدمات المنتجة (المغرب)،
4. عمل جماعي حول الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المجتمعات المحلية،
5. تعزيز الحوار والتعاون بين القطاعات (الجزائر)،
6. تعزيز المشاركة لإعداد وتنفيذ خطة الإدارة (الجزائر والمغرب).

ما يتعلق بتعزيز المساعي التشاركية لإعداد وتنفيذ خطط الإدارة الحرجية (تحت الدرس، أو في المستقبل)

الجزائر – الحديقة الوطنية للشريعة

بروز إمكانية إنشاء هيكل إدارة تشاركية، مبتكرة وتوافقية، مستدامة وقابلة للتعميم على المستوى المحلي. سيمكن استغلال السيناريوهات المختلفة المقترحة، من أجل وضع حدٍ للارتياد المفرط لحديقة الشريعة، بشكل مفيد، في تخطيط أعمال الإدارة في الحديقة.

لبنان – محمية بنتاعل الطبيعية

ليس هناك من تأثير على محتوى الخطة، نظراً لقصر فترة التدخل في الموقع، بالمقابل، الصيغة الجديدة المقترحة للحوكمة، والتي تستند إلى المشاركة القوية للفاعلين المعنيين (خصوصاً المجتمعات المحلية) في اتخاذ القرارات الإدارية وفي المشاركة في المسؤولية، يمكن أن تمكّن من تكييف إدارة الأراضي مع التحديات البيئية والاجتماعية-الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

المغرب – غابة المعمورة

تحديد أعمال الخطة الإدارية التي يمكن تصورها وتنفيذها، من منظور تشاركي.

اقتراح تنفيذ النماذج التنموية الاجتماعية-الاقتصادية السبعة، التي تهدف إلى تأمين الشروط والوسائل الناجعة لنجاح الأعمال التقنية المقرّة في خطة إدارة الغابات، المُعتمدة عام 2015 (والتي تقتصر على الأعمال والإجراءات التقنية).

التحاليل العميقة التي سمحت بإعداد أدّلة عملية يمكن استخدامها في غابة المعمورة، وفي بلدان المغرب لتنفيذ إدارة تشاركية ومستدامة على أساس عدة نماذج اجتماعية-اقتصادية، مع وضع عقود مربحة للجميع بالنسبة للسكان المحليين.

تونس – الحوض المائي لبربرة

تدعيم المبادرات الحالية، من خلال تعزيز مشاركة وتعاون الأطراف المعنية في إدارة المناطق الحرجية، بالجمع بين البعد «التنموي الاجتماعي-الاقتصادي» وبين أعمال الإدارة، وبالأخذ بالاعتبار مصالح مستخدمي هذه الموارد، في إطار من الإدارة المشتركة، على أساس الوحدات الاجتماعية-الإقليمية والقطاعات المحددة بشكل واضح.

تركيا – غابة دوزلرجامي

رسم هيكل حوكمة مبتكر، وأكثر تمثيلاً لتنوّع الفاعلين في الموقع، ولمصالحهم، مما هو مقترح حالياً في خطة الإدارة.

منتجات حرجية غير خشبية

أظهر تنفيذ الدراسات والأعمال التي أجريت في إطار هذين المكونين، بعض نقاط القوة وأخرى بحاجة إلى تحسين، وأنه من الأهمية بمكان حصرها ورسملتها كدروس مستفادة، من اجل استغلال العمليات المستقبلية على أحسن وجه.

نقاط القوة الرئيسية

معرفة أقوى وأهم بالمواقع التجريبية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية: الحصول على بيانات جديدة من خلال التحاليل المنجزة.

نتائج هامة من أجل توجيه السياسات العامة.

تسليط الضوء على إمكانات الاستغلال الأفضل للسلع والخدمات، والاستفادة من التقييمات الاقتصادية، للمساعدة على اتخاذ القرارات بشأن اختيارات سبل إدارة المناطق الحرجية، وبشكل أعمّ من أجل توجيه السياسات العمومية.

- √ مكّنت الدراسات التي أجريت، مثلاً، من إثبات أنّ تنمية أنشطة الاستجمام وإنتاج المنتجات الحرجية غير الخشبية، أمر مفيد لتحسين مساهمة الأنظمة الإيكولوجية في رفاهية السكان المحليين، وعلى المستوى الوطني، وكذلك للحدّ من تردّي الأنظمة الإيكولوجية.
- √ إبراز قيمة الخدمات الناتجة عن الأنظمة الإيكولوجية لتحسين الرفاهية الاجتماعية للسكان المحليين وعلى المستوى الوطني، يسمح بشرعنة الاستثمارات في مجال المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية الحرجية واستغلالها وتنميتها.
- √ يمكن الاستفادة أيضاً من هذه التقييمات الاقتصادية، بوصفها وسيلة تساعد في رسم أنظمة التعويض وآليات دفع ثمن الخدمات البيئية، والانطلاق منها للتباحث وإيجاد حلول توفيقية بين الأطراف المشاركة.

أسس ملموسة لإعداد وتنفيذ خطط الإدراة بشكل مندمج وتشاركي

- √ الطرق والوسائل المستخدمة، كما النتائج المستخلصة بخصوص الحوكمة التشاركية، تشكل مرجعاً وجيهاً للممارسات الممتازة بالنسبة للحوكمة والإدارة المستدامة لمجموع بلدان حوض المتوسط.
- √ يمكن أن تسمح هذه المقاربة المتقارنة كذلك بتسليط الضوء على الحلول، التي تأخذ شكل توافقات، أو وضع عقود إدارة مشتركة لحل الحالات الخلافية: تطوير أنشطة مولدة للدخل للسكان المحليين، للحد من المراعي، مثلاً في لبنان. زراعة أنواع من النباتات الرعوية، للحد من الرعي المفرط، في تونس. إنشاء منطقة استجمام في تركيا، تعود بالفائدة على الدولة والبلدية، والشركات الخاصة والزوار. إقرار عقود إدارة مشتركة مربحة للجميع، بين الهيئات الإدارية والسكان المحليين في المغرب.

ما يجب تحسينه من مسائل

توفير بيانات بيئية واقتصادية كافية، لإجراء دراسات ذات مصداقية عالية:

√ يجب اختيار مواقع الدراسات تبعاً لذلك.

√ نقص البيانات:

- يفسر قلة تناول مواضيع التقييمات الاقتصادية والمحافظة على التنوع الحيوي والمناظر الطبيعية، في الدراسات.
- يبعث غالباً على وضع فرضيات، يتوجب توضيحها في التقييمات الاقتصادية.

اللجوء إلى استخدام منهجيات معترف بها والتقيد بها بدقة:

√ نقاط الضعف في الدراسات الاقتصادية، التي أُجريت في إطار المكوّن 2 تعود بجزء منها إلى تطبيق طرق الدراسات.

√ كما ثبت أن صرامة التحاليل في إطار التوجهات التشار توفير بيانات بيئية واقتصادية كافية، لإجراء دراسات ذات مصداقية عالية:

المعايرة الجيدة للزمن والمدد الضرورية لإجراء الدراسات:

√ تتطلب تقييمات بعض الخدمات (مثل الاستجمام وحماية التنوع الحيوي) إجراء تحقيقات (تردد الزوار) لمدد زمنية قصيرة، وكذلك رسم نماذج، وهو ما تبين عدم إمكانيته في بعض الحالات.

اختيار طيفاً واسعاً وذا صفة تمثيلية للفاعلين بشكل ملائم:

√ من الأهمية بمكان، فيما يتعلق بالمقاربات التشاركية، الحرص على حشد عدد كاف من الفاعلين يكون ذو صفة تمثيلية للمصالح المعنية: إشراك النساء والشباب والمجموعات الأخرى الضعيفة، وشرح معايير اختيار المشاركين.

√ أخيراً، فإن خصوصية المواقع (أنظمة إيكولوجية مختلفة، استخدام السكان المحليين للموارد بمعدلات متفاوتة) تعيق مقارنة النتائج.

غابة المعمورة، المغرب

التوصيات الرئيسية

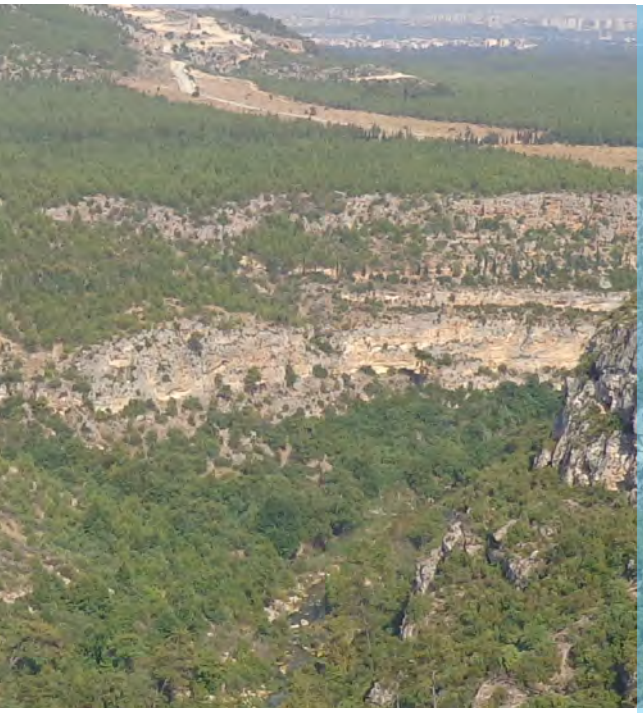

إن مستقبل هذا المشروع ومتابعة الأعمال المخصصة له مرهونة إلى حد كبير برسملة النتائج وإدماج التقييمات الاجتماعية–الاقتصادية والمقاربات التشاركية في السياسات العامة وعمليات إدارة الأراضي.

لهذا الغرض، يتوجب ما يلي:

تكييف الأطر المؤسساتية والقانونية من أجل:

√ إقرار مقاربات نظم-إيكولوجية، متعددة القطاعات: الغابة، الزراعة، المجتمع، السكن، السياحة، الطاقة، الخ.

√ تعزيز التعاون بين الوزارات والمتعدد القطاعات، في مجال تخطيط الأراضي، لا سيما الأراضي الحرجية، والاتصالات والتعاون وعمليات التآزر بين الخدمات التقنية اللامركزية، والسلطات المعنية والممثلين المنتخبين والهياكل المحلية للإدارة.

√ إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الحيوية للسكان (الغذاء، الصحة، البنى التحتية للنقل، التعليم، الخ.): إذا لم تُلبَّ الاحتياجات الأساسية للسكان الفقراء، فلن تكون الأولوية بالنسبة لهم، في واقع الأمر، الانخراط في الإدارة التشاركية والمحافظة على الموارد.

تعزيز قدرات الأطر والهيئات الإدارية من خلال تدريبهم الأولي والمستمر.

√ فيما يتعلق بالإدارة التشاركية والتحاليل الاجتماعية-الاقتصادية (التي تشمل كلف تردي الغابات)، بشكل يسمح بإعداد وتنفيذ خطط الإدارة الحرجية التشاركية ومتعددة الوظائف.

إدماج المقاربات التشاركية والتحاليل الاجتماعية-الاقتصادية في خطط إدارة المناطق الحرجية.

√ بإعادة تحديد الأطر المرجعية لخطط إدارة الغابات لتعزيز مقاربتها المندمجة، التشاركية والمتعددة الوظائف.

√ تشجيع تطوير الإدارة المشتركة على أساس دراسات اجتماعية-اقتصادية متينة، مع اعتماد شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف، على مبدأ «الكل رابح»، بما يعود بالنفع على السكان المحليين والمستخدمين، ومواجهة التحديات المطروحة على الهيئات الإدارية، في الوقت آنه.

تعزيز المعرفة بالمناطق الحرجية المتوسطية، والتي لم تكن كافية حتى اليوم.

√ بناء قاعدة بيانات (تشمل على نظام معلومات جغرافي (SIG)، يمكّن من تعزيز المعارف الضرورية لاتخاذ القرارات):

- الاجتماعية-الاقتصادية، الحرجية، الوراثية، البيئية، الاجتماعية، الخ،
- المتعلقة بالتكيّف والحد من آثار التبدلات العالمية،
- خبراء الغابات المتوسطية والمؤسسات التي يمكنها أن تقدم الدعم الضروري.

غابة دوزلرجامي، تركيا

تعزيز عملية تنظيم الفاعلين المحليين والقطاعات المعنية

√ من أجل تسهيل الديناميات الجماعية للتشاور والإدارة وتشجيع ونشر المقاربات القطاعية (الجمعيات، التعاونيات ومجموعات المصالح الاقتصادية، الخ).

√ وأن يكون الهدف توزيع المنافع والقيمة المضافة، طيلة فترة سلسلة القيمة (بما يحقق ذلك من عائد على السكان المشاركين في الإدارة، والذين يلعبون حينذاك دور المحافظين على الغابات).

تعزيز قدرات تمويل قطاع الغابات

√ بالعمل على حشد التمويل الوطني والدولي، من خلال تسهيل استفادة البلدان الأعضاء في «الشراكة في التعاون حول الغابات المتوسطية» من فرص تمويل قضايا المناخ (الصندوق الأخضر على سبيل المثال).

√ وبتطوير آليات مبتكرة، تشمل شراكات القطاعين العام والخاص (الاقتصاد الأخضر والسياحة البيئية)، وآليات الدفع مقابل الخدمات البيئية، بما في ذلك المستخدمين، ومنهم المستفيدين من خارج الموقع.

√ وتطوير العقود التي تفضي إلى توافقات بين المستخدمين المحليين والسكان المحليين، بواسطة عقود «الكل رابح».

√ وإطلاق مشروع إقليمي للتعاون التقني حول «الصناديق الحرجية الوطنية» (FFN)، خصوصاً من خلال إجراء دراسة جدوى، في سياق واقع كل بلد، وتعزيز الاتصالات بخصوص «الصناديق الحرجية الوطنية» (FFN)، وما تكتسيه من أهمية، لدى الجمهور المستهدف: قطاع خاص، عدة قطاعات.

√ وربط عملية منح التمويل بمؤشرات عن الأهداف والوسائل والنتائج، بما يمكّن من تقييم الفعالية والكفاءة للمشاريع أو الأعمال.

يُمكن دراسة هذه التوصيات والاستفادة منها في إطار السياسات والبرامج والاستراتيجيات المعمول بها حالياً:

- سياسة التجديد الزراعي والريفي في الجزائر،
- البرنامج الوطني للتحريج / إعادة التحريج في لبنان،
- الخطة العشرية للأحراج 2015 – 2024 في المغرب،
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وإدارة الغابات والمراعي (2015 – 2023) في تونس.
- البرنامج الوطني للأحراج (2004 – 2023)، في تركيا.

المراجع

تقارير منهجيّة

Mavsar R., Herreros F., Varela E., Gouriveau F. & Duclerq M., (2014). *Méthodes et outils d'évaluation socio-économiques des biens et services rendus par les écosystèmes boisés méditerranéens*. Projet FFEM/Plan Bleu, Composante 2. CTFC et EFIMED, 113 p.

PLAN BLEU (2014). *La gouvernance participative au service de la gestion multifonctionnelle des espaces boisés méditerranéens*. Auteurs : Soto I., Gouriveau F. (ed.), Plana E., Aznar M., Sanspeur C., Lonjon P., Plan J – Projet FFEM « Optimiser la production de biens et services par les écosystèmes boisés méditerranéens dans un contexte de changements globaux ». 138 p.

تقارير توليفية للنتائج على المستوى الإقليمي

Daly Hassen H. (2016). *Estimation de la valeur économique et sociale des biens et services rendus par les écosystèmes forestiers méditerranéens : analyse critique et comparative des études en Algérie, au Liban, au Maroc, en Tunisie et en Turquie*. Plan Bleu, Valbonne.

Gouriveau F. (2016). *Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives en Algérie, au Liban, au Maroc, en Tunisie et en Turquie : enseignements et possibles réplications à l'échelle méditerranéenne*. Plan Bleu, Valbonne.

تقارير الدراسات الوطنية للمكوّن 2

Balkiz O. (2016). *Assessment of the socio-economic values of goods and services provided by Mediterranean forest ecosystems - Düzlerçami Forest, Turkey*. Plan Bleu, Valbonne.

El Mokaddem A. (2016). *Estimation de la valeur économique et sociale des services rendus par les écosystèmes forestiers méditerranéens, Forêt de la Maâmora, Maroc*. Plan Bleu, Valbonne.

Karam B. (2016). *Estimation de la valeur économique et sociale des services rendus par les écosystèmes forestiers méditerranéens, Biosphère de Jabal Moussa, Liban*. Plan Bleu, Valbonne.

Ouadah N. (2016). *Estimation de la valeur économique et sociale des services rendus par les écosystèmes forestiers méditerranéens - Algérie, Parc National de Chréa, Algérie*. Plan Bleu, Valbonne.

تقارير الدراسات الوطنية للمكوّن 3

Ben Boubaker A. (2016). *Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives, Bassin Versant de Barbara, Tunisie*. Plan Bleu, Valbonne.

Günes Y. (2016). *Improving Mediterranean woodland areas governance through participative approaches implementation – Düzlerçami Forest, Turkey*. Plan Bleu, Valbonne.

Qarro M. (2016). *Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives, Forêt de la Maâmora, Maroc*. Plan Bleu, Valbonne.

Sahli Z. (2016). *Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives, Parc National de Chréa, Algérie*. Plan Bleu, Valbonne.

Sfeir P. (2016). *Improving Mediterranean woodland areas governance through participative approaches implementation – Bentael Reserve, Lebanon*. Plan Bleu, Valbonne.

غابة المعمورة، المغرب

العلامات المستخدمة في هذه المادة الإعلامية والبيانات الواردة فيها لا تلزم الخطة الزرقاء للبيئة والتنمية في بلدان المتوسط (Plan Bleu)، أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) باتخاذ أي موقف تجاه الوضع القانوني أو مرحلة التنمية في البلدان والأقاليم والمدن والمناطق، أو السلطات فيها، ولا تجاه حدودها وتخومها. إن ورود أسماء شركات محددة أو منتجات مصنّعين، أكانت مشمولة ببراءة اختراع أم عدم ذلك، لا يعني بالنسبة للخطة الزرقاء أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أيّ تبنٍ لها أو التوصية باعتمادها، تفضيلاً على منتجات أخرى ذات طبيعة مماثلة، لم يرد ذكرها. الآراء الواردة في هذه المادة الإعلامية هي ملك أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الخطة الزرقاء (Plan Bleu)، أومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO).

يمكن استنساخ هذه الدراسة كلياً أو جزئياً لغايات تربوية، وغيرربحية، دون ترخيص خاص من طرف صاحب حق التأليف والنشر، شريطة ذكر المرجع. ستكون الخطة الزرقاء ممتنة باستلام نسخة من كل المنشورات التي استخدمت هذه المادة كمصدر لها. لا يمكن استخدام هذا المؤلف للبيع أو لأي غاية تجارية دون طلب مسبق ومحرر لترخيص من الخطة الزرقاء.

© الخطة الزرقاء Plan Bleu، 2016

الناشر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) والخطة الزرقاء للبيئة والتنمية في بلدان المتوسط (Plan Bleu)،

الحديقة الوطنية للشريعة، بالجزائر
نادية عودة

ما هي المشكلة؟

تجد سياسةُ حفظ الموارد الطبيعية بالجزائر، من خلال إقامةِ محميات ممولة بالكامل من الدولة، نفسَها عملياً في مواجهة مصاعبَ كبيرة منها: تعارضُ استخدام مختلف القطاعات لهذه الأراضي، وخصوصاً أولوية مشروعات التنمية على حماية الموائل الطبيعية، وتكاليفُ الإدارةِ المتصاعدة التي تُضطَر الإداراتُ المسؤولةُ عن هذه الأراضي إلى تحمُّلها، والتكاليفُ الإضافية الناجمة عن تدهور النظم الإيكولوجية التي تقدِّم السلعَ والخدماتِ النُظم-إيكولوجية، وتراكمُ الضغط البشري الناتج عن ازدياد عدد السكان والوصول غير المقيَد إلى هذه النظم الإيكولوجية ما يؤدي إلى تعقيد وتفاقم هذا التدهور.

وصف الموقع التجريبي

تقع الحديقة الوطنية للشريعة على بعد 50 كم جنوب-غرب العاصمة وتمتد على مساحة 26,587 هكتاراً 85 % منها أراضٍ حراجية. وقد استُحدِثتْ بمرسوم تنفيذي رقم 83 /461 تاريخ 1983/07/27 وصُنفت محميةً حيوية في برنامج «الإنسان والمحيط الحيوي» لليونسكو سنة 2002. تتمثل النباتات الطبيعية للحديقة بتشكيلاتٍ حراجيةٍ صرفة أو مختلطة تهيمن عليها الأنواع التالية: أرْز الأطلس (وهو نوعٌ مستوطِن)، والفلين، والبلوط الأخضر، والزان، والصنوبر الحلبي، والتويا البربري. وتشتمل كذلك على تنوعٍ حيوي كبير نباتي وحيواني (36 % و 25 %، على التوالي، من التنوع الحيوي الوطني).

ينتمي المستخدِمون إلى فئتين من السكان: فئةٍ مقيمة وتقدَر بستة آلاف نسمة، وفئةٍ غيرِ مقيمة يمثلها بصفةٍ أساسية السياحُ وأصحابُ بيوتِ الاصطياف، ويقدَر عددُهم بمليونيْ زائر سنوياً.

اختير الموقع التجريبي لأنه:

- يقدِّم طيفاً واسعاً من السلع والخدمات النظم-إيكولوجية،
- ولأن هذه السلعَ والخدمات محفوظةٌ جيداً (كونها واقعة في منطقةٍ محمية) ويمكن أن تفيدَ كمرجع ومثال تقارن به المواقع الأخرى الأكثر تدهوراً.
- ولوجود تعاونٍ قديم مستمر مع الباحثين في علم البيئة.

السلع والخدمات المختارة للدراسة

تعبِّر السلع والخدمات المختارة عن الرهانات البيئية والاجتماعية-الاقتصادية على صُعُدٍ مختلفة محليةٍ وجهويةٍ ووطنية. وهي إلى ذلك معنية مباشرةً بأهداف إدارة هذا الموقع، وتشكّل جزءاً من أولى أهداف خطط إدارة المنطقة المحمية وخططِ إدارة المناطق المحمية الأخرى القريبةِ منها.

عددُ هذه الأهداف ثلاثة:

1. تنقية الماء (خدمة تنظيم):

يَعتمد إمدادُ السكان بالماء الصالح للشرب وبماءِ ري الأراضي في المنطقة اعتماداً قوياً على الموارد المائية للموقع التجريبي وعلى دَور النُظم الإيكولوجية الحراجية في تنظيم وتنقية هذه الموارد.

2. الاستجمام المرتبط بالقرد المكاك (خدمة ثقافية):

هذه الدراسة مساهَمة في إعداد مقترح سياحة إيكولوجية منظَمة ومجدية اقتصادياً (إمكانية التمويل الذاتي) ومستدامة إيكولوجياً (حفظ مجموعة حيوان القرد المكاك التي تتأثر سلباً بالارتياد الزائد).

3. جمع القَطلَب (خدمة تموين):

ينطوي تحسينُ وترشيدُ جمع هذه المنتَجات في الغابات التابعة للدولة على سيطرةٍ أفضلَ على استخداماتِ وعلى حقِ استخدام الأراضي الممنوحِ للسكان المقيمين بجوارِ الحديقة ويمكن أن يخففَ من تعارض استخدامات هذه الأراضي.

تقييم مزدوج:
القيمة الاقتصادية وتحليل التكلفة والعائد

التقدير الاجتماعي-الاقتصادي في الحالة المرجعية

طرق التقدير الاقتصادي المستخدَمة هي: الطريقة القائمة على التكلفة (MBC) لخدمة «تنقية المياه»، وطريقة تكاليف النقل (MCT) وطريقة التقييم الاحتمالي (MEC) لخدمة «الاستجمام المرتبط بالقرد المكاك»، وطريقة أسعار السوق (MPM) لخدمة «جمع القَطلَب». البيانات التي استُخدمت في هذه التقييمات متعددة[1] ، نختار منها:

- البيانات المجموعة لدى الإدارات القطاعية والإدارات الترابية بأشكالٍ مختلفة (دراسات، تقارير، اتصالات مباشرة)؛
- البيانات المستمدة من التحقيقات الميدانية الموجَهة إلى الزوار وجامعي القَطلَب، والتي سمحت بجمع معلومات عن معدل الزيارة وتكلفة النقل، وبيانات عن كميات القَطلَب المجموعة والمباعة.

1. السنة المرجعية للتقدير الاقتصادي للخدمات المبيَّنة أدناه هي 2014، وهي سنة جمع البيانات. وكل ما لم يوافِق هذه الفترةَ من قِيَم جرى خصمُه.

الجدول 1: نتائج التقدير الاجتماعي-الاقتصادي

السلعة أو الخدمة	الكمية الفيزيائية	القيمة الاقتصادية الأحادية	القيمة الاقتصادية الكلية (2014)	القيمة الاقتصادية/هكتار حراجي
تنقية الماء	حجم الماء المنقول من الموقع المدروس لإمداد السكان بالماء الصالح للشرب 4927500 م3/سنة	التكلفة الأحادية للتنقية المتدارَكة 0.29 €/م3	التكلفة الكلية للتنقية المتدارَكة 1442990 €/سنة	19600/ هكتار 73,62 €/هكتار/سنة
الاستجمام المرتبط بالقرد المكاك	متوسط عدد الزوار الذين يرتادون الموقع الحالي 85000 زائر عدد الزيارات المتوقعة بصحبة مرشدين 8500 عدد الزيارات المتوقعة بعد إنشاء موقع استجمام جديد 8500 زيارة	الفائض الاقتصادي/زيارة/سنة 2,63 €/سنة الاستعداد للدفع: من 0,6 إلى 0.65 € (مع أو بدون سلة تموينية) الاستعداد للدفع: 0.52 €/زيارة	الفائدة الاجتماعية الكلية للزيارة 223550 €/سنة 5100 – 5500 €/سنة 4420 €/سنة	1300 هكتار 171,96 €/هكتار/سنة
جمع القَطلَب	كمية القَطلَب المجموع في 2014 4445 كغ/سنة	متوسط سعر البيع 3.23 €/كغ	العائدات على الجامعين 13687,14 €/سنة	200/ هكتار 68.43 €/هكتار/سنة

تحليل الكلفة والعائد لسيناريوهات الإدارة

1. الاستجمام المرتبط بالقرد المكاك

السيناريوهات المختارة هي التالية:

- السيناريو المرجعي: معدل الارتياد الحالي للموقع مع تدخل محدود ومتقطع من عمال الحديقة.
- السيناريو البديل 1: تدابير مصاحبة وإشراف على الزوار من قبل مرشدي طبيعة (زيارات بصحبة مرشدين، مراقبة، دروب محدَدة، ولافتات، ونشرات). افتُرِضَ أن 10 % من الزوار سيختارون الزيارة بصحبة مرشد، أي 8500 زيارة/سنة.
- السيناريو البديل 2: استثمار منطقة استجمام جديدة للإقلال من عدد زوار الموقع الحالي. تقدر تكلفة الاستثمار بـ 92000 يورو. وقد افتُرِض أن 10 % من عدد الزوار الحاليين سيختارون زيارة الموقع الجديد، وأن عددَ الزوار سيزداد 2 % سنوياً.

الجدول 2: القيمة الصافية الحالية* «لنشاط الاستجمام المرتبط بالقرد المكاك»

المؤشرات	الوضع المرجعي	السيناريو 1: مصاحبة الزوار	السيناريو 2: منطقة استجمام جديدة
الكلف المرتبطة بسيناريوهات الإدارة	44229	€ 29401	119582
الأرباح الصافية (أرباح - كلف)	€ 1674528	€ 1695508	€ 1461588
زيادة/نقصان قيمة الخدمة (سيناريو بديل/الوضع المرجعي)	/	€ 20980	€ -212939

* سعر الخصم: 8,5 % (حسب الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz)، الأفق الزمني: 10 سنوات.

السيناريو البديل 1 هو الأكثرُ فائدة والأهم أن ينفَّذ بالنظر إلى نتائج تحليل التكلفة والعائد. تتوزع الفوائد المتولدة، حسب الأطراف المعنية، كما يلي:

- الدولة (المديرية العامة للغابات): توفير 14828 يورو من تكاليف مهام مراقبة الزوار وتحسيس الجمهور التي سيتولاها مرشدو الطبيعة؛
- المجتمع: زيادة 689 يورو مرتبطة بتحسين جودة الزيارة و 5463 يورو كعائدات متولدة من نشاط مرشدي الطبيعة.

تُبدي السيناريوهات الثلاثة تغيراً مشابهاً ومتناسباً مع عوامل التغيير المختارة، ويُثبت السيناريو 1 باستمرار أنه الأهم. يُستنتج من ذلك أن نقصانَ تدفقِ الزور والفائدةِ الاجتماعية المرتبطة بالزيارة سيكون قليلَ الأثر على الفائدة التي يمثلها تطبيقُ السيناريو الأكثر ربحية.

2. جمع القَطلَب

السيناريوهات المختارة هي التالية:

- السيناريو المرجعي: قطاف غير منظَم يجري لصالح جامعي القَطلَب فقط.
- السيناريو البديل 1: عقد كراء، يحصل بموجبه المستفيدون على حقِ قطافٍ حصري للقَطلَب في نطاقٍ محدد بدقة مصحوباً بحوافز تشتمل على منح 5 خلايا نحل لأربعة مستفيدين*. في المقابل، يتعهد الجامعون بمراقبة الأحراج المحدَدة مجاناً خلال فترة نشوب الحرائق. يؤدي هذا إلى توفير نصفِ تكاليف المراقبة التي تتحملها الإدارة في موسم الصيف.

السيناريو البديل أكثرُ فائدةً من السيناريو المرجعي. وتتوزع الفوائدُ المتولدة على النحو التالي:

- الدولة (المديرية العامة للغابات): توفير 6367 يورو من مصاريف مراقبة الحرائق؛
- مجتمع جامعي القَطلَب: توليد 23895 يورو من الفوائد الإضافية الناتجة عن بيع العسل (منتَج جديد).

يُظهر تحليل الحساسية أن جمعَ وبيعَ القَطلَب نشاطٌ يأتي، بالشكل الذي يمارَس به الآن، بفوائدَ مهمة بتكلفةٍ قليلة إلى حد أنه حتى لو انخفض العائدُ إلى النصف لم يتأثر مردودُه، أياً كان السيناريو المعتبَر (المرجعي أم البديل). ومع ذلك، يبدو بوضوح أن السيناريو 1 أكثرُ حساسيةً لانخفاض عائدات جامعي القَطلَب بنسبة 50 %.

الشكل 1: تغير صافي القيمة الفعلية لنشاط «الاستجمام» تبعاً لعدد الزوار*

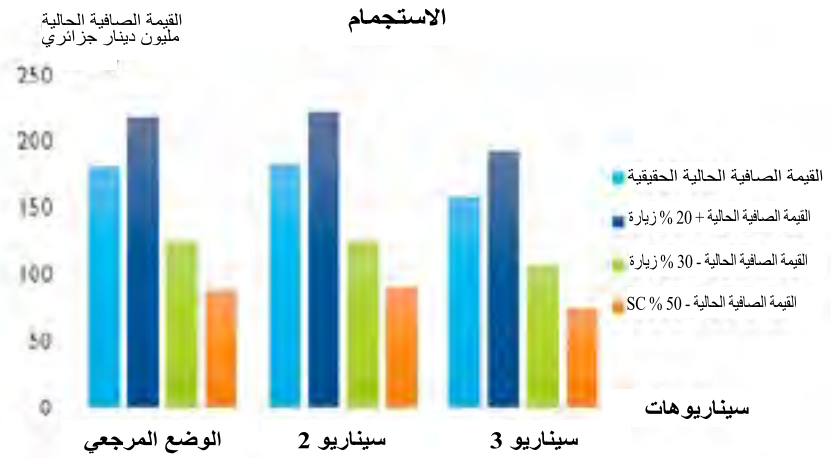

* 1 دينار جزائري = 0,0092 يورو

الجدول 3: القيمة الصافية الحالية من نشاط جمع القطلب

نتائج تحليل التكلفة والعائد	الوضع المرجعي	السيناريو 1: عقد كراء
التكاليف المرتبطة بسيناريوهات الإدارة	€ 17343	€ 10976
الفوائد الصافية (العائد-التكلفة)	€ 9913	€ 40175
زيادة/نقصان قيمة الخدمة (السيناريو البديل – الوضع المرجعي)	/	€ 30262

* سعر الخصم: 8,5 % (حسب الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz)، الأفق الزمني: 10 سنوات.

الشكل 2: تغير صافي القيمة الفعلية لنشاط «جمع القَطلَب»

2. الإنتاج المتوقع هو 8 كغ عسل لكل خلية نحل بسعر 32 يورو/كغ.

التوصيات والدروس الأساسية المستفادة

نقاط قوة وقيود الدراسة

شكلت هذه الدراسة إسهاماً مهماً في بحث مسألةِ تكلفةِ الماء الصالح للشرب، المطروحةِ بحدة على أمل تحسين الخدمة العمومية وخصوصاً تأمين إمدادِ السكان بالماء الصالح للشرب في بيئةٍ مناخية أقلّ فأقل مواتاة.

وسمحت أيضاً بإثباتِ وجود فائدةٍ اجتماعيةٍ كبيرة تُستمَد من نشاط الاستجمام المرتبط بزيارة الموقع التجريبي، هذا النشاط الذي هو أصلُ مشكلةِ الارتياد الزائد الذي يؤثر سلباً على الأحياء البرية. ينبغي أن تحفزَ هذه الفائدةُ الكبيرة المستفيدين الأساسيين على المشاركة في دفع تكلفةِ هذه الخدمة على أمل إعادة تنظيم النشاط بشكلٍ أفضل للتوفيق بين حق التنزه وبين احترام الأحياء البرية.

أخيراً، أتت هذه الدراسة بعناصرِ استجابةٍ ذاتِ صلة بمسألة المحافظةَ على حق السكان المحيطين بالمنطقة في التمتع بمنتجات الغابة وضرورةِ ضبط الاستخدام الزائد المحتمل من خلال:

1) اقتراح الإدارة المختلطة كنمطٍ للإدارة التشاركية

2) ومراجعة أسعارِ بيع الخدمات الحراجية غير الخشبية

أما قيود الدراسة فتكمن في:

- شح البيانات (حول تنقية الماء)؛
- افتقار البيانات الأخرى إلى الدقة (عدد الزوار)؛
- لم تكن بعضُ المقاربات متكاملة (الماء، مقاربة السعر فقط)؛
- النظرة الآنية (تقدير سنوي).

كيف يمكن أن يؤثرَ التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات على القرارات والسياسات العمومية؟

كمقاربةٍ جديدة، سمح التقدير الاجتماعي-الاقتصادي للسلع والخدمات النُظم-بيئية المختارة في إطار هذا المشروع بترقية هذه الأخيرة إلى مرتبة الثروة الاقتصادية على سوية الموارد الأخرى المعروفةِ أكثر (كإنتاج الخشب، والمنتجات الزراعية، والموارد المعدنية، الخ) وسمح بتسليط الضوء عليها من زاويةٍ جديدة، بطريقةٍ تجعلها أكثرَ وضوحاً لمختلف اللاعبين. النتيجةُ الأساسية لذلك هي منح الجهات التي تقوم بإدارة المنطقة المحمية فرصةً لتقديم أعمال الإدارة (بل الإدارة المختلطة) التي تهدف إلى حماية و/أو استخدام هذه المناطق بشكلٍ مستدام، لصانعي القرار على مختلف المستويات، لا كأعمالٍ تَستهلِك الميزانية بل كأعمالٍ يمكن أن تحسِّنَ رفاهيةَ السكان المحليين والوطنيين.

وسيصبح الدفاعُ الآنَ أسهل عن حفظ النظم الإيكولوجية المقدِمةِ لهذه السلع والخدمات النظم-إيكولوجية وتُصبح ضرورةُ دفع مقابلٍ (جزئي على الأقل) لهذه الأخيرة مدعومةً بحججٍ موضوعيةٍ ملموسة.

أخيراً، سيَسمح دفعُ مقابل للسلع والخدمات التي تقدِمها النظم الإيكولوجية باستصلاح هذه السلع والخدمات ويؤدي إلى نوع من التضامن الإيكولوجي فيما بين مختلف المستخدِمين/المستفيدين (السكان، والمخططين، والقطاعات الاقتصادية، وصانعي القرار، الخ).

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:

Ouadah N. (2016). Estimation de la valeur économique et sociale des services rendus par les écosystèmes forestiers méditerranéens - Algérie, Parc National de Chréa, Algérie. Plan Bleu, Valbonne.

يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء:
www.planbleu.org

محمية جبل موسى الحيوية، لبنان
برناديت كرم

ما هي المشكلة؟

يشكل النظام الإيكولوجي الحرجي المتوسطي وسطاً بشرياً تتفاعل فيه البيئة مع الإنسان. ويخضع النظام الإيكولوجي هذا إلى تبدلات مناخية ومتطلبات بشرية. ويرتبط الكثير من الأخطار بالاستغلال المفرط للموارد الحرجية، بهدف اقتصادي، لتضاف إلى الآثار السلبية للتبدل المناخي الذي يعيق تجدد مختلف الأنواع الحية. توفر الغابة اللبنانية مجموعة من السلع والخدمات، وتنظر إليها المجتمعات المحلية التي تستغل مواردها، من زاوية اقتصادية، بينما يراها الإداريون من زاوية الحفاظ عليها وحمايتها. التوصيفات المستحدثة مثل محمية طبيعية، غابة محمية ومحمية حيوية، ولّدت تشريعات جديدة للمحافظة على الغابات، تمنع استغلال سلعها وخدماتها. كما أن القيود التي تواجه الغابات اللبنانية تؤدي إلى تقليص إنتاجية الموارد. ومع ذلك فإن تحقيق التوازن بين المحافظة والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية للثروة الحرجية يمكن أن يسمح باستغلال مستدام للموارد الحرجية ويدعّم حماية هذه المناطق.

وصف الموقع التجريبي

تقع محمية جبل موسى الحيوية في قضاء كسروان على بعد 45 كم من العاصمة بيروت، وتضم قرى موزعة على مدرج يتراوح ارتفاعه بين 350 م و1700 م.

تبلغ مساحة الموقع 6500 هكتار، منها 1250 هكتار منطقة محمية، و1700 هكتار كمنطقة فاصلة و3550 هكتار منطقة تنمية. ويبلغ عدد السكان في الموقع 15000 نسمة تقريباً، بينهم 1500 مستخدم للمناطق الحرجية. محمية جبل موسى هي موقع ذو أهمية خاصة، فهي تجمع تراثاً ثقافياً وطبيعياً غنياً، وتتميز بتنوعها الحيوي الكبير وبوجود أنواع مستوطنة. التاريخ القديم للموقع، لا سيما الأنشطة الريفية والتطورات الاجتماعية- الاقتصادية حديثة العهد، وخصوصاً تأثير منطقة الساحل الحضرية، يرسم إطار عمل مبتكر وهام جداً بالنسبة للمشروع. إن تحديد منطقة محمية حيوية وطبيعية يتطلب تشريعات تمنع استغلال الموارد، خصوصاً في المنطقة المحمية. ونتيجة هذه المنع يعاني السكان المستفيدون من السلع والخدمات، من ضياع قسط من مداخيلهم. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مختلف سلع وخدمات الموقع والمستفيدين منها، وتقييم ذلك من الجانب الاقتصادي الاجتماعي. فالهدف الرئيسي هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار من أجل أفضل مشاركة في التكاليف والعوائد، وتعزيز أعمال دعم الإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية الحرجية المتوسطية.

السلع والخدمات المختارة

السلع والخدمات المختارة في إطار هذا التقييم هي التالية، حسب الأولوية: السياحة البيئية، العسل، المردقوش السوري (Origanum syriacum)، الحطب والمراعي. يستند سلم الأولويات لهذه العملية على الأهمية الاقتصادية لكل سلعة وخدمة بالنسبة للمجتمع المحلي.

إداريو المناطق الحرجية هم البلديات وجمعية حماية جبل موسى (APJM) ووزارة الزراعة ووزارة البيئة.

المالكون الرئيسيون لهذه المناطق هم بلديات عبرا ويحشوش وأملاك الوقف.

تعتبر هذه السلع والخدمات الأكثر نفعاً، فهي تؤمن دخلاً هاماً للسكان المستخدمين. ومع ذلك، أصبحت بعض الأنشطة غير شرعية بحكم التشريعات الجديدة التي تمنع استغلال الموارد الحرجية، المرتبطة بتحديد الغابة المحمية والمحمية الحيوية. هذه الضغوط التي يعاني منها الموقع تأتي لتضاف إلى تلك الناجمة من جراء التبدلات المناخية والأنشطة البشرية. وقد لوحظ الضغط المرتفع المتعلق بالمراعي، طيلة فترة الجرد الحرجي الذي أُجري في إطار المكون 1 من المشروع FFEM، ومرد هذا على وجه الخصوص الرعي والترحال خلال فصلي الربيع والصيف.

كما أن العديد من الأعشاب الطبية تعاني من التردي بسبب زيادة معدلات الحرارة وشح الأمطار. إن انخفاض إنتاج الزعتر الذي يجمعه السكان المحليون يعود بشكل أساسي إلى القطف غير المشروع، وهو ما يهدد التجدد الطبيعي لهذا النوع النباتي. أخيراً، يتم قطع الحطب بشكل غير مشروع وغير منظم. لذا إن إقرار خطة إدارة وتنمية تأخذ بالحسبان احتياجات السكان المنتفعين، هو أمر أساسي لتقليص الضغط الحاصل على الموارد، وتأمين حلول بديلة للمستخدمين في الوقت آنه.

الشكل 1: الرهانات الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية

تقييم مزدوج: القيمة الاقتصادية وتحليل التكلفة والعائد

التقدير الاجتماعي-الاقتصادي في الحالة المرجعية

أُجريت تحقيقات لدى الجمعية التي تدير الموقع (APJM)، لتحديد المستفيدين من الأراضي الحرجية، وإجراء تقدير كمي عينيّ للسلع والخدمات. وقد سمحت الخرائط بتقدير مساحة الغابات والأراضي الحرجية الأخرى، لاستبيان القيمة لكل هكتار لعام 2014.

أستند التقييم الاقتصادي إلى عدة طرق:

• طريقة سعر السوق:

بخصوص خشب الوقود، العسل والأعشاب العطرية والطبية (PAM) المردقوش السوري (Origanum syriacum)،

- **خشب التدفئة**: البيانات المتعلقة بكميات الخشب المستغل وسعر الخشب على الأرض[1] (قبل نقله) هي حصيلة تحقيق اجتماعي-اقتصادي أُجري سنة 20009. وتم تحديث القيم للحصول على القيمة في 2014. بلغت قيمة الخشب على المساحة الكلية للغابات والأراضي الحرجية الأخرى في جبل موسى 17,72 يورو/هكتار.
- **العسل**: مكّنت عملية استقصاء لدى مربي النحل من الحصول على الإنتاج الكلي للعسل سنة 2014 وعلى السعر. بلغت القيمة الكلية للعسل في جبل موسى 11,13 يورو/هكتار.
- **الأعشاب العطرية والطبية المردقوش السوري** (Origanum syriacum): للحصول على قيمة المردقوش السوري في موقع جبل موسى، تم استقراء البيانات الوطنية للكميات المنتجة ولمساحة الأراضي الحرجية على المستوى الوطني والمحلي وأُخذت بالاعتبار. القيمة الكلية للمردقوش السوري هي 44,05 يورو/هكتار.

• طريقة تكلفة البدائل: لتقييم الرعي. قيمة الوحدة من العلف تعادل سعر الشعير، معتبرين أن وحدة العلف تساوي 1 كغ من الشعير.

وبما أن العنزة الواحدة تحتاج يومياً إلى 2 وحدة علف[2]، لمدة 4 أشهر/سنة (من حزيران/يونيو إلى أيلول/ سبتمبر)، من علف الغابة، فإن قيمة الرعي تبلغ 76,7 يورو/هكتار.

• طريقة نقل الأرباح: استخدمت لتقييم الاستجمام/السياحة البيئية. وقد أجري عام 2004 تقييم لمسألة الاستعداد للدفع مقابل زيارة «محمية الشوف» وهو موقع يتمتع بمواصفات مماثلة لجبل موسى، فبلغت قيمة الموافقة على الدفع 52 يورو للأسرة. وتم تحديث هذه القيمة لسنة 2014، باعتماد معدلات التضخم السنوية، فكانت القيمة الكلية للاستجمام 7,66 يورو/هكتار.

السلع والخدمات	مصدر المعلومات	السلع والخدمات
السياحة البيئية	جمعية حماية جبل موسى	طريقة تستند إلى الكلفة/ طريقة نقل الأرباح
العسل	جمعية حماية جبل موسى وتحقيق	سعر السوق
الزعتر (المردقوش السوري)	FAO، UNDP وزارة الزراعة	سعر السوق
خشب التدفئة	تحقيق اجتماعي-اقتصادي 2009	سعر السوق
المراعي	استعلامات وتحقيق	طريقة كلف البدائل (سعر السوق لسلع البدائل)

نتائج قيم السلع والخدمات التي تضعها الدراسة في الأولوية هي بالدولار للهكتار، ومفصلة في الشكل البياني أدناه:

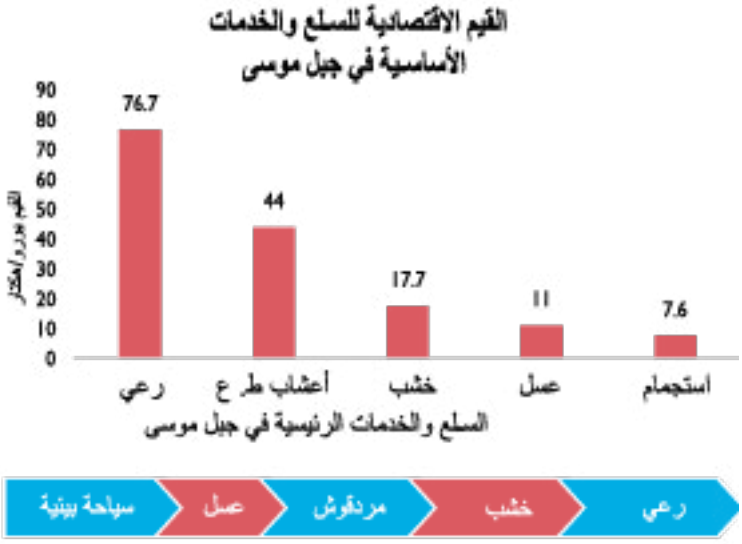

توضح النتائج المفصلة في الرسم البياني أن أرباح السكان المحليين (أعشاب طبية وعطرية، رعي، خشب، عسل) تمثل القيم الاقتصادية الأكثر أهمية. ويدل هذا على أن عملية تسلسل الأولويات، المتبعة مسبقاً من الإداريين لا تتماشى مع القيم الاقتصادية المستنتجة في الدراسة، وهو ما يفسر أهمية إجراءات التعويض، التي يجب أن تُطبق، خصوصاً بالنسبة لرعاة المواشي الذين يعانون من نقص عوائدهم نتيجة قرارات المنع.

1 يُقدر سعر الخشب على الأرض (خارج كلفة اليد العاملة والنقل) بـ 100 دولار أمريكي/طن. (سعر مثبت من وزارة الزراعة).

2 تواصل شخصي مع خبير في مجال الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة. يبلغ احتياج العنزة الواحدة 2 وحدة علف، وبخصوص جبل موسى يتشكل الاستهلاك اليومي للماعز، من حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر من الرعي فقط.

تحليل التكلفة والربح لسيناريوهات الإدارة

ترمي خيارات الإدارة المقترحة إلى الاستغلال المنظم للسلع والخدمات في الموقع المدروس، يرافقه إيجاد أنشطة مدرّة للدخل. تهدف هذه الأنشطة إلى تعويض تقلّص مداخيل الأسر التي تقوم باستغلال المناطق المحمية، من أجل تخفيف الضغط على هذه المناطق وتأمين استدامة الموارد. تتمثل التدخلات بدعم تنمية زراعة الزعتر، وزيادة عدد خلايا النحل وفتح مسارات جديدة للتنزه.

ولتقدير عائد هذه التدخلات، تم وضع تحليل للتكلفة والربح (ACB). يهدف هذا التحليل إلى مساعدة المؤسسات العامة المعنية وأصحاب القرار المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدخلات الأكثر ربحاً وكفاءة لتخصيص الموارد وتحسين الوضع المعاشي للمجتمع.

فيما يلي تفصيلاً، الكلف والأرباح المرتبطة بمختلف خيارات الإدارة:

1. تطوير تربية النحل: ترتبط الكلف بالاستثمار في شراء 200 خلية نحل إضافية (4 خلايا لكل أسرة)، وبكلفة الإنتاج (الصيانة، التوضيب، الأدوية والنقل). ترتبط الأرباح بزيادة إنتاج العسل بمعدل 1874 كغ سنوياً (إنتاج 9,4 كغ/خلية بسعر 18,8 يورو/كغ)
2. تطوير السياحة البيئية: ترتبط الكلف بالاستثمار لفتح 5 مسارات جديدة، ووضع لوحات إرشادية في المكان، وبكلفة الإنتاج (الأجور وكلف الصيانة). تتمثل الأرباح بزيادة عدد الزوار بمقدار 1500 زائر إضافي سنوياً.
3. زراعة الزعتر: ترتبط الكلف بالاستثمار في نظام ريّ وشراء الأشتال، تحضير التربة وكلف الإنتاج (الأسمدة، المعالجة والجني). وتتمثل الأرباح بإنتاج 750 كغ في السنة الأولى و1125 كغ في السنة الثانية و1500 كغ بدءاً من السنة الثالثة.

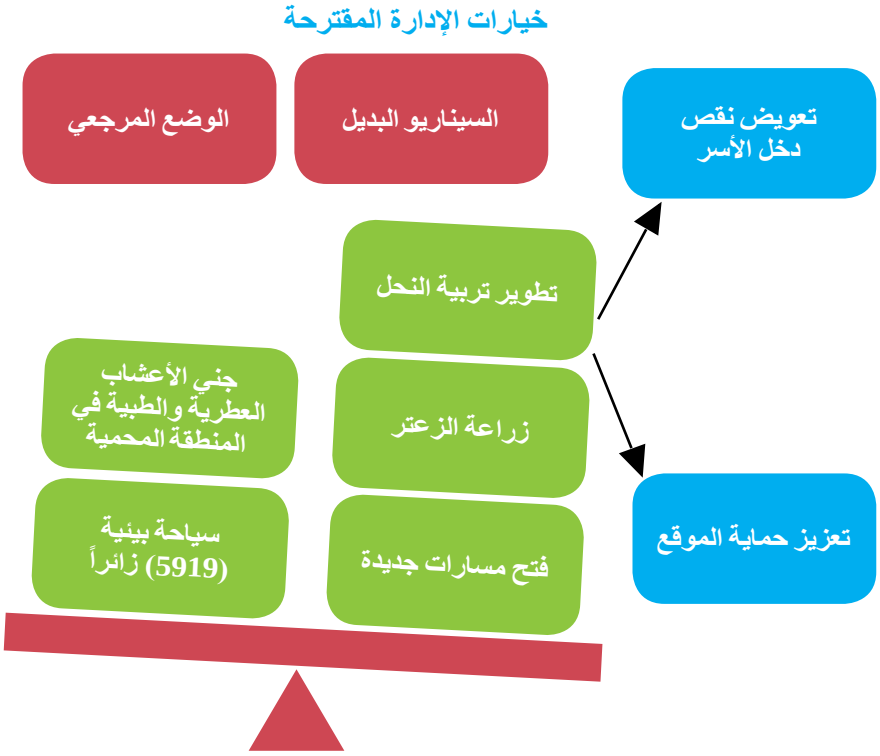

مؤشرات المردود هي كما في الشكل البياني أدناه:

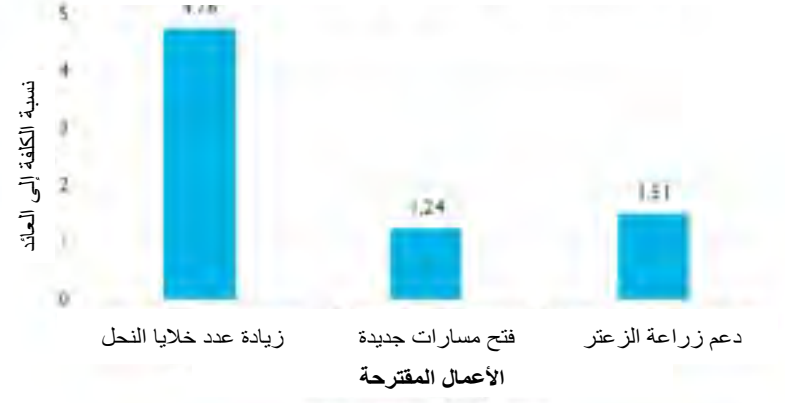

يظهر تحليل التكلفة والربح ACB أن كل الأنشطة المذكورة مربحة وبما أن تطوير تربية النحل هي الإجراء الأكثر ربحية، فقد وضع في مقدمة الأولويات، مقابل التدخلات الأخرى.

تُعتبر مسألة الاستغلال الأفضل للمنتجات الحرجية وأنشطة الاستجمام كإجراءات تعويضية للمجتمع المحلي الذي يتأثر بشكل سلبي من تحديد المنطقة المحمية. إن تنفيذ مثل هذه الإجراءات سوف يلقى قبولاً حسناً لدى الأطراف المعنية، كأداة للحفاظ والتنمية، لأنه سيكون لهذه الأنشطة تأثيراً إيجابياً في خلق فرص العمل وفي التنمية الاقتصادية للمنطقة، وحماية التنوع الحيوي فيها.

التوصيات والدروس الأساسية المستفادة

جوانبُ القوةِ والقصور في الدراسة

ترتبط نقاط القصور الرئيسية والمصاعب التي واجهتها الدراسة، بشكل رئيسي بغياب المعطيات. فالبيانات المتعلقة بالكميات المنتجة من مختلف السلع لا توجد، في واقع الأمر، لعدم وجود جرد حرجي لجبل موسى. كما أن المعلومات المتعلقة بأثر التبدل المناخي على الإنتاجية معدومة. إن مسألة نقص البيانات ترتبط بشكل خاص بعدم توفر الخرائط الحديثة لمناطق استغلال الأحراج/الأخشاب، وكذلك بانعدام الدراسات والأبحاث حول الإنتاج والقيم الاقتصادية للموارد الحرجية على المستوى الوطني والمحلي.

وتعتبر القيم الحاصلة كتقدير يمثل نقطة الانطلاق، بغية إدماج أفضل للسلع والخدمات في عملية اتخاذ القرار وفي تعزيز حماية المنطقة المحمية.

كيف يمكن أن يؤثرَ التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات على القرارات والسياسات العمومية؟

تُستخدم نتائج تقدير القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات كأدوات للتخطيط والإدارة لصنّاع القرار. إن إدماج هذه القيم في سياسات تهيئة وإدارة الأراضي يسهل عملية إدماج النظام الإيكولوجي الحرجي، وأخذه بالاعتبار، في سياسات التخطيط والتنمية المستدامة. هذه النتائج تزوّد صناع القرار بالمعلومات المتعلقة بآثار ونتائج الإجراءات الإدارية والقرارات الضارة بالنظام الإيكولوجي، من أجل الأخذ بالاعتبار الظروف الاجتماعية-الاقتصادية، وتعديل سلم الأولويات. كما تستخدم هذه النتائج كمرجع لوزارة الزراعة، لإدخال سياسة تهيئة وإدارة مستقبلاً، كي يتم تطبيقها على مواقع أخرى.

إن دعم تنفيذ المقاربة التشاركية على الموقع من شأنه أن يؤمن مشاركة المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار من الفاعلين الذين يديرون الموقع.

تزود هذه القيم، المسؤولين السياسيين والفاعلين المحليين بالمعلومات المتعلقة بوجود موارد غير خشبية، مثل محاصيل العلف والأعشاب العطرية والطبية. إن وجود خرائط مطورة عن مناطق استغلال الأحراج/الأخشاب، وكذلك مقدار الكتلة الإحيائية الحرجية الموجودة، هي مسائل أساسية لتجنب الاستغلال المفرط وضمان استدامة الموارد.

مع ذلك، وبهدف تحسين طرق التقييم في هذه الدراسة، يُنصح بتقدير قيم

الموارد باستخدام طريقة العينات، لا سيما بالنسبة للأعشاب العطرية والطبية وموارد العلف.

التوصيات الرئيسية المستقاة من الدراسة، لدى الإداريين وأصحاب القرار هي التالية:

- إعادة النظر في السياسات الحرجية المرتبطة باستغلال الموارد، من أجل الوصول إلى صيغ توفيقية، أو عقود منفعة متبادلة بين المستخدمين للأحراج والإدارة.
- تطبيق مقاربة تشاركية لدعم اتخاذ القرار من قبل إداريي الموقع، وبما يترجم احتياجات المجتمع في الوقت آنه،
- تحسين التعاون بين الفاعلين الحرجيين من القطاع العام (وزارة الزراعة ووزارة البيئة) وبين اللاعبين من القطاع الخاص مثل جمعية حماية جبل موسى (APJM).
- تمويل مشاريع تنمية المنتجات الحرجية غير الخشبية، لدعم أنشطة الجماعات البشرية، وتأمين تعويضات لمستخدمي الأحراج،
- تأمين دعم فني ومالي لصنّاع القرار لتنفيذ خطط تهيئة وإدارة الأراضي الحرجية.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:

Karam B. (2016). Estimation de la valeur économique et sociale des services rendus par les écosystèmes forestiers méditerranéens, Biosphère de Jabal Moussa, Liban. Plan Bleu, Valbonne.

يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء: www.planbleu.org

غابة المعمورة، المغرب

عبد المحسن المقدم

الطرق المبتكرة المستخدمة، كما التحاليل والاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الخبراء الدوليين المشاركين في هذا المشروع وإنما فقط وجهة نظر الكاتب والفريق الوطني المغربي الذي أقرّها، أثناء اجتماع لهذا الغرض، جرى في الرباط، المغرب في 18 شباط/فبراير 2016.

ما هي المشكلة؟

تلعب الغابة دوراً اجتماعياً واقتصادياً هاماً في المغرب، فهي ومن خلال وظائفها المتعددة، تنتج سلعاً وخدمات تعود بالنفع على سكان الريف، الذين يعتمدون بشكل كبير على الغابة، وعلى فئات أخرى مثل المجتمعات المحلية وسكان المدن. تعدّ المحافظة والإدارة المستدامة للغابات تحدياً كبيراً. فحق الاستخدام الجماعي، والسمة المجانية لأغلب السلع والخدمات الحرجية، ونقص التقديرات التي تمكن من تحديد كمية السلع والخدمات غير المسوقة، واستمرار الاستغلال غير القانوني، غير الرسمي وغير المنظم، يظل مستمراً في سياق يصعب فيه التطوير الاقتصادي لعدد هام من سلع وخدمات الغابة.

إن غياب الإدارة الهادفة للاستغلال الأمثل لناتج الغابة الاقتصادي، التي تأخذ بالاعتبار أهم السلع والخدمات الحرجية، يؤدي إلى قيد جزئي للإيرادات المنتجة، مما يقلل من مكانة المنافع الحقيقية في الجهود المبذولة للمحافظة والإدارة المستدامة للأنظمة الايكولوجية الحرجية.

وصف الموقع التجريبي

أُجريت الدراسة الحالية بين 2013 و2015، بفضل التمويل الذي قدمه الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM)، بالتعاون مع المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحّر، المغربية (HCEFLCD). لقد اختيرت غابة المعمورة، كموقع تجريبي، بهدف تقدير القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات التي تنتجها الغابة، وللتدليل على أهمية الإدارة التي تأخذ بالحسبان الإنتاج المتزامن للسلع والخدمات للغابة المغربية. تم تقييم ثمان سلع وخدمات تنتجها الغابة، بهدف إدماج النتائج الحاصلة في حساب جدوى الاستثمارات المخططة في إطار تنفيذ الخطة القادمة لتهيئة وتنظيم الأحراج (2016 – 2035). تم حساب ومقارنة هذه الجدوى وفق تحليلين مختلفين، يسلطان الضوء على

الفروق بين منطق محاسبة جزئي، ومنطق محاسبة موسع يشمل ثماني سلع وخدمات تنتجها الغابة.

السلع والخدمات المختارة

يتناول التقييم الاقتصادي الذي أُجري لغابة المعمورة ثماني سلع وخدمات وُضعت في سُلّم الأولويات.

السلع والخدمات	المنتفعون
الخشب	السكان المحليون المجتمعات المحلية والمفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر
الفلين	المجتمعات المحلية و المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر
العلف	سكان الريف
الاستجمام	سكان المدن، المدن القريبة
ثمار البلوط	سكان الريف
الكمأ	سكان الريف
التانان	المجتمعات المحلية و المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر
الرحيق (إنتاج العسل)	مربو النحل المحليون ورعاة المواشي

اختار إداريو الغابة هذه الخدمات، بعد تحديد أولويات حسب الاهمية الاقتصادية لهذه الخدمات على المستويين المحلي والوطني، وحسب حساسيتها لطرق الإدارة، والاستغلال وللتغيرات المناخية.

تقييم مزدوج: القيمة الاقتصادية وتحليل التكلفة والعائد

التقدير الاجتماعي-الاقتصادي في الحالة المرجعية

تُعتبر القيمة الاقتصادية كانعكاس للتقاطع أو لارتباط إمكانات الاستخدام والتطوير اللاحقة للسلع والخدمات، من جهة، والأفضليات المكتشفة، من خلال أنماط السلوك التي يبديها المنتفعون المباشرون من هذه السلع والخدمات، من جهة ثانية.

البيانات المستخدمة جاءت من عدة مصادر، لا سيما: (1) دراسات تحضيرية أُجريت في إطار إعداد خطة التهيئة والإدارة الحرجية (جرد حرجي، دراسة اجتماعية-اقتصادية، الخ.)؛ (2) خطة إدارة غابة المعمورة (2016 – 2035)؛ (3) بيانات وزارة الفلاحة؛ (4) سجلات إرساء عطاءات بيع الخشب (2004 – 2014)؛ (5) استجوابات شبه موجّهة وتحقيقات مباشرة أُجريت لدى المنتفعين من السلع والخدمات؛ (6) تقديرات مقدمة من قبل إداريي الغابة؛ (7) بيانات ناتجة عن بحوث تجريبية، أُجريت على غابة المعمورة.

- الكمأ: يقدر إنتاج الكمأ بالتمييز بين الكمأ المنتج في مناطق أحراج الصنوبر وذلك المنتج في مناطق بلوط الفلين (السنة المرجعية 2014).

يصل إنتاج الكمأ في مناطق أحراج الصنوبر إلى 22566 كغ وفي مناطق بلوط الفلين إلى 3915 كغ. وتبلغ العائدات الصافية لغابة المعمورة قيمة إجمالية قدرها 165792 يورو، بعد اقتطاع كلف فرص العمل في عملية الجمع (50659 يورو). وهكذا تقدر قيمة الوحدة الصافية من كمأ غابة المعمورة بـ 3,8 يورو/كغ. وهذا يعادل ما قيمته 138 يورو/هكتار في مناطق الصنوبر 22,83 يورو/هكتار في مناطق بلوط الفلين.

التعيين		القيمة النقدية (€)
قيمة الوحدة من كمأ الغابة	للكيلو غرام	3,80
	لهكتار بلوط	22,83
	لهكتار صنوبر	131,11

- الخشب: يميز تقدير إنتاج الخشب بين النوعيات المختلفة واستعمالات الأنواع الخشبية (في المجال الصناعي، الخشب المنشور وخشب التدفئة). تم اعتماد متوسط كميات وأسعار البيع عند إرساء العطاءات لفترة 10 سنوات. تم اقتطاع الكلف الوسيطة للأعمال الحرجية والاستغلال وكذلك الرسوم المسددة قبل الحياز على الخشب، بغية تقدير قيمة كل نوع من الأخشاب. سمح التقييم الاقتصادي بتقدير القيمة الإجمالية للخشب عام 2015، خارج كلف الاستغلال (718430,5 يورو) والرسوم (5,9 مليون يورو) بـ 10,5 مليون يورو. يأتي الجزء الأكبر من هذه القيمة (96 %) من الخشب الصناعي والخشب المنشور من أشجار الأوكالبتوس، أو الكينا (89 %). أما الباقي (4 %) فيتأتى من خشب التدفئة الذي تنتجه مختلف الأنواع الحرجية. تختلف الأعمال الحرجية المتعلقة بكل مجموعة، وكل نوع وكل سنة بشكل كبير، فلم يكن بالمستطاع تقدير القيمة الوسطية لكل هكتار.

- العلف: يقدر إنتاج العلف، استناداً إلى الإنتاج السنوي المتوسط لوحدات العلف، وفق المردود المتوسط في عشر مناطق للرعي. يُستخدم ما يعادل قيمة وحدات العلف بالمقارنة مع 1 كغ من الشعير، لتقدير القيمة النقدية للعلف.

يُقدر إنتاج العلف في العشر مناطق رعوية في غابة المعمورة (131808 هكتار) بـ 39 مليون وحدة من العلف. ويبلغ الربح الصافي من ذلك 18 مليون يورو، أي ما يعادل 138,2 يورو/هكتار للإنتاج المتوسط. وبما أن مساهمات المناطق المختلفة متغيرة من مكان لآخر، فإن هذه القيمة تتقلب وفق مناطق الرعي، من 115 يورو/هكتار في المناطق الأقل إنتاجية، إلى 161 يورو/هكتار في الأكثر إنتاجية منها.

المساحة هكتار	الإنتاج الإجمالي وحدة علف	القيمة (€ 1000)	القيمة (€ /هكتار)
131808	39012400	17966,5	138,2 (115,161)

- الفلين: يميّز التقييم بين أشجار بلوط الفلين الذكرية وبلوط تجديد الإنتاج. تقدر الكميات حسب الإنتاج السنوي لكل نوع، انطلاقاً من المتوسط المرجح لمحصول الإنتاج في نهاية كل فترة استغلال (٢٧ سنة بالنسبة لبلوط الفلين الذكري، و10سنوات لبلوط إعادة الإنتاج).يتم حسم الكلف المتعلقة بالتخزين والنقل والمشاركة في تقديم العطاءات من قيمة المبيعات.

يقدر إنتاج الفلين بحوالي 138159,7 يورو، ويأتي بشكل رئيسي من بلوط إعادة الإنتاج. القيمة الصافية لإنتاج البلوط الذكري لا تتجاوز 1145 يورو. إن تقدير قيم الوحدات، خارج الكلف والرسوم، لإنتاج الفلين يعطي ما قيمته 19,9 يورو/متر مكعب (stère) لبلوط تجديد الإنتاج، و13,6 يورو/م3 متر مكعب للبلوط الذكري.

- ثمار بلوط الفلين: لا يوجد تقدير للكميات الحقيقية للمحصول. البيانات المتعلقة بتقدير الإنتاج هي على الشكل التالي: تستند الكميات المنتجة والمستغلة لأغراض تجارية أو كمراعي للماشية في الموقع أو لاستهلاك السكان المحليين، إلى الإنتاج المتوسط لوحدة مساحة، وفق الأنتاج المتوسط لشجرة واحدة وللكثافة الحرجية لبلوط الفلين. كلف فرص العمل المتعلقة بجني ثمار البلوط والمقدرة بوحدات العمل البشري (UTH)، تحسم من قيمة المبيعات. تستند الأسعار المستخدمة (أسعار مدفوعة للعاملين في جمع المحصول)، إلى التحقيقات التي أُجريت أثناء الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية التي من أجل إعداد خطة التهيئة والإدارة.

تقدر العائدات الصافية، خارج الكلف لإنتاج غابة المعمورة من ثمار البلوط، بـ 9,4 مليون يورو. وتقدر قيمة كلف فرص العمل المخصص لجني المحصول بـ 1,1 مليون يورو. وهكذا فإن قيمة الوحدة المتوسطة، خارج تكاليف العمل تبلغ 0,37 يورو/كغ.

	القيمة الإجمالية الصافية	التقييم النقدي € / كغ	€ / هكتار
كلفة الجمع	1 125 694	0,04	15,95
قيمة الثمار	9 404 530	0,37	133,26

- الرحيق: يُقدّر إنتاج الرحيق بالاستناد إلى تحليل نمطي الاستغلال في مجال تربية النحل (الحديثة والتقليدية). وتحدد قيمة الإنتاج انطلاقاً من سعر السوق لعسل الأوكالبتوس الذي يعتبر الإنتاج المهيمن في غابة المعمورة (السنة المرجعية 2013). وتقدر القيمة الاقتصادية للرحيق، بخصم سعر الكلفة ونفقات الإهلاك لكل الاستثمارات المتعلقة بوحدة إنتاجية متوسطة الحجم، لكل من نمطي الإنتاج، بخصم ذلك من سعر البيع. ويبلغ العائد السنوي المتوسط لإنتاج غابة المعمورة من الرحيق المستخدم في إنتاج العسل 6 مليون يورو (أي 25,33 يورو/هكتار). لكن ذلك يمكن أن يتقلب وفق الظروف المناخية، بين 4,6 مليون يورو (19,4 يورو/هكتار)، وقيمة قصوى قدرها 6,7 مليون يورو (28,4 يورو/هكتار).
- عفص قلافة الأكاسيا: تقدر القيمة الاقتصادية للعفص، أو التانان (tanin) الناتج من قلافة شجر الأكاسيا، بالتعرف على الفارق بين سعر بيع القلافة في سوق الجملة وكل التكاليف والأعباء الوسيطة. وتحسب نسبة العفص في القلافة استناداً إلى حجم القلافة المقدر بواسطة نموذج اقتصادي قياسي. لم يُستغل العفص فعلياً خلال السنة المرجعية 2015، وهو ما يفسر إعطاء تقدير للكميات المنتجة. وتعتبر القيمة المتبقية للقلافة بعد استخلاص التانان تعادل صفر، لكونها لا تسمح بأي استغلال لاحق. يقدر الإنتاج الكلي من تانان الأكاسيا بـ 486,8 طن لعام 2015، يبلغ عائده الإجمالي الصافي 128949 يورو. وتبلغ قيمة الوحدة من التانان 269,6 يورو/طن، أي ما يعادل 36,5 يورو/هكتار إلى 37,9 يورو/هكتار، حسب عمر الأشجار في مختلف مساحات الأكاسيا في غابة المعمورة.
- الاستجمام: أجري التقييم في المواقع الثلاثة الأكثر ارتياداً في المعمورة وهي: سيدي عميرة وساكنيا وتايشا. استُخدمت طريقة التكلفة لتقدير زيادة عدد الزوار، وزيادة عدد الأفراد في الزيارة الواحدة. وتم حساب القيمة الاقتصادية الإجمالية للاستجمام استناداً إلى تقدير عدد الزوار لكل من المواقع، خلال فترة السنة المرجعية (2015).

التعيين	القيمة (€)		
	بالطريقة الحديثة الثابتة	بالطريقة الحديثة الثابتة	بالطريقة التقليدية
العدد الإجمالي لخلايا النحل	4 145	461	249
المساحة الإجمالية للغابة (أوكالبتوس)	21 866		
قيمة وحدة الرحيق (€ /كغ عسل)			
القيمة الوسطية	2,9	2,8	1,9
القيمة الدنيا	2,2	2,2	-1,1
القيمة القصوى	3,2	3,2	5,3
القيمة الإجمالية لرحيق المعمورة (€ /سنة)			
القيمة الوسطية	5 776 351	211 778	25 725
القيمة الدنيا	4 467 926	162 237	-14 473
القيمة القصوى	6 430 564	236 548	71 665
قيمة وحدة الرحيق كل المعمورة (€ /هكتار/سنة)			
القيمة الوسطية	6 013 854		
القيمة الدنيا	4 615 690		
القيمة القصوى	6 738 778		

تم تقدير استغلال غابة المعمورة لغاية الاستجمام، بحساب فائض المستهلك البالغ 28,6 يورو/زيارة بالنسبة لموقع سيدي عميرة، و7 يورو/زيارة لموقع ساكنيا، و3,4 يورو/زيارة لموقع تايشا. يبلغ العائد الإجمالي لمجموع الزيارات السنوية للمواقع الثلاثة 120 مليون يورو بالنسبة لسيدي عميرة، 3,4 مليون يورو لموقع ساكنيا Saknia، و4,5 مليون يورو بخصوص تايشا Taïcha.

تحليل التكلفة والربح لسيناريوهات الإدارة

سيناريوهات الإدارة الحرجية المختارة

تناول التحليل السيناريو الذي يفترض تنفيذ مجموع عمليات التهيئة والإدارة المقررة لفترة 20 عاماً (2016 – 2035). المقاربة المستخدمة هي المقاربة مع مشروع أو دون مشروع. مؤشرات العائد المحسوبة هي نسبة المردود الداخلي للاستثمار والقيمة الحالية الصافية وعائد الاستثمار. كما تم حساب معدلات التكاليف/الأرباح المستقبلية، لمعرفة تطورها مستقبلاً. وقد تم دراسة حساسية القيمة الحالية الصافية حسب اختيار سعر الخصم لتقدير الفجوة الممكنة بين أسعار الخصم المختلفة الممكنة (3 %، 5 %، 6 % و10 %).

خيارات الإدارة المقترحة

- السيناريو المرجعي: التطور بغياب عملية التهيئة والإدارة
- السيناريو البديل: التطور في إطار التهيئة والإدارة

تحليل التكلفة والعائد لسيناريوهات الإدارة

يظهر تحليل التكلفة والعائد أن الإدارة المقررة لغابة المعمورة للعشرين سنة القادمة (2016 – 2035) يمكن أن تفضي إلى زيادة العائد بشكل مؤكد، إذا أُخذ بالاعتبار كل السلع والخدمات. ويمكن أن يصل معدل العائد إلى ما بين 30 %، في حال أخذنا بالاعتبار إنتاج الفلين والخشب، و188 % إذا أخذنا بالحسبان السلع والخدمات الست الأخرى. تبلغ القيمة الحالية الصافية لاستثمار حالي قدره 9,5 مليون يورو، من 11,2 مليون يورو إلى 295 مليون يورو وفق سعر الخصم نفسه.

إن قيد السلع والخدمات الأخرى للغابة، إضافة إلى الخشب والفلين، يمكّن أيضاً من الاستفادة من حيث تقدير تناسب التكاليف مقارنة بعوائد مشروع للإدارة. يتم الانتقال من معدل كلفة عائد يقارب 60 % إلى معدل يقدر بـ 2 % إلى 3 %، حينما يؤخذ بالحسبان القيمة الإجمالية للسلع والخدمات.

مكّن، تحليل التكلفة والعائد أن يظهر، من جهة أولى، مساهمة عمليات التهيئة والإدارة الحرجية من حيث العوائد، ومن جهة ثانية الأهمية التي تكتسيها عملية حساب السلع والخدمات، التي عادة ما تكون مهملة، أو على الأقل، غير مقدّرة. وتظهر النتائج المحققة بالنسبة لغابة المعمورة، أن الأخذ بالاعتبار لهذه السلع والخدمات في غابة المعمورة يسمح بالحصول على عائد مرتفع جداً.

التوصيات والدروس الأساسية المستفادة

جوانبُ القوةِ والقصور في الدراسة

مكّن التقييم من استخلاص جملة من الدروس، فقد أظهر أن القيمة الصافية لسلع وخدمات الغابة عالية، على الرغم من تكاليف وأعباء الاستغلال والتسويق. وكما هو الحال بالنسبة للكمأ، حيث أن البيانات التي يصرح بها الجامعون مبالغ فيها احياناً. من الضروري تشجيع البحث لتطوير المعارف وإعداد بيانات أكثر دقة وموثوقية. وقد اتضح، من جهة أخرى، أن التمييز بين خشب الصناعة، والخشب المنشور وخشب التدفئة، وأنواع الفلين (الذكري وشجر تجديد الإنتاج)، هو اختيار مفيد بهدف زيادة دقة التقديرات، ولتتبع مسار تطور القيمة الاقتصادية لهذه الخدمات النظم-إيكولوجية في المراحل المختلفة من نمو الأشجار الحرجية. يمكن أن يؤدي هذا إلى توجيهات من أجل تحسين إدارة الغابة بشكل جوهري، وفق مقاربة تأخذ بالاعتبار إنتاج عوائد من مختلف السلع والخدمات الحرجية.

نقاط القوة في التقييم

- تطبيق مقاربة تشاركية لدعم اتخاذ القرار من قبل إداريي الموقع، وبما يترجم احتياجات المجتمع في الوقت آنه،
- تحسين التعاون بين الفاعلين الحرجيين من القطاع العام (وزارة الزراعة ووزارة البيئة) وبين اللاعبين من القطاع الخاص مثل جمعية حماية جبل موسى (APJM).
- تمويل مشاريع تنمية المنتجات الحرجية غير الخشبية، لدعم أنشطة الجماعات البشرية، وتأمين تعويضات لمستخدمي الأحراج،
- تأمين دعم فني ومالي لصناع القرار لتنفيذ خطط تهيئة وإدارة الأراضي الحرجية.

قيود التقييم

- دقة نسبية في التقديرات، نظراً لغياب بيانات دقيقة بشكل واف (روابط أحيائية-فيزيائية وأحيائية مناخية)؛
- صعوبة وضع سيناريو واقعي، لما قد يحصل في غياب عملية التهيئة والإدارة، والأخذ بالاعتبار بشكل دقيق كل التفاصيل المرتبطة بالتهيئة والإدارة، في حال وجود المشروع؛
- صعوبة تقدير الاستهلاك الحقيقي لبعض السلع والخدمات، بسبب طبيعتها أو استهلاكها بشكل غير قانوني.

كيف يمكن أن يؤثرَ التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات على القرارات والسياسات العمومية

يمكن تحسين عملية تقدير الجهود المبذولة من أجل تهيئة وإدارة غابة المعمورة بشكل كبير، من خلال قيد السلع والخدمات المنتجة. ويمكن استخدام النتائج من أجل الدعوة لتعبئة التمويل الضروري للمحافظة على الغابة وتطويرها. وعلاوة على ذلك فإن تحديد العوائد والمنتفعين يسمح بتنظيم وإدارة استغلال المنتجات الحرجية بشكل أفضل، وبما يمكن من إيجاد حلول توفيقية بين الإدارة المستدامة للغابة وتحسين دخل سكان الريف. إن خيارات الإدارة الملائمة تفترض تحقيق التدخلات على أمثل وجه، وبشكل يسمح بأكبر زيادة ممكنة للقيمة الاقتصادية لمختلف سلع وخدمات الغابة. إن تبني عملية تتبع إنتاج سلع وخدمات الغابة، والتحديث الدوري للقيم الاقتصادية، وتقييس مناهج التقييم على المستوى الوطني، بالنسبة للسلع والخدمات الأكثر أهمية، يمكن أن يفتح الباب واسعاً أمام أشكال جديدة للحوكمة أكثر إدماجاً بكثير، ووضع الأدوات المشجعة على الإدارة المستدامة، وتحسين الظروف البيئية للأنظمة الإيكولولجية الحرجية. إن تسديد ثمن الخدمات البيئية يشكل لهذا الغرض مثالاً لوسيلة يمكن أن يكون لها حظاً كبيراً بالنجاح.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:

El Mokaddem A. (2016). Estimation de la valeur économique et sociale des services rendus par les écosystèmes forestiers méditerranéens, Forêt de la Maâmora, Maroc. Plan Bleu, Valbonne.

يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء:

www.planbleu.org

غابة دوزلرجامي، تركيا
أوزجِه بَلكيز

ما هي المشكلة؟

التقديراتُ التي تُجرَى في إطار التقييم الاجتماعي الاقتصادي للسلع والخدمات النظم-إيكولوجية نادرة بتركيا. وأشدُ ندرةً أن تجدَ حالاتٍ تُدمَج فيها التقديرات في الإدارة العملية للموارد الطبيعية وفي عمليات اتخاذ القرار. يرمي هذا المشروع إلى تقديم مثال: بتقدير القيمة الاجتماعية-الاقتصادية للسلع والخدمات التي يقدمها النظام الإيكولوجي الحرجي لموقع دوزلرجامي التجريبي بتركيا بهدف توفير أداة لإسناد عمليات اتخاذ القرارات ولتعزيز أعمال إسناد الإدارة المستدامة لهذه النظم الإيكولوجية. وباتباع المقاربة المقترحة في هذا المشروع، يمكن تركيزُ الجهود على متابعة أثر القرارات الإدارية على السلع والخدمات النظم-الإيكولوجية، ومن ثم على إعداد الخطط الإدارية واتخاذ القرارات التي من شأنها تحسينُ استدامة الموارد الطبيعية. لذا يمكن اتخاذ هذه المقاربة نموذجاً لمسؤولي القطاع العام والخاص عن النظم الإيكولوجية الحرجية والأنواع الأخرى للنظم الإيكولوجية كذلك، على الصعيديْن الوطني والمتوسطي.

وصف الموقع التجريبي

دوزلرجامي قضاءٌ حرجي يتبع للإدارة الإقليمية للغابات بأنطاليا، تركيا. وكمعظم المناطق الحرجية التركية، تعود ملكية غابات دوزلرجامي للدولة وتديرها المديرية العامة للغابات تحت إشراف وزارة المياه والغابات. وتصب العائدات المتولدة عن استخدام الموارد الطبيعية للغابات العمومية بالمنطقة في الخزينة العامة للدولة. يشتمل الموقع التجريبي على 11188.5 هكتاراً من الغابات المنتجة و 6499.6 هكتاراً من الغابات غير المنتجة، تقوم فيها الدولة بإنتاج الخشب، بكثافةٍ أكبر في الغابات المنتجة. كما يشتمل الموقع على منطقةٍ غير حرجية مساحتها 11480,1 هكتار (مؤلفة من أراضيَ واستثماراتٍ زراعية خاصة). وهكذا تكون المساحة الكلية للموقع 29168,2 هكتاراً. يقع موقع دوزلرجامي التجريبي قريباً جداً من محافظة أنطاليا إحدى أكبر المدن التركية وأحدِ أكبرِ الأقاليم السياحية المتوسطية. يضم الموقع مستوياتٍ مختلف من السلطات الإدارية، أهمُها وأوسعُها نطاقاً بلدية دوشميالتي، التي يقطن فيها نحو 38000 نسمة. مِن أهم أسباب اختيار هذا الموقع للمشروع كان إتمامَ خطةِ إدارتِه الحرجية مؤخراً. يجري تحديثُ خطط إدارة الغابات العمومية بتركيا كل 10 سنوات وتغطي أحدثُ خطةٍ إدارية للموقع التجريبي الفترة 2012-2021، ما يتيح للباحث قدراً طيباً جداً من المعرفة بالموقع.

يضم موقع دوزلرجامي التجريبي نظماً إيكولوجية من نوع الأشجار الخفيضة وواحدة من أكبر غابات الصنوبر في السهول التركية، النوعُ المهيمنُ فيها هو الصنوبر التركي (أو صنوبر كالابر،صنوبر بروتي). ويضم الموقع أنواعاً مختلفة من المناطق المحمية، بقيودٍ قانونيةٍ مختلفة (محمية حيوانية، و10 مناطقَ طبيعية، وأثرية، وحضرية[1] SIT).

خارطة وظائف موقع أراضي دوزلرجامي

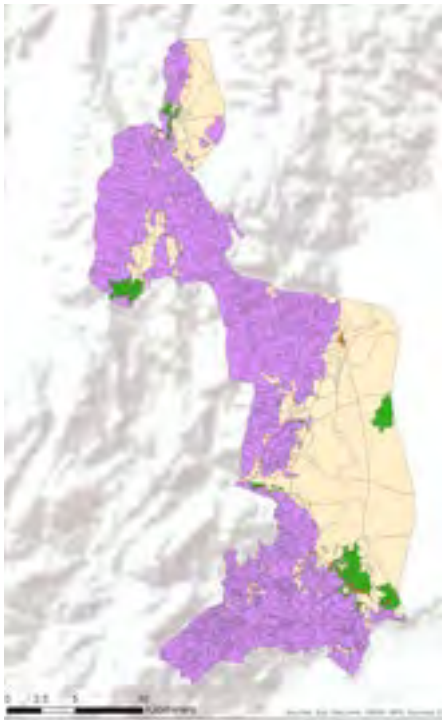

كما يشتمل الموقع على حديقةٍ وطنية هي حديقة غولوك داجي-ترميسوس الوطنية (6600 هكتاراً)، التي تقع على حدوده الغربية. وتضم محمية دوزلرجامي محطةً لتربية أحد أهم أنواع الحيوانات البرية في الموقع، ألا وهو الأيل الأوروبي (Dama dama). كذلك فإن موقعَ دوزلرجامي التجريبي القريب من أنطاليا هو مكان للاستجمام والسياحة. من أهم مواقع الجذب السياحي فيه وادي غوير، الذي يرتاده السواحُ الأتراكُ والأجانب طوال السنة. كذلك تُستخدَم الغابةُ نفسُها لأغراض الاستجمام (كمتنزَهٍ، مثلاً)، وفيها بعضُ الأماكن الترفيهية التي تؤجّرها المديرية العامة للغابات لجهاتٍ عامة أو خاصة.

1 نوع من المناطق المحمية بتركيا، كانت تديره سابقاً وزارة الثقافة والسياحة. النشاطات البشرية في هذه المناطق ممنوعة والمواقع فيها محمية لما تتمتع به من قيمة ثقافية أو طبيعية أو أثرية. وهي في الأساس مناطقُ صغيرة، لكنها محمية جيداً.

السلع والخدمات الأساسية

حَدَدَت مختلفُ الأطراف المعنية بموقع دوزلرجامي التجريبي السلعَ والخدماتِ النظم-إيكولوجية له، المرتبطة بالنظم الإيكولوجية الحرجية: وهي إنتاج الخشب، وحماية التنوع الحيوي، والعلف، والمنتجات الغذائية، وتنظيم الماء، والاستجمام والسياحة، واحتجاز الكربون، ومنتجات الصيد والقنص، والخدمات السياحية والتعليمية، وتنظيم جودة الهواء. من بين هذه السلع والخدمات النظم-إيكولوجية، اختيرت أربع اعتُبرتْ ذاتَ أولوية لما تتمتع به من أهمية في نظر مختلف الأطراف المعنية ولوجود بياناتٍ حولها:

- إنتاج الخشب
- حماية التنوع الحيوي
- الاستجمام والسياحة
- احتجاز الكربون

إنّ موقع دوزلرجامي التجريبي موقعٌ محميٌ جيداً نسبياً ويدار بهدف الإنتاج المستدام للخشب. وترتبط التغيراتُ المستقبلية المتوقعةُ فيه أكثرَ ما ترتبط بازدياد الضغط العمراني وبالتأثيرات السلبية للتغير المناخي. ونعلم أيضاً أن الطلبَ على نشاطات الاستجمام فيه يزداد (في صورة نزهات). وحتى لو أديرَ الموقعُ التجريبي بصورةٍ فعالة لإنتاج الخشب والسلع الأخرى، يظل الهدف الأسمى للمديرية العامة للغابات في موقع دوزلرجامي هو الإدارة المستدامة للموارد الحرجية الوطنية، وبالتالي مساهمتها في صنع ثروة المجتمع وفي التنمية المستدامة بالبلاد.

تقييم مزدوج: القيمة الاقتصادية وتحليل التكلفة والعائد

التقدير الاجتماعي-الاقتصادي في الحالة المرجعية

الجدول 1: السلع والخدمات المدروسة

السلعة أو الخدمة النُظم-إيكولوجية	الطريقة	مصادر البيانات	النتائج (€/هكتار/سنة)
إنتاج الخشب	سعر السوق	بيانات 2014 حول كميات وأسعار منتجات الصنوبر التركي (دائرة محاسبات قضاء دوزلرجامي والإدارة الإقليمية للغابات بأنطاليا) بيانات 2014 حول متوسط أسعار بيع الصنوبر التركي المزروع (الإدارة الإقليمية للغابات بأنطاليا)	16.15
حماية التنوع الحيوي	القائمة على التكاليف	بيانات 2013 حول تكاليف إدارة محطة التربية الحيوانية (المديرية العامة لحفظ الطبيعة والحدائق الوطنية – مكتب أنطاليا)	4.5
الاستجمام والسياحة	نقل الفوائد	بيانات 2014 حول عدد زوار موقع الاستجمام يوكاريكارامان (بلدية دوشميالتي) بيانات 2010 حول عدد زوار وادي غوير (المديرية العامة لحفظ الطبيعة والحدائق الوطنية – مكتب أنطاليا، والإدارة الإقليمية للغابات بأنطاليا)	18,73
احتجاز الكربون	طريقة أسعار السوق	بيانات 2008 - 2013 حول تغيرات مخزون الكربون (المديرية العامة للغابات)	58

يسمح هذا التقدير الاجتماعي-الاقتصادي بالاستنتاج بأن الخدمة النظم-إيكولوجية الأهم بين تلك المحدَدة للدراسة هي احتجاز الكربون (58 يورو/هكتار/سنة) نظراً إلى قوة التغطية الحرجية للموقع التجريبي. تأتي بعدها في المرتبة الثانية خدمات الاستجمام والسياحة (18.73 يورو/هكتار/سنة) ثم إنتاج الخشب (16.15 يورو/هكتار/سنة) ثم حماية التنوع الحيوي (4.5 يورو/هكتار/سنة).

وبرغم ذلك، يجب اعتبار هذه النتيجة قيمةً دنيا لخدمة «حماية التنوع الحيوي» في الموقع التجريبي، ولا بد من عمل تقديرات أكثرَ تفصيلاً لاكتسابِ فهم أفضلَ لهذه الخدمة في موقع دوزلرجامي التجريبي.

تحليل التكلفة والعائد لسيناريوهات الإدارة

يزداد الطلب على أنشطة الاستجمام من طرف السكان المحليين، وقد حُدِد هذا بصفته الخيارَ الإداريَ للموقع التجريبي الذي يؤدي إلى تخصيص أراضيَ حرجية لهذه الأنشطة. لذا، أتينا بافتراض افتتاح موقع استجمامٍ جديد في الموقع التجريبي يكون ذا خصائصَ مشابهة لخصائص موقع يوكاريكارامان. فالمناطقُ الحرجية الناضجة التي لا تتطلب أعمالَ صيانة هي المرشَحُ الأفضل لمواقع الاستجمام في المنطقة. وبعد أن تُختارَ منطقةٌ حرجية ما للاستجمام، يُتخَذ إجراءٌ قانوني يؤجَّر بموجبه الموقع لمدة 29 سنة للجهة العامة أو الخاصة المختارة. لذلك افترضنا أنه في 20 هكتاراً من الموقع التجريبي، لن يكونَ هناك إنتاجٌ للخشب. ولتقدير أثر موقع الاستجمام الجديد على احتجاز الكربون، افترضنا أنه في غياب المحاصيل الحرجية من هذه المواقع، فإن الكربون الذي كان يمكن أن يضيعَ بسبب هذه المحاصيل سيبقى في النظام الإيكولوجي.

الجدول 2: نتائج تحليل التكلفة والعائد لتقدير أثر افتتاح موقع جديد للاستجمام في الموقع التجريبي

خلال 29 سنة	الدولة	البلدية (الحالية)	مدير جديد	المجتمع	الاجتماعي	عموم السكان
دون موقع جديد	-4010334	484460	-	5015150	1489277	17487685
مع موقع جديد	-3878850	484460	332019	9141916	6079546	22088007
المكسب	131484	0	332019	4126765	4590269	4600322
دون موقع جديد	-227	27	-	284	84	989
مع موقع جديد	-219	27	19	517	344	1249
المكسب	7	0	19	233	260	260

* بسعر خصم 5 %. سيقَت قيمُ صافي القيم الفعلية (باليورو) هنا كمؤشرات على أداء تحليل التكلفة والعائد. النتائجُ المقدَمة لمدة 29 سنة.

كما أدرجنا التغيرَ المناخي في التحليل من خلال أثرِه على النمو الحرجي. واتخذنا، في غياب المعطيات الخاصة بالموقع عن هذا العنصر، فرضيةً مرجعية تقول إنّ أثرَ التغير المناخي على النمو الحرجي هو انخفاضُ معدله السنوي بـ 1%. كما افترضنا أن هذا الانخفاض يترجَم إلى انخفاض مماثل 1% لإنتاج الخشب من الموقع التجريبي ونقصانٍ لكمية الكربون المحتجَز في هذا الموقع.

يُظهِر تحليل التكلفة والعائد أنّ إضافة موقعِ استجمامٍ جديد لمدة 29 سنة يأتي بنتائجَ مفيدة للأطرافِ المعنيةِ كافة (الجدول 2).

وفي تحليل الحساسية، درسنا أثرَ تغير مَعلماتٍ معينة وأسعار الخصم على الاستثمار في إقامة موقعِ استجمامٍ جديد. أخيراً، وإذا وضعنا جانباً تحليلَ الحساسية الذي يقدّر أثرَ انخفاض عدد الزوار المتوقَعين لموقع الاستجمام الجديد بنسبة 65 %، فإنّ النتائج إيجابية. بعبارة أخرى، يظل الاستثمارُ مفيداً من وجهة النظر الاجتماعية.

كما يشير تحليل التكلفة والعائد إلى عِظَم قيمةِ احتجاز الكربون للموقع التجريبي، بصافي قيمة فعلية مقدارُه 16 مليون يورو تقريباً (904 يورو/هكتار) في السيناريو المرجعي. فللتغير المناخي أثرٌ جوهري على عموم السكان من حيث الخدمة النظم-إيكولوجية وغيرها. فانخفاض 1 % في معدل النمو الحرجي السنوي يؤدي إلى تحمُل عموم السكان كلفةً مقدارُها 90 يورو/هكتار لمدة 29 سنة، من حيث احتجاز الكربون.

كما يؤدي هذا أيضاً إلى تحمُل الدولةِ كلفةً مقدارُها 24 يورو/هكتار لمدة 29 سنة، بسبب انخفاض محاصيل المنتجات الخشبية، وبالتالي تحمُل عموم السكان كلفة مقدارُها 114 يورو/هكتار في 29 سنة.

التوصيات والدروس الأساسية المستفادة

جوانبُ القوةِ والقصور في الدراسة

كان وجودُ معلوماتٍ حديثة عن موقع دوزلرجامي التجريبي إحدى نقاط القوة الأساسية للمشروع. وباعتبار أن الغابات تديرها المديرية العامة للغابات فلم يكن الوصولُ إلى البيانات الخاصة بإدارة الموقع التجريبي هو الآخر مشكلة. ولكفاءة التعاون فيما بين مختلف الهيئات العامة، فقد تَيَسَّر لنا كذلك جمعُ البيانات من مصادرها المختلفة. وقد أتينا بحلولٍ منهجية لمعظم ما واجهناه من مشاكل. فمثلاً، في غياب المعلومات الخاصة بالموقع عن أنشطة الاستجمام في دوزلرجامي، استُخدِمت طريقة نقل الفوائد؛ وبالطريقة نفسِها، وفي غياب إمكانية استخدام الطرق المفضلة المذكورة، المستخدمة لتقييم خدمة حماية التنوع الحيوي في الموقع التجريبي، استُخدمت بدلاً منها الطرقُ القائمة على التكاليف. كذلك، أسهم مستشارون خارجيون كان قد جرى إشراكُهم في المشروع كثيراً في حل المشكلات الفنية وتحسين نتائج المشروع (كإدارة غيابِ آثرِ التغير المناخي في الموقع على معدل النمو الحرجي فيه، على سبيل المثال). ومع ذلك، فإنّ للتقدير الاجتماعي-الاقتصادي لخدمة حماية التنوع الحيوي عيوبَه أيضاً. وكان سيكون أفضلَ وأهمَ للمشروع استخدامُ التقدير القائم على موافقة الأفراد على دفع مقابل لحماية التنوع (طريقة التقييم الاحتمالي MEC)، على اعتبار أن خدمة حماية التنوع الحيوي من أهم، إن لم تكن أهم، الخدمات النظم-إيكولوجية للموقع التجريبي.

كذلك، ولم تُدرَج كلُ السلع والخدمات النظم-إيكولوجية الأساسية المحدَدة للموقع في التقدير الاجتماعي-الاقتصادي ولا في تحليل التكلفة والعائد، ما يحد من نتائج الدراسة.

كيف يمكن أن يؤثرَ التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات على القرارات والسياسات العمومية؟

تدار الغابات بتركيا من خلال خططِ إدارةٍ حرجية تضعها وتنفذها المديرية العامة للغابات تحت إشراف وزارة المياه والغابات. وفي السنوات العشر الأخيرة، تطوَرَ الإطارُ النظري لإدارة الغابات كثيراً نحو معرفة الغابات كنظمٍ إيكولوجية ذاتِ ديناميكيةٍ معقدة لا مجرد مواقع لإنتاج الخشب. وقاد تغيرُ النظرةِ هذا المديريةَ العامةَ للغابات إلى تبني برنامجٍ تخطيطٍ جديد في 2004، موجَه إلى تحديد وتخطيط وإدارة مختلف الوظائف الحرجية.

هذه الوظائف هي وظائفُ اقتصادية وإيكولوجية واجتماعية، وتقوم المديرية العامة للغابات في الوقت الحاضر بتحديد طرقٍ عملية لتقييم ودمج كلِ وظيفةٍ منها في خططها الحرجية. وإذا أمكن دمجُ السلع والخدمات النظم-إيكولوجية في مقاربات التخطيط الوظيفية هذه، فيمكن أن يشكلَ دعماً فعالاً لإدارة الغابات التركية. لذلك ينبغي إجراءُ دراساتٍ جديدة لتحديد أدوات الدمج الدقيقة والفعالة في خطط الإدارة الحرجية لمدة 10 سنوات. فمثلاً، يمكن استخدام بيانات القيمة الاجتماعية-الاقتصادية لمختلف السلع والخدمات والنظم-إيكولوجية مع تعيين وظائفَ مختلفة لمنطقةٍ حرجيةٍ معينة، ويمكن دمج هذه البيانات في خطة الإدارة. كذلك، يمكن أن يساعدَ تحليلُ التكلفةِ والعائد، المعمولُ لتقييم أثرِ مختلفِ البدائل، في عملية اتخاذ القرارات على المستوى المحلي و/أو الإقليمي.

تمتلك مصلحة الغابات التركية، وهي سلطةٌ موضوعة تحت إشراف الوزارة، قدراتٍ مركزية وريفية ذات كفاءة للإدارة المستدامة للغابات، تولي اهتماماً خاصاً للوظائف الإيكولوجية. لذا يمكن لتقييمٍ اجتماعي-اقتصادي للسلع والخدمات النظم-إيكولوجية وتقديرٍ لأثرِ مختلف البدائل الإدارية أن يرفدا هذه العملية بشكلٍ فعال، ويعززا كذلك أعمالَ الإدارة المستدامة للغابات. وبتحديد مختلف البدائل الإدارية وتقديرِ تكلفتِها وعائدِها، يمكن التفكير في إشراكِ أطرافٍ معنيةٍ أخرى تستفيد هي أيضاً من السلع والخدمات الحرجية، ويمكن أن تشاركَ هذه الأطراف في استثمار توفير هذه السلع والخدمات. وبقدر ما تنهض السلطاتُ المعنية والفِرَقُ الفنية التي تملك الخبرة الكافية على مستوى المديرية العامة للغابات للمحافظة على مدركات البيئة والأولويات المتغيرة التي تؤثر في الإدارة المستدامة للغابات، فمن المؤكد أن هذه المقاربة والأفكار الجديدة أيضاً ستجد سبيلَها إلى التبني.

يقدّم المشروعُ المنفَّذُ في موقع دوزلرجامي التجريبي نموذجاً جيداً يمكن استنساخُه في أقضيةٍ حرجيةٍ أخرى بتركيا. وقد يَسمح مدُ الفترة الزمنية التي تُجرَى عليها التقديرات، لتكونَ هذه أكثرَ دقة، بتجميع البيانات عن كل سلع وخدمات النظم الإيكولوجية الحرجية، وقد يسمح بتحسين المنهجيات المستخدمة في هذا المشروع. وقد يسمح هذا أيضاً بإعطاء تقديراتٍ أدق لآثار مختلف البدائل الإدارية للغابات التركية. وبالتالي يمكن أن يسمحَ هذا النموذج بإجراء متابعة على المدى البعيد للقرارات الإدارية المتعلقة بالغابات واتخاذ قراراتٍ تهدف إلى تعزيز استدامةِ الموارد الطبيعية الحرجية.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:
Balkiz O. (2016). Assessment of the socio-economic values of goods and services provided by Mediterranean forest ecosystems - Düzlerçami Forest, Turkey. Plan Bleu, Valbonne.
يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء:
www.planbleu.org

الحديقة الوطنية للشريعة، بالجزائر
زبير سهلي

ما هي المشكلة؟

هذا التقرير هو عملُ تشخيص ودراسة استشرافية للوضع الراهن وللرهانات المتعلقة بمطامح ومخاطر المقاربات التشاركية للحديقة الوطنية للشريعة (PNC) بالجزائر. هذا الموقعُ الرائد، المصنَف كمَحمية حيوية، هو فضاءٌ حساس يلزمه وضعُ وتطبيقُ خطط تنظيمية تدعم الإدارةَ المتماسكةَ والتشاركيةَ له. وهذا تحدٍ حقيقي يجب أن يُواجَه لأنه يَفترض إشراكَ اللاعبين المحليين لإنهاء الارتيادِ الزائد الضار للحديقة، حفظاً لسلامتها وكمالِها.

كما يَكمُن الاهتمامُ بهذا الموقع في ما يمنحه من فرصةٍ لتنمية السلع والخدمات التي تقدمها المناطقُ الحراجية ويقدمها التشابكُ المؤسسيُ الكبير: فاللاعبون والمعنيون فيها كُثر ومتنوعون، ومع ذلك، كانت إدارتُها وكان تنظيمُها دائماً عملَ المؤسسات وحدَها دون غيرها. بالفعل فالأنشطة المتعددة للحديقة الوطنية للشريعة تتم بالتعاون مع مؤسساتٍ شتى تنتمي إلى قطاعاتٍ مختلفة وتُشرِك سلطاتٍ محلية (كالمجلس الشعبي البلدي (APC) – البلديات، والمجلس الشعبي للولايةَ (APW)) وأحياناً مع الوسط الجامعي والجمعيات، ولكن لا توجد هيئات مشتركة ولا ميثاق مشترك، من هنا فائدةُ إقامةِ حوكمةٍ محلية.

المقاربة التشاركية لحوكمة أفضل

المنهجية

أتاحَ هذا العمل اختبارَ أساليبَ متنوعة للمقاربات التشاركية، من خلال جلساتِ إعلام وتوعية، وتحقيقات ميدانية، واستطلاعاتِ رأي حول «الارتياد الزائد» و«التحسين التشاركي للمنتجات والخدمات»)، واجتماعاتِ تنسيق، واجتماعاتِ برامج مع المجلس العلمي والمجلس الاستشاري للحديقة الوطنية للشريعة، وزياراتِ عمل للموقع في إطار استثمارٍ تجريبي للزراعة العضوية، وورشاتِ عمل تنشيط وتوعية وأخرى لتعزيز قدرات اللاعبين المحليين.

كما أتاح العملُ الذي أُجريَ في إطار هذه الدراسة تحديدَ أدوارِ كلِ لاعب وخياراتِ الحوكمة المناسبة الواجبِ تطبيقُها على اللاعبين الأساسيين المتدخلين على مستوى الموقع.

كانت أدواتُ الحوكمةِ التشاركية في الأساس رسمَ خارطة اللاعبين ونظمِهم الإدارية، ووضعَ صيغٍ ملائمة لإجراء اتصالاتٍ أولية مع مختلف اللاعبين. وجرى كذلك تطويرُ طرقِ إدارةٍ وإعلام وتوعية بمختلف المسائل المتعلقة بالمخاطر والرهانات الكامنة في المناطق الحراجية الهشة وفائدةِ حفظِها وتحسين مواردِها لصالح المجتمع المحلي.

مراحل المقاربة التشاركية المقترحة والنتائج

الهدف المحدَد 1. تعزيز البعد التشاركي في إعداد وتنفيذ خطة إدارة الحديقة مع إشراك اللاعبين المحليين

في إطار هذا الهدف، نُفذت مجموعةُ أعمال دارت حول تقييم الوضع الراهن (تشخيص «خبير»)، وأنشطةِ ضم وإشراك الفاعلين الذين يعملون أو يعيشون داخل أو خارج الحديقة، ودراسةِ الرهانات الاستراتيجية.

حوصلة النتائج

- خارطة اللاعبين
- تقرير التشخيص الخبير
- تقرير التشخيص المشترك / جدول نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (AFOM)
- تقرير التوجهات الاستراتيجية ومقترح الأعمال

مقترح لجنة الحوكمة المحلية (CLG):
- التمثيل على المستوى المحلي: البلدية المسؤولة أو القطاع المسؤول عن حفظ الحديقة
- أعضاء اللجنة: ممثلو الهيئات والإدارات المشاركة فعلاً في الحفظ والإدارة التشاركيَيْن للحديقة الوطنية للشريعة، والسلطات المحلية، وأعضاء المجتمع المدني المحلي، وممثلو المجتمعات الريفية المحلية ومنشِّطو خلايا التنشيط الريفي البلدي (CARC)، وربما الجامعات.
- معدل الاجتماعات: شهري

طريقة العمل

- إجراء لقاءات أولية، وتنظيم ورشة عمل حول الحوكمة والمقاربة التشاركية.
- استعراض المَراجع
- تحديد موارد ورهانات المنطقة
- تحليل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، وخطة الإدارة، ومحاضر اجتماعات المجلس الاستشاري
- ورشة (ورشات) عمل تحليل «نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات» (AFOM)
- تحديد موارد ورهانات المنطقة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)
- محادثات مباشرة
- ورشة (ورشات) الاختيارات الاستراتيجية/خطة العمل

الجهات المعنية المشارِكة

- المؤسسات
- المشغِّلون
- ممثلو «المجتمع المدني» (لجان القرى ولجان الدواوير)
- أعضاء خلايا التنشيط الريفي البلدي، ممثلو السلطات المحلية
- الخبير، فريق الحديقة الوطنية للشريعة والخبراء الفنيون

مخطط لجنة الحوكمة المحلية (المقترحة) للمُنتزه الوطني للشريعة

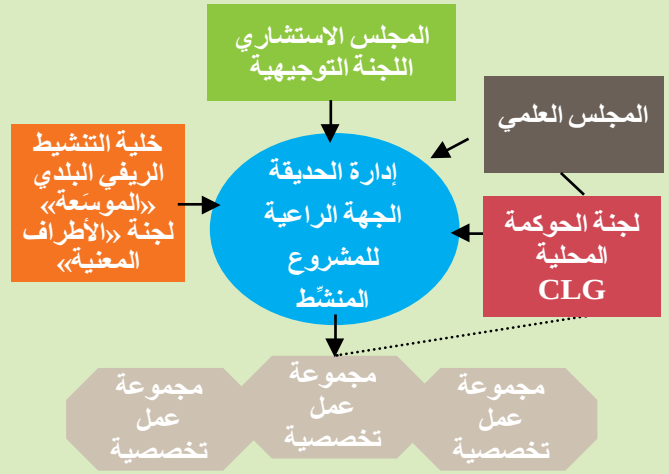

الصلات بين اللاعبين:

1 = المجلس الاستشاري / إدارة الحديقة

تقديم التوصيات والمشورة حول المسائل المتعلقة بتوجيه وتنفيذ خطة العمل والخطط الإدارية ورسم السياسات للحديقة الوطنية للشريعة، واعتماد التوجهات والقرارات الإدارية حول حفظ ومراقبة وتنظيم مواقع الحديقة.

2= المجلس العلمي/إدارة الحديقة الأعمال الاستشارية والإعلامية والتحسيسية لصالح الحديقة: الإسهام في تحسين معرفة الجمهور بالموارد الطبيعية والتراثية والجمالية والثقافية والإنسانية للحديقة.

3 = خلية التنشيط الريفي البلدي «الموسعة» / إدارة الحديقة علاقات تنسيق ودعم المشروعات الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يُخطط لها وتُنفَذ في بلديات الحديقة.

4 = لجنة الحوكمة المحلية / إدارة الحديقة علاقات تنسيق ومشورة ودعم. يمكن أن تتطورَ هذه العلاقة إلى مستوىً أرفع لتشملَ مهام رقابة وإشراف إيكولوجي. يمكن أن تتولى لجنة الحوكمة المحلية مهمة المراقبة والتقييم.

5 = لجنة الحوكمة المحلية / مجموعات العمل التخصصية تنبثق مجموعات العمل التخصصية عن لجنة الحوكمة المحلية؛ ويكون لها دوْر تَصوُر وتنشيط ورشات عمل تخصصية، ودعم فني، وربما إدارة مشروعات.

6 = إدارة الحديقة / مجموعات العمل التخصصية ليست لها علاقات تراتبية. تقوم إدارة الحديقة بدور الإسناد الإداري واللوجستي.

الهدف المحدد 2. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والبحث عن بدائل تنظيمية لتدفق الزوار إلى الحديقة

أُجرِيَ تقييمٌ للوضع الراهن من حيث ارتيادُ مواقع الحديقة وكذا جرد للمخاطر المحتملة التي يجرّها هذا الارتياد وأثرِها على مستويات تدهور موارد الحديقة. واتُّخِذ نوعان من الأعمال على مستوى بلديات الحديقة الثلاث هما: تنظيم ورشات عمل تشاركية، وإجراء دراسات توثيقية لآراء جمهورٍ واسع من المقيمين داخل الحديقة وحولها والمسؤولين الفنيين والإداريين وزوار الحديقة.

حوصلة النتائج

- تقرير التشخيص «الخبير»
- تقارير موحدة – حول «الارتياد الزائد»
- تقارير موحدة – حول «السلع والخدمات»
- تقارير موحدة – حول نتائج استطلاعات الرأي التشاركية
- تقرير التشخيص + شبكة تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (AFOM) حول موضوع الارتياد الزائد
- تقرير مجريات ورشة العمل رقم 3 «الحوكمة والإدارة التشاركيتان للموارد الطبيعية»
مقترح أعمال لضبط الارتياد الزائد

طريقة العمل

- تشخيص «خبير»
- استطلاعات رأي حول «الارتياد الزائد»
- تشخيص تشاركي – تحديد وتبادل رؤى وتوقعات اللاعبين
- تنظيم ورشة عمل ثالثة
- إجراء 3 تحقيقات حول الارتياد الزائد
- إجراء تحقيقيْن تشاركييْن حول الارتياد الزائد
- إجراء تشخيص تشاركي: تقييم نتائج ورشة العمل رقم 2

الأطراف المعنية المشارِكة

- الخبير + فريق الحديقة
- المؤسسات
- المشغّلون
- ممثلو «المجتمع المدني»
- أعضاء خلايا التنشيط الريفي البلدي
- ممثلو السلطات المحلية

الهدف المحدد 3. التنمية التشاركية لسلع وخدمات الحديقة

تم تحديد السلع والخدمات المتاحة وإمكانات تنميتها بصورةٍ تشاركية. وتَعيَّن القيام بما يلي:

- تحليل المعلومات وتحديد النطاقات التنظيمية للمنتجات والخدمات المحتملة المحددة آنفاً في المكوّن رقم 2 من المشروع، وهي مقاربة تستلزم عقدَ اجتماع تنسيق مع فريق المكوّن رقم 2؛
- تحليل نتائج التحقيقات الميدانية حول موضوع «تنمية سلع وخدمات المناطق الحراجية للحديقة» وتقارير مجريات ورشات العمل التي نُظِّمَت بالتعاون مع مختلف المشاركين (ومنهم ممثلو الجماعات القروية، والجمعيات المحلية، والجامعات، والفنيون)

حوصلة النتائج

- تقرير اجتماع التنسيق
- تقارير مجريات ورشات العمل
- تقارير التحقيقات الثلاث التي أجريت على مستوى بلديات الحمدانية والشريعة وحمام ملوان حول تقييم السلع والخدمات.

طريقة العمل

- اجتماع تنسيق مع فريق المكوّن رقم 2
- تحديد وتحليل السلع والخدمات:

- ورشة العمل رقم 4 حول تنمية السلع والخدمات، المقامة ببلدية الشريعة؛
- ورشة العمل رقم 5 حول تنمية السلع والخدمات، المقامة ببلدية حمام ملوان

الأطراف المعنية المشاركة

- مركز تنسيق المشروع (المديرية العامة للغابات (DGF) + الجهات المرجعية المختصة للمكونين رقم 2 ورقم 3 للمشروع
- خبراء المكونين رقم 2 ورقم 3
- أعضاء مجلس بلدية الحمدانية وبلدية حمام ملوان – أعضاء خلايا التنشيط الريفي البلدي بالحمدانية
- ممثلو المقيمين حول الحديقة

التخطيط التشاركي وخطة العمل

من أجل خطة عمل واقعية ومتماسكة: الأعمال الواجبة على المدى القريب

سمحت التحليلات التشخيصية ونتائج ورشات العمل والتحقيقات التشاركية بصوغ المقترحات التالية:

- وضع حد للارتياد الزائد وتخفيف الضغط البشري الواقع على النظم الإيكولوجية للحديقة. السيناريوهات المقترحة هي التالية:

- **السيناريو رقم 1**. العمل خارج الموقع بوضع خطة لاستحداث مناطق استجمام وترفيه مجاورة.
- **السيناريو رقم 2**. اتخاذ إجراءات قوية لإعلام الجمهور وكذا إجراءات تحسيس ينبغي أيضاً تعزيزُها بإجراءات توعوية وتوضيحية.
- **السيناريو رقم 3**. تخصيص جزء فقط من الحديقة للزوار، مع تنظيم الزيارات بشكلٍ أفضل وفرض رسم دخول إلى الحديقة.

- إجراء سلسلة من عمليات سبر وجرد الموارد الأساسية النباتية والحيوانية للحديقة، لتحسين المعرفةِ بالوضع الفعلي للنظام الإيكولوجي للمُنتزه وبشروطِ حمايتِها واستخدامِها من قِبَل مختلف اللاعبين.

استعرَضَ الاجتماعُ الأول للمجلس العلمي هذه المسألة بشكلٍ جزئي، لذا تَقَرَّر تشكيلُ لجان أو مجموعات عمل تخصصية، وكذا تطوير اتفاقيات تعاون مع مختبرات ومراكز أبحاث، بهدف تدارك تأخُر المعارف الفنية في هذه المجالات.

- إجراء دراسات حول الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، لتطوير إدراكٍ أفضلَ لهذا السياق.
- وضع خرائط لتوزع موارد الحديقة، وبصفةٍ أدق، خارطة للموارد النحلية، وخارطة للنباتات العطرية والطبية، وخارطة رعوية ضرورية لمربّي المواشي المقيمين حول الحديقة.

تنمية الوسائل المتاحة والاستفادة من الفرص على المديين المتوسط والبعيد

سمحت التحليلات المختلفة بفتح الآفاق التالية:

- في السياحة، إقامة مشاريع لتطوير مواقع سياحية جديدة، وبصفةٍ خاصة تشجيع السلطات العمومية أو الممولين على الاستثمار في تطوير سياحة «شعبية» («بيوت استجمام ريفية»، وطرق مواصلات، ودروب تنزُه للمشاة، الخ).
- تنمية الموارد النباتية والمنتجات الزراعية من خلال التحويل: ما يتطلب إبرامَ عقودٍ استثمارية في مشاريع الصناعةِ الزراعيةِ الريفيةِ المحليةِ الصغيرة.
- الاستفادة من النباتات الطبية: مقترح مساعدة على إنشاء مشاتل، مصحوبة بإجراءات تحسيس وتكوين موجَهة بشكلٍ خاص إلى فئة الشباب من المقيمين.
- التعاون مع السلطات العمومية على تأسيس جمعيات أو جماعات تعاونية صغيرة ذات مصالح مشتركة في الإطار العائلي: وقد اتُفِق في هذا الشأن مع منشطي خلايا التنمية الريفية البلدية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وقادةِ قطاع الحديقة الوطنية للشريعة على متابعة ودعم المرشحين لهذه الاتحادات أو الجماعات التعاونية. ومن الضروري علاوة على ذلك مساعدةُ غرف الزراعة على منح بطاقات فلّاح وإتْباع ذلك من تكوينٍ وتوعية.
- في إطار المجلس الاستشاري للحديقة، تشكيل لجنة لدراسة مشروع قانون يهدف إلى حل المنازعات المتصلة بالأراضي وعرض هذا المشروع على السلطات العمومية (أولاً على المديرية العامة للغابات ثم على وزارة الفلاحة والنمو الريفي). يرجَّح أن يتعلقَ هذا المقترح بمنح حقوق انتفاع أو امتياز للفلاحين المستقرين فعلاً في أراضيهم. يمكن أن يتولى المجلسُ الاستشاري بتشكيلته المعهودة هذا النوعَ من الإجراءات.

بخصوص مسألة الإطار المؤسسي المحلي، اقتُرِح التعمق في دارسة هذه المسألة مع المشاركين الأكثر التزاماً. الأطر الأنسب للقيام بذلك هي:

- **المجلس التوجيهي:** هذا المجلس هو الهيئة الرسمية التي تضم مختلفَ القطاعات والمنظمات؛ ومن الممكن تماماً فيها إجراءُ دراسةٍ تهدف إلى تعزيز الإطار المؤسسي المحلي. وقد اقتُرِح أيضاً إدراجُ مسائل الإدارة والحوكمة التشاركية في جدول أعمال اجتماعِها المقبل.
- **خلية التنشيط الريفي البلدي:** لدى هذه اللجنة بالفعل نظامٌ داخلي ونهج. على المستوى البلدي، يوجد جدول اجتماعات دورية لأعضائها، ولكنْ لدراسة واتخاذ القرارات المتعلقة حصراً بتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة. وسيكون من المفيد في المستقبل توسعة خلية التنشيط الريفي البلدي لتضمَ ممثلي اتحادات آخرين وممثلين للسكان المحليين لمعالجة المسائل التي تقع خارج نطاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.
- **إدارة الحديقة الوطنية للشريعة:** في الإطار التنفيذي للخطة الإدارية المقبلة، تُشكّل إدارةُ الحديقة مجموعةَ بحث أو استشارة واحدة أو أكثر أو تلجأ إلى استشارة أعضاء المجلس العلمي أو خبراءَ معتمَدين لتأكيد تشكيلِ لجنةِ الحوكمة المحلية المقترَحة في إطار هذه الدراسة.

التوصيات والدروس المستفادة الأساسية

نقاط القوة		القيود – المصاعب
اختيار الموقع التجريبي	معرفة أفضل بالحديقة ومواردها وما تطرح من مشاكل.	شح البيانات (خصوصاً تلك المتعلقة بالجوانب المؤسسية والجوانب الاقتصادية.
المنهجية	أفكار جديدة ومفهوم جديد للمناطق الحراجية. ساعدت ورشات العمل على تعريف وتصنيف المشاكل، وتحديد التوقعات والاحتياجات.	صعوبة وضع وتنفيذ خطة إدارية تشاركية (فعلاً) للحديقة. اختيارات محدودة بخصوص العمل ضد التردد الزائد على الحديقة.
تعاون الأطراف المعنية	استعداد قوي لدى مختلف اللاعبين للإصغاء إلى المقاربة التشاركية وفهمِها.	لا يكون البعد التشاركي مفهوماً دائماً ولا يشكل غالباً أولوية. تباعدٌ شديد بين تصورات الإدارة وبين تصورات المستخدمين والمُقيمين الآخرين. صعوبة دفع السكان وممثّليهم إلى المشاركة.
إتقان الطُرُق	إمكانية دفع الشواغل المشتركة وتناقضاتِها والمخاطر المصادَفة والرهانات المشتركة إلى السطح.	صعوبة جمع ما يكفي من اللاعبين الموثوقين (خصوصاً أولئك الذي يمثلون المقيمين في الحديقة)
نقاط القوة والضعف الهيكلية	الخروج بمقترح هيكل إداري تشاركي قابل للتطبيق يحظى بإجماعٍ عام.	غالباً ما تكون الشروط المادية لتقدُم أعمال المشروع غير مواتية. ضعف التواصل بين الإدارات والسلطات المحلية والسكان. قيد هيكلي (مشكلة الأراضي). لا تستطيع لجان التنشيط الريفي البلدية (CARC) أن تشكّل للحديقة هياكل حوكمة على المستوى المحلي.

فائدة النتائج، المحتملة أو الفعلية؟

- إضاءة على المسائل المهمة كالإدارة والحوكمة التشاركية في موقعٍ مأهول يرتاده الناس بانتظام.
- قواعد بيانات وأدوات فنية ومقاربات استراتيجية متاحة للاستخدام و/أو للتعديل من قِبَل الإدارة، وخارطة لاعبين قابلة للتحديث توضّح هوياتِهم ومواقفَهم واستراتيجياتِهم.
- تقارير تشخيص مشتركة وجداول نقاط قوة وضعف وفرص وتهديدات (AFOM) لإعداد دراسات تخصصية مفيدة إضافةً إلى ضم الرهانات والتحديات الأساسية وعناصر الاستراتيجية معاً لبناء خطط عمل واقعية.
- الدفع بأفكار مشروعات جديدة للتنفيذ في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.
- اقتراح هيكل إدارة تشاركية ورضائية، مستدامة، على المستوى المحلي.

كيف يُستفاد من هذه الدراسة وكيف تُدرَج في السياسات العمومية؟

بما أن المشروع تجريبي، فسيكون من الضروري استنساخُه في جهاتٍ أخرى من البلاد:

- باستخلاص الدروس من المصاعب الميدانية وتعارُضات دمج وإشراك اللاعبين المحليين في مشروعٍ من هذا النوع؛
- بالعمل بواقعيةٍ أكبر وأخذ المصاعب الميدانية في الحسبان؛
- بإعطاء أهميةٍ أكبر للجانب العلمي والخبرة المحلية؛
- بتوفير وسائلِ بحث إضافية وإعطاءِ مُددٍ أطولَ للدراسات؛
- بتوفير وسائلَ إضافية لتعزيز قدرات الأفراد والمنظمات المحلية (أعمال تحسيس وتوعية وتدريب ودراسة ومتابعة للمنظمات المهنية والتعاونيات والاتحادات والمجتمعات المحلية الريفية.)

التوصيات والتحسينات المقررة

- تشجيع السلطات العمومية أو الممولين الدوليين على تصميم مشاريع لاستصلاح السلع والخدمات، وتوسيع خبرة الإنتاج التجريبي للفواكه والخضار العضوية، والاستثمار في تنمية السياحة البيئية.
- توقيع عقود استثمارية في مشاريع الصناعة الزراعية الريفية المحلية الصغيرة لاستصلاح الموارد النباتية والمنتجات الزراعية بالتحويل.
- المساعدة على إنشاء مشاتل، تصحبها إجراءاتُ تحسيس وتكوين، موجَهة بصفةٍ خاصة إلى المقيمين الشباب، من أبناء الفلاحين.
- التشجيع على تأسيس اتحادات أو جماعات تعاونية صغيرة ذات مصالح مشتركة ولكن في الإطار العائلي.
- تأسيس شراكات عمل مع مراكز البحوث والجامعات.
- دعم المقاربة التشاركية ورفدُها بمزيدٍ من الدراسات والوسائل (خصوصاً بالأدلة الإرشادية، و«قصص النجاح»، والخبرات المحلية، وتبادل الخبرات بين المواقع، وبين الأقاليم، وبين البلدان، وبين الخبراء، الخ.)
- وضع خطط تكوين ودراسة ومتابعة وتقييم حقيقية (عند إصدار الخطط الإدارية بصفةٍ خاصة).
- بذل مجهودات كبيرة في مجال:

- حل مشكلة الأراضي (مع تشكيل لجنة لدراسة واقتراح مشروع قانون يشجع على منح حقوق انتفاع للفلاحين المقيمين)؛
- إعطاء الصفة الرسمية للجنة الحوكمة المحلية؛
- وضع خطط عمل قائمة على تعزيز قدرات اللاعبين المحليين.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:
Sahli Z. (2016). Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives, Parc National de Chréa, Algérie. Plan Bleu, Valbonne
يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء: www.planbleu.org

محمية بنتاعل الطبيعية، لبنان

باتريسيا ر. صفير

ما هي المشكلة؟

الموقعُ التجريبي هو غابة طبيعية تقع في منطقة جبل لبنان وتتعرض لتهديداتٍ خارجية دعت إلى حمايتها والمحافظةِ عليها من خلال مبادرةٍ تطوعية. محمية بنتاعل الطبيعية، التي يتراوح ارتفاعُها عن سطح البحر بين 250 و 850 متراً، هي إحدى أقدم المحميات الطبيعية بلبنان، رغم صغر مساحتِها التي لا تتعدى 110 هكتارات. تمتد المحمية على أكتاف الوادي الواقع شرقي بيبلوس أقدمِ مدينةٍ في العالم على بعد 8 كم منها و38 كم من بيروت. وقد أُنشئت سنة 1981 لحماية قرية بنتاعل والقرى المحيطة من العمران (4000 نسمة) التي يُقال لها «قرى الحروف».

أُنشئت محمية بنتاعل الطبيعية لحماية الغابة من التعديات والضغوط البشرية التي تهدد استدامتَها وتأتي من الكسارات والحرائق وإنتاج الفحم. تتبنى لجنة الحوكمة والتوجيه القائمة التي تدير المحمية حالياً مقاربةً علائقيةً منفتحة وتشاركية مع السكان المحليين وتسعى في الوقت نفسِه لتحقيق مطلبِها المتمثل في المحافظة على المحمية وحمايتِها من التغلغل العمراني.

من المهم الاستثمار في تحسين هذه الحوكمة القائمة، وخصوصاً لأنه ما يزال يصعب إشراك السكان المحيطين بالمحمية في بعض الأنشطة. وقد أثار بعض السكان هذه المشكلةَ بالفعل، شاعرين أنهم مستبعدون من القرارات المتخذة، مع أن اللجنة تضم بين أعضائها ممثلين عن السكان المحليين.

المقاربة التشاركية لحوكمةٍ أفضل

المنهجية

تقوم المنهجيةُ المقترحة لهذا الموقع التجريبي على تنفيذ مقارباتٍ تشاركية تهدف إلى زيادة التحسيس بأهمية إدارة الغابة وسلعِها وخدماتِها. وتلفت هيكليتُها الانتباهَ إلى ضرورة إشراك المستفيدين من هذه السلع والخدمات بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على أساسِ ما يجمعهم من مصالح دون النظر إلى أي قريةٍ ينتمون. هذه المقاربة ضرورية لتغيير نظرتِهم إلى الغابة وجعلهم يعتبرونها لا مجردَ موقعٍ جغرافي بل موقعاً اجتماعياً-اقتصادياً، ما قد يساعد على اتخاذ القرارات استناداً إلى المصالح أكثر منه استناداً إلى إشراك مختلف القرى. ويستدعي الإشراكُ الإيجابيُ للسكان هيكليةً متينة ولكنها مرنة وشفافة لتنظيم الإدارة وتنظيم تدفق المعلومات والمعارف. تأتي مختلف الأطرافُ المعنية هنا من بيئاتٍ متنوعة تؤثر بطرقٍ شتى في مواردِ الغابة. يوضح المخطط الجانبي تفاعلاتِها مع الموارد.

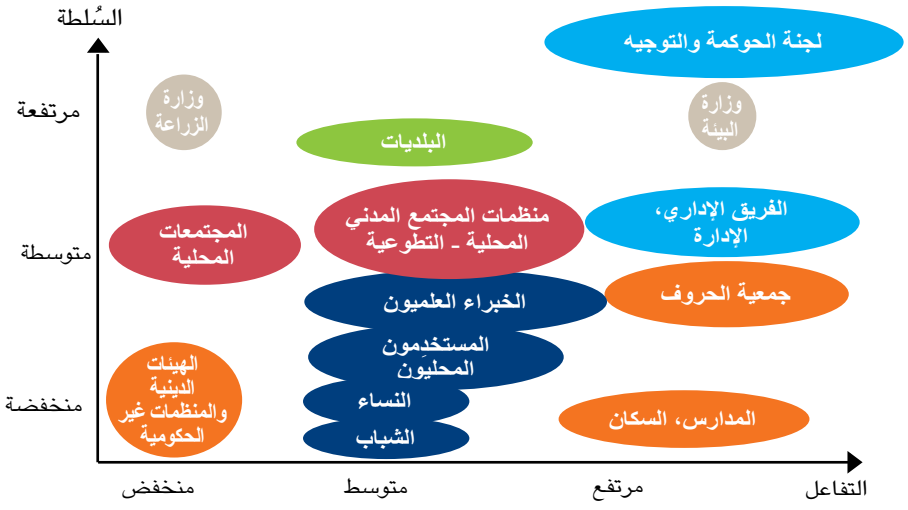

النتائج الأساسية

حُدِدت في هيكلية الحوكمة والتوجيه الحالية فجوات في تدفق المعلومات لاستشارة السكان المحيطين بالمحمية، وفي عملية اتخاذ القرار أيضاً. تتكئ الهيكلية المقترحة على الهيكلية القائمة لتحسين عملية اتخاذ القرار وتأتي لها بدعمٍ إضافي لإشراك مختلف الأطراف المعنية.

وهي تقترح هيكليةً تنظيميةً متوازنة وعادلة قادرة على القيام بالمهام السياسية والإدارية والفنية والتنفيذية المهمة لمختلف الكيانات التي تلعب دوراً مؤثراً إلى هذا الحد أو ذاك. تطرح هذه الهيكلية مقاربةً صاعدة من الأساس إلى الرأس يَنتخب فيها أعضاءُ السكان ممثليهم على أساس وظيفتِهم أو تمثيلِهم لا على أساس الانتماء الجغرافي إلى أي قرية.

الشكل 1: هيكل الحوكمة المعدل من السكان المحليين

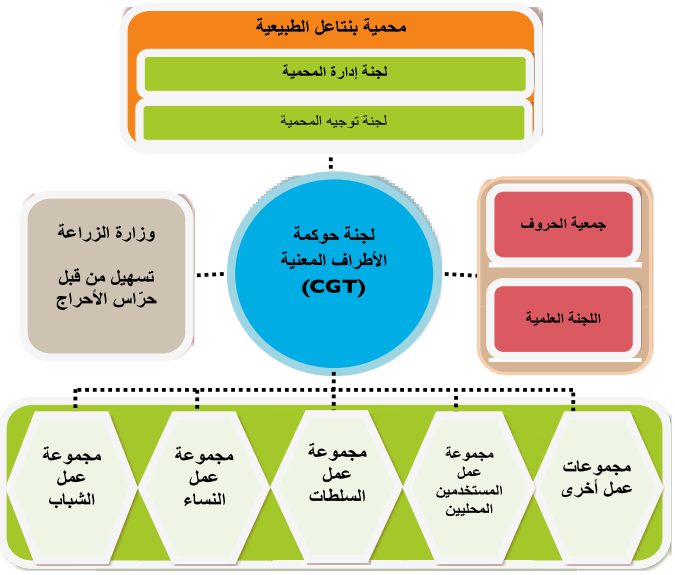

الشكل 2: هيكل الحوكمة المقترح للموقع التجريبي

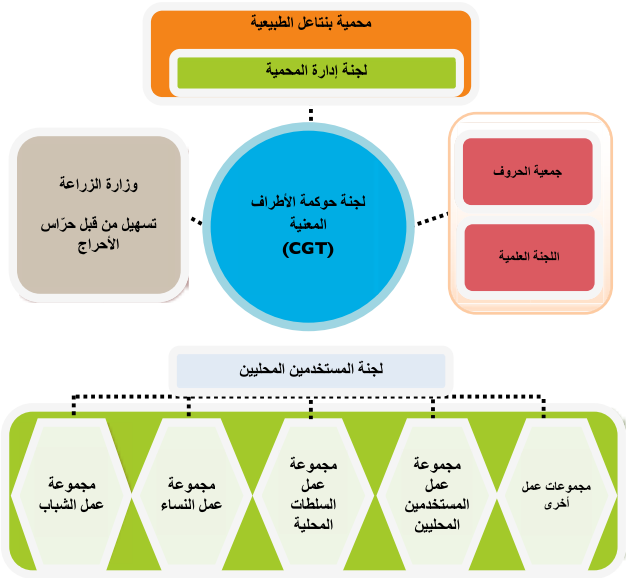

يوضح الشكلان أعلاه الهيكلية التنظيمية للجنة حوكمة الأطراف المعنية المقترحة في البحث، وشكلَها النهائي بعد التعديل من طرف السكان المحليين. كان دور جمعية الحروف واللجنة العلمية أول الأمر مقتصراً على إعطاء المشورة، دون مشاركةٍ في التصويت، لكنّ دورَهم تبدل فأصبحوا قادرين على المشاركة في القرارات من خلال التصويت.

وقد سمح نموذج الحوكمة المقترح بتشكيل مجموعتيْ عمل مهمتين لتنمية محمية بنتاعل. فقد اعتُبرت مجموعتا النساء والشباب أهم طرفيْن معنييْن مستهدَفيْن بالمشروع. وكان الدعمُ الفني والإداري وتعزيزُ القدرات أساسياً في تمكين هاتين المجموعتيْن المحرومتين من السكان وإشراكِهما في إعداد وتخطيط وتنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى زيادة التحسيس بتدابير حماية الغابة ورهانات استدامتِها وتنسيق عمل لجنة حوكمة محمية بنتاعل الطبيعية.

ترتبط مؤشرات الاستدامة (الإدارية، والمالية، والاجتماعية-الاقتصادية) في المقام الأول بتنفيذ أنشطةٍ تلبي مطالبَ وتطلعاتِ لجنة الحوكمة والسكان المحليين معاً. وتتفاوت المصاعبُ التي واجهتْ محمية بنتاعل الطبيعية في المستوى وتتأثر بجوانبَ مختلفة.

حُددت هذه المؤشرات بواسطة تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (AFOM) الذي أُجريَ للمحمية وقُدِمتْ نتائجُه في الخطة الإدارية.

وقد سمح المشروع بتنفيذ المراحل التالية:

1. تحديد صلاحيات لجنة حوكمة الأطراف المعنية،
2. التشاور مع لجنة الحوكمة والتوجيه حول هيكلية الحوكمة،
3. تدريب الشباب، بصفتهم مسؤولي المستقبل، على إعداد وتخطيط وتنفيذ الأنشطة،
4. إعداد مقترح تمويل لمجموعات النساء يقترح إقامةَ مشروع يولّد دخلاً انطلاقاً من تحويل المنتجات الحرجية،
5. تنظيم حدثين في محمية بنتاعل الطبيعية ومن خلال مجموعات العمل.

التوصيات والدروس الأساسية المستفادة

جوانبُ القوةِ والقصور في الدراسة

كانت أهمية الحوكمة وما تثيره من مسائلَ خلافية عاملاً أساسياً في تغيير مكان الموقع التجريبي في المشروع1.. من المهم هنا الإشارة إلى أن الحوكمة عنصرٌ أساسي في إدارة الموارد الحرجية لضمان استدامتها والمحافظةِ عليها، وأنّ نجاحَ تنفيذ هذه الحوكمة أساسُه التحسيس على المستويات كافة.

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن اختيارَ الموقع وقرارَ العمل بهيكليةٍ تجريبيةٍ قائمة مهمةٌ صعبة. معنى هذا احتمالُ الاضطرار إلى تعديل وتحسين الهيكلية. كما يقتضي هذا الأمرُ العملَ على مستوى القاعدة لجمع كلمةِ أفراد السكان.

للأسباب التالية ولاستحالة تطبيق مكون الحوكمة في الموقع التجريبي الأول، اقتُرِح تطبيقُ هذا المكون في موقعٍ تجريبيٍ آخر: هو محمية بنتاعل الطبيعية.

وقد واجهنا في سبيل ذلك، أثناء التنفيذ، مصاعبَ شتى، ومتنوعة في الموقع التجريبي الجديد منها مثلاً:

1. تعذُر إفهامِ مختلفِ الجهات الإدارية ما في تبادل التجارب من قوة.
2. تعذُر إقناع اللجنة التوجيهية باختبار/ تجريب المنهجية المقترحة.
3. تعذُر تطبيق المنهجية بصورةٍ مناسبة لضيق الوقت.
4. شعور لجنة الحوكمة القائمة بأن الهيكليةَ المقترحة تهدد وظائفَها الموكلةَ إليها من وزارة البيئة، ما يجعل إشراكَها في العملية ضرورياً بمقدار هذا الشعور.
5. شعور السكان كما لو أن المقاربة المقترحة وسيلة للالتفاف على الصلاحيات. ورأوْا المشروع أداةً تتعارض مع تدابير الحماية.

القيمة المضافة للمقاربة التشاركية المنفذة

بدأ النقاش مع لجنة الحوكمة القائمة على أساس مبادرةٍ تشاركيةٍ جديدة، يمكنها إدخالُ تغيير على النظام الأساسي للجنة الحوكمة، التي تجمع فيها أعضاءَ السكان المحليين على أساس مصالحِهم المشتركة. وفي الأخير، تختار كلُ مجموعة ممثلَها في لجنةِ حوكمةِ الأطراف المعنية. تستند القيمة المضافة للمقاربة التالية إلى القدرة على إشراك أعضاء السكان / مجموعات العمل في عمليات القرار، ما يجعلهم شركاءَ في المسؤولية عن القرارات المتخذة.

كذلك تُشرك الهيكليةُ المقترحة أعضاءَ إضافيين في عمليات القرار والتوجيه المتعلقة بمحمية بنتاعل الطبيعية. فازداد التحسيسُ في النتيجة من حيث تغطية مزيدٍ من القرى وفئات المصالح الخاصة.

تقتضي المقاربة التشاركية المقترحة إشراكَ أعضاء السكان دون النظر إلى أي قريةٍ ينتمون، بل على أساس مصالحهم المشتركة، مهنيةً كانت أم ترفيهية، ما يسمح بالتوصل إلى قراراتٍ أكثرَ تماسكاً وواقعية، لأعمالٍ أكثرَ شمولاً، قابلة للتطبيق ومقبولة من لجنة الحوكمة القائمة.

يقدم الجدول التالي نقاطَ التباعد الأساسية بين لجنة الحوكمة القائمة وبين الهيكلية المقترحة للجنة:

لجنة الحوكمة القائمة	لجنة حوكمة الأطراف المعنية المقترحة
تشرك الهيكلية القائمة أعضاء من السكان المحليين وخبراء علميين.	هيكلية موازية للهيكلية القائمة
كل أعضاء اللجنة معيَّنون من السلطات القانونية	عمليات تشاركية وإشراكية وشفافة
تتخذ القرارات	يختار أعضاء السكان ممثليهم
لا يشعر أعضاء السكان أنهم ممثَّلون	تمثيل أفضل للسكان حسب قطاعات الأنشطة والتوزع الجغرافي
انطباع بأن ثمة غياباً لتداول المعلومات بين اللجنة وبين السكان	إشراك ممثلي مختلف قرى المنطقة

1. في الأصل، كان الموقع التجريبي المختار لهذه الدراسة هو محمية جبل موسى التي نُفذتْ فيها مكونات أخرى لمشروع FFEM. وقد أدت عدة أسباب إلى تغيير هذا الموقع التجريبي بداية 2015. لمزيد من المعلومات عن المصاعب التي وُوجهَت وأسبابها المحتملة، انظر الملحق 2 للموجز الإقليمي « Gouriveau F. (2016). Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives en Algérie, au Liban, au Maroc, en Tunisie et en Turquie : enseignements et possibles réplications à l'échelle méditerranéenne. Plan Bleu, Valbonne » téléchargeable sur www.planbleu.org.

كيف يمكن الاستفادة من هذه الدراسة؟

منهجية تحسين الحوكمة هذه أداةٌ مهمة لتحسين إدارة الموارد الحرجية سواءٌ أُعلِنَتْ محميات أم ظلت تُدار إدارةً وحسب. ومن المهم أن تضمنَ الحوكمة التشاركية إشراكَ القرى والمقيمين حول الغابة، ما يقتضي أن تكونَ مسؤولية حمايتها مشتركة بين السلطات العامة وبين السكان المحليين.

وقد تبنى البرنامجُ الوطنيُ للغابات، التي أُطلِق في 2015، استخدامَ الأدوات التشاركية في إدارة الموارد الحرجية، ما يعني أن الخطوة التشاركية التي يقترحها المشروع منسجمة تنظيمياً مع البرنامج. ولكونها السبّاقة إلى تبني هذه المقاربة، تقف وزارة الزراعة في صدارة البلدان المجاورة للبنان في ممارساتها الجيدة للحوكمة التشاركية المتبناة على المستوى الوطني.

تهدف المقاربة التشاركية، من حيث الهيكلية والمنهجية، إلى تحسين إدارة الموارد الحرجية. ومن المقرر استنساخُها في إطار تطبيقات الحوكمة التي حددتها وزارة الزراعة بهدف تحسين الممارسات الإدارية. ومن ثم، سيكون من المهم أيضاً تحسين المنهجية باختبارها في مواقعَ مختلفة وفي سياقاتٍ إداريةٍ مختلفة.

- **الاستنساخُ** ممكن بشرط ألا تكونَ هناك مقاربة أو هيكلية قائمة تتعارض معه.
- **التقييس** ممكن وكذا إنشاءُ كادرٍ قانوني للعملية في إطار خطط إدارة الموارد الطبيعية على المستوى الوطني العام.
- يمكن استنساخ **هيكلية الحوكمة** لإدارة الغابات، ولكن مع تهيئتها للسياق.

أين نحن الآن من ذلك؟

وماذا عن إشراك السكان المحليين؟

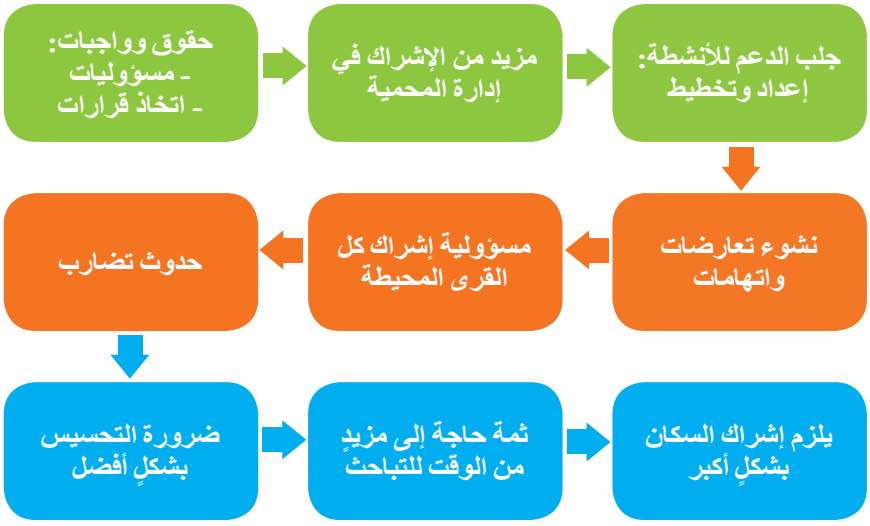

الخطوة القادمة

ساعدت المعلوماتُ المستقاة من حالاتٍ خاصة جداً لمقارباتٍ رائدة بلبنان على تبني ممارساتٍ تشاركية لحوكمة الموارد الحرجية، وهو أمرٌ ضروري لإعداد مبادراتٍ مستقبلية.

- دعم إقامة حوكمة في مواقعَ جديدة،
- ألا تبدأ الكيانات الإدارية القائمة من الصفر،
- حل الخلافات بتحسين التحسيسِ وتعزيز القدرات،
- تحديد أدوات لدعم التنظيم والإدارة على المدى البعيد،
- جمع أموال لدعم أنشطة السكان وجماعات العمل، من أجل إشراكٍ محتملٍ أفضل.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:

Sfeir P. (2016). Improving Mediterranean woodland areas governance through participative approaches implementation – Bentael Reserve, Lebanon. Plan Bleu, Valbonne.

يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء: www.planbleu.org

غابة المعمورة، المغرب

بروفسور محمد قرّو

ما هي المشكلة؟

غابة المعمورة (الشكل 1) التي أُختيرت في هذه الدراسة، كموقع تجريبي في المغرب، كانت تعتبر لفترة طويلة كأكبر فضاء في العالم مغطى كلياً بأشجار بلوط الفلين (132000 هكتار، في بداية القرن التاسع عشر). بينما تراجعت مساحة هذا النوع من 100000 هكتار سنة 1951 إلى 65000 هكتار عام 1992، أي بنسبة 35 % من مساحة أحراج بلوط الفلين خلال 41 عاماً. هذا التراجع يعني فقدان حوالي 900 هكتار سنوياً. تتضمن المراجعة الأخيرة لخطة الإدارة الحرجية لغابة المعمورة، قسمين: جرد/الحالة الراهنة، ودراسة اجتماعية-اقتصادية. يستند القسم الثاني إلى تشخيص المشاركة على مستوى البلدات (دوار)، وإلى تحليل لنوعين من اللاعبين، وهما جمعيات الإدارة الحرجية الرعوية وتجمعات المصالح الاقتصادية. إلاّ أن هذه المقترحات لم تلق أي إدماج في خطة إدارة غابة المعمورة، التي تم اعتمادها مؤخراً. في الواقع تقتصر خطة الإدارة والتنظيم هذه على الأعمال والإجراءات الفنية التي أثبتت عدم فاعليتها في مواجهة التحديات المطروحة على مختلف اللاعبين المعنيين.

أهداف المقاربة التشاركية المقترحة هنا هي التالية:

- اعتماد نهج تشاركي ملائم وفعّال، يمكن أن يساهم في رسم ونجاح عملية تطبيق خطة إدارة وتنظيم غابة المعمورة بعد مراجعتها. أي بتعبير آخر، تحديد مدى إمكانية تبني أعمال خطة التنظيم وتطبيقها من وجهة نظر تشاركية.
- تحقيق الحوار والتباحث بين اللاعبين المعنيين، بما في ذلك السكان المحليين، لتشجيع مشاركتهم في الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (مراقبتها والحفاظ عليها وتطويرها)، والمحافظة على المواقع الحساسة.
- تصميم وترويج النماذج الاجتماعية-الاقتصادية التشاركية (المسارات والسبل لتنظيم وتطوير القطاعات المحلية التي تمكن من تطوير المنتجات الحرجية غير الخشبية).

المقاربة التشاركية لحوكمة أفضل

المنهجية

النهج التشاركي المتبع، وهو في الوقت آنه، اجتماعي-اقتصادي وفني (إدارة وتنظيم) مكّن خصوصاً: 1) تعيين الفاعلين المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بالنظم الإيكولوجية لغابة معمورة، 2) تحديد الرهانات والأولويات ووسائل عمل الفاعلين، 3) تقييم الأهداف المرتبطة بالرهانات بالنسبة لمختلف الفاعلين، 4) تحليل موازين القوى بين الفاعلين.

جمعت حلقات العمل التي نُظمت في إطار النهج التشاركي، وعددها 88، ما مجموعه 543 شخصاً، وقد دارت على مدى أكثر من خمسة عشر شهراً وكانت موضع تحليل مفصّل للرهانات والاستراتيجيات وموازين القوى بين مختلف الفاعلين. وقد تم إشراك النساء في المقابلات المتعلقة بجمع الأحطاب والأعمال المختلفة خارج المنزل. وفيما يتعلق بالأراضي كان من الصعب فهم موضوع التسيير «العادي» لها، نظراً للتفاعلات المتعددة بين المصالح المتنوعة لمختلف الفاعلين المعنيين.

الكل متفق، في منطقة ما، حول الرهانات العامة للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، وتقليص مشكلة الفقر، الخ. لكن إنجاز العمل بشل مفيد يجعل من الضرورة تحديد رهانات جزئية، تتطلب القيام بأعمال خاصة حول مسائل خصوصية بارزة للمنطقة. لرسم سيناريوهات واستراتيجية عمل، تم اتباع عدة مراحل، منها: 1) تحديد الرهانات والأهداف ممكنة التحقيق، 2) تحديد الأولويات التراتبية ودعائم الأعمال الضرورية، 3) تحديد وتحليل الأبعاد والمتغيرات الأساسية للإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية لغابة المعمورة، 4) تحليل الفرضيات الاستشرافية للسيناريوهات.

تحليل المتغيرات الأساسية (التأثير/التبعية بين المتغيرات) المتعلقة بالإدارة المستدامة والمحافظة على الأنظمة الإيكولوجية للموقع أبرز بوضوح **متغيّرات مؤثرة ومترابطة** في الوقت آنه.

طريقة MIC-MAC (مصفوفة الآثار المتقاطعة – مضاعفة مطبقة على تصنيف) تمكّن من تحليل المتغيرات الأساسية لنظام ما، لا سيما المتغيرات التي تطرح رهانات تتعلق بتطوره. والمقصود هو إبراز بوضوح المتغيرات المؤثرة والمترابطة.

لقد بين التحليل وجود **متغيرات وسيطة، مؤثرة ومترابطة** في نفس الوقت. ومثل

هذه الازدواجية في الخصائص يجعل هذه المتغيرات **ممكنة التقلب، ويجعل من الصعوبة التنبؤ بها**، حيث أن التبدل الحاصل فيها يؤدي إلى تبدل في متغيرات أخرى، وهذه بدورها تقود إلى جعلها تتأثر بتبدلات جديدة. هذه المتغيرات هي التالية: **الإدارة المشتركة؛ الشراكة** مع المفوضية العليا للمياه والغابات ومقاومة التصحر، **المناخ، مسؤوليات المنظمات المحلية الأساسية**، جمعيات إدارة الأحراج والمراعي، ذات **المهمات المتعددة**.

الشكل 1: الخارطة الحرجية لغابة المعمورة

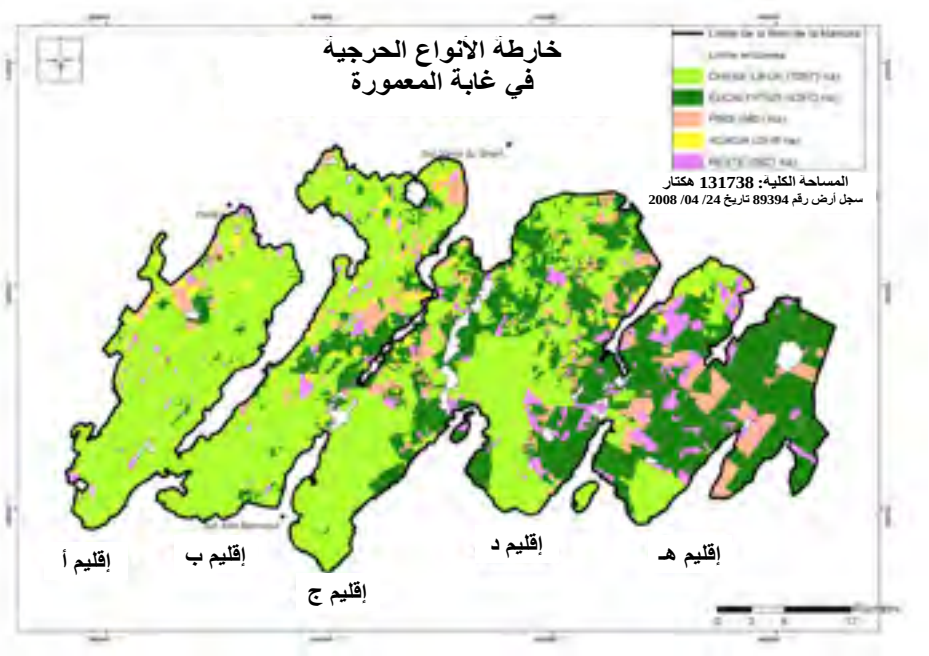

النتائج الرئيسية

لقد تم اتباع المقاربة التشاركية على مستوى الموقع، وذلك حسب عدة طرق، يمكن تلخيصها كما يلي:

الأنماط	الأعمال	الطرق
الشراكة في تطبق إجراءات حماية الأراضي	عقد تعويض	تنظيم المستخدمين الالتزام ومراعات إجراءات حماية الأراضي
عقود مع التعاونيات بما يشمل مرقبة الغابات	عقد إحالة منتجات الغابات بما يشمل تقديم الخدمات ومراقبة مساحة الغابة	تحويل قسم من أسعار الأراضي المتنازل عنها إلى تقديم خدمات: حراسة، تشذيب الأشجار، صيانة اطرق، الخ
عقود حراسة تمولها المجموعات الريفية	الحراسة التي يوفرها المستخدمون	طلب تقديم عروض للحراسة من قبل البلديات الريفية تشترط تشغيل السكان المحليين

تحليل رهانات الفاعلين

تم تحديد الفاعلين انطلاقاً من معرفة موقع المعمورة، وفي إطار حلقات الحوار بين أعضاء مجموعات العمل. يمكن تناول قضية ما بشكل مجموعة من الأهداف. سيتخذ الفاعلون مواقفهم فيما بعد تبعاً لسلسلة من الأهداف وسيقومون بعرض مشاريعهم؛ يمكن أن تكون أهدافهم متضاربة أو متلاقية.

المنتفعون الأساسيون من سلع وخدمات الغابة، إضافة إلى أولئك من لديهم مسؤولية إدارتها والحفاظ عليها، عبروا بوضوح عن مواقفهم تجاه الأهداف المحددة.

في الواقع، أبدى هؤلاء بوضوح حماساً أكبر بخصوص غالبية الأهداف المتعلقة بالفاعلين المعنيين بغابة المعمورة. فهم إذن معنيون بشكل أكبر من الفاعلين الآخرين بالإشكالية المطروحة بصدد الغابة. ويتضّح إذن من خلال هذا التحليل أن 44 % من الفاعلين يميلون إلى تبني موقف محايد بدل اتخاذ مواقف واضحة حول غالبية الأهداف.

غالبية الأهداف الرامية إلى تطوير الأعمال المسهّلة، والتنمية المحلية والأعمال المدرّة للدخل، يتم تقييمها بشكل إيجابي من غالبية الفاعلين.

موازين القوى بين الفاعلين:

إنّ تحليل مصفوفة التأثير-التبعية للفاعلين (Matrice influence-dépendance)، يؤشر على النقاط الأساسية التالية:

- الفاعلون المتنفذون: يتمتع هؤلاء بتأثير قوي على الفاعلين الآخرين، دون أن يتأثروا هم أنفسهم بقوة: من المستخدمين غير المنظمين والمستخدمين بحكم الواقع.
- الفاعلون الخاضعون: الذين يتأثرون بقوة من قبل الآخرين، ولا يتمتعون بقدر كبير من النفوذ: المزارعون وبقدر أقل المستثمرون في الغابات.
- الفاعلون الوسطيون: هؤلاء مؤثرون وتابعون في الوقت آنه. هذا يعني أن لديهم وسائل العمل الكفيلة للوصول إلى أهدافهم، لكنهم يقعون أيضاً تحت تأثير الأعمال التي يقوم بها الآخرون. مثال ذلك المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر، البلدات الريفية، تجمعات المصالح الاقتصادية والتعاونيات والمستخدمون المنظمون في أطر جمعيات إدارة الأحراج والمراعي، والمنحرفون

تحديد المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة

مكّن تحليل الرهانات والأهداف من رسم الأبعاد (المجالات) التالية: 1) السياق العام والتنمية الإقليمية المتكاملة، 2) تطلعات واحتياجات المجتمعات المحلية، 3) النظم والشراكة مع الفاعلين العاملين في الغابات، 4) المشاريع التشاركية التوافقية والمعززة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

نموذج التنمية الاجتماعية-الاقتصادية:

بهدف تطبيق تدابير السيناريو المعياري المتعلق «بالتنمية المتكاملة والتوافقية للأراضي»، وفق المحاور الاستراتيجية المحددة، وأخذاً بالاعتبار، بشكل أولوي، للمتغيرات المستخلصة من تحليل طريقة MIC-MAC (مصفوفة الآثار المتقاطعة)، بهدف ذلك، تم اقتراح سبعة أشكال من نماذج التنمية البيئية-الاجتماعية-الاقتصادية، هدفها الرئيسي تأمين الشروط والوسائل الناجعة، من أجل إنجاح الأعمال الفنية المقررة في خطة إدارة غابة المعمورة.

- نموذج 1: متابعة إنشاء بيئة اجتماعية-سياسة وفنية مؤاتيه للإدارة التشاركية والمعززة للشعور بالمسؤولية تجاه للموارد الطبيعية.
- نموذج 2: إقامة أنظمة دعم للحد من آثار التغير المناخي وتحسين مصادر دخل المستخدمين (تربية المواشي والعمالة).
- نموذج 3: تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المتكاملة (PDIT)، على مستوى الوحدات السكانية-الترابية المعنية بغابة المعمورة.
- نموذج 4: تحسين ظروف إنجاح أعمال إعادة تشكيل المناطق الحرجية (تجديد طبيعي، مدعوم واصطناعي).
- نموذج 5: الإدارة الزراعية والحرجية لشجرة بلوط الفلين.
- نموذج 6: ردع عمليات استغلال موارد المراعي من قبل غير أصحاب الحقوق.
- نموذج 7: خلق بيئة سياسية وقانونية وفنية ملائمة للإدارة التشاركية والمستدامة للغابات.

الشكل 2: بنية الحوكمة والمتابعة

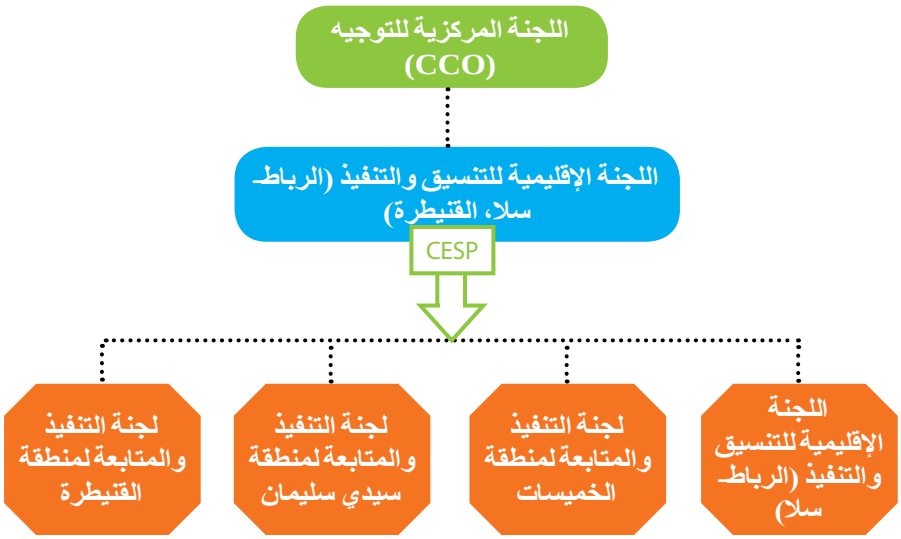

هيكل الهيئات	المهمات والأشغال	الأعضاء	كيفيات الاجتماع
اللجنة المركزية للتوجيه (CCO)	دعم إنجاز خطة العمل بإنشاء الإطار القانوني والمؤسساتي والسياسي المناسب وبما يلبي الخصائص المحلية	برئاسة الأمين العالم أو مدير تخطيط نظام المعلومات والتعاون.	مرة واحدة على الأقل، كل ستة أشهر، وكل مرة في حال الضرورة. تقترح اللجنة الإقليمية للتنسيق والتنفيذ نقاط جدول أعمال الاجتماع.
اللجنة الإقليمية للتنسيق والتنفيذ (CRCMO)	تنسيق الأعمال المنجزة في إطار خطة العمل والإشراف عليها، وتجاوز الصعوبات الطارئة في الميدان من قبل اللجان المحلية للتنفيذ والمتابعة. إن دور الوالي كرئيس، أساسي للتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بالأعمال الإقليمية.	برئاسة والي ولاية الرباط-سلا-القنيطرة. يقوم بدور الأمانة (السكريتارية)، المدير الإقليمي للمياه والغابات ومكافحة التصحر.	مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكل مرة في حال الضرورة. تقترح اللجان الإقليمية للتنفيذ والمتابعة نقاط جدول أعمال الاجتماع.
لجنة التنفيذ والمتابعة في المناطق (CESP)	إعطاء التوجيهات ومساعدة اللجنة التنفيذية في عملية التوافق وفي التنسيق بين مختلف الشركاء. تنفيذ ومتابعة مفعول وآثار الأعمال المتخذة في إطار نماذج التنمية المستحدثة.	برئاسة حاكم المنطقة المعنية. يقوم المدير الإقليمي للمياه والغابات ومكافحة التصحر بدور الأمانة العامة.	مرة واحدة على الأقل كل شهر وكل مرة في حال الضرورة.

التوصيات والدروس المستفادة الأساسية

جوانبُ القوةِ والقصور في الدراسة

الإضافات الرئيسية لهذه الدراسة هي التالية:

- الآلية المعتمدة مبتكرة، كما هو الحال بالنسبة للنتائج المحققة وآثارها على عملية الحفاظ والإدارة المستدامة لساكنة غابة المعمورة.
- المشاركة اليومية للفاعلين (السكان المحليين) والفاعلين العاملين في الغابة (ذوي المصالح الاقتصادية والاجتماعية) والفاعلين غير المؤثرين (البيئة والزراعة، الخ)، هي شرط أساسي للتنمية المستدامة للموارد الطبيعية للأراضي.
- تشكل المقاربة المقترحة:

- قواعد مراجعة الإطار المرجعي للدراسة الاجتماعية-الاقتصادية لخطط إدارة وتنظيم الغابات والأحواض المائية، التي لا تلبي حالياً الرهانات الاجتماعية للمناطق، وهو ما يفسر فشل التدخلات الفنية لخطط الإدارة حتى الآن.

- مرجعاً أساسياً لرسم وتنفيذ خطط التنمية المتكاملة والمشاريع الإقليمية.

القيود الرئيسية التي واجهتها الدراسة هي التالية:

- نماذج التنمية المحددة والمبينة من قبل تتطلب مشاركة فاعلين مختلفين ومتنوعين: الفاعلين النشطين والفاعلين السلبيين، والفاعلين السياسيين.

- هيمنة النظرة القطاعية لدى الفاعلين الذين يمثلون الدولة.

القيمة المضافة المرسومة للنهج التشاركي

نهج «التشخيص التشاركي»:

- يمكّن من قيام آلية من التحاور والمشاركة الموسعة لدى كل الفاعلين المعنيين بغابة المعمورة، مباشرة أو بشكل غير مباشر، كما يمكّن من إبراز غنى الأفكار والرهانات.
- هو بمثابة ضمان لنجاح خطة الإدارة والتنظيم بعد مراجعتها، والتي تظل تعاني من قصور كبير، بسبب عدم إدماج تدابير التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للمجموعات السكانية المحلية، التي تحصل على مصادر دخلها الرئيسية من الأنظمة الإيكولوجية للغابات.
- يقدم مقاربة أصيلة: فعلى الرغم من العدد الكبير للاجتماعات، قدّر مختلف الفاعلون هذه المبادرة بشكل عالٍ.

كيف يمكن الاستفادة من هذه الدراسة؟

- تنفيذ نماذج التنمية الايكولوجية-الاجتماعية-الاقتصادية المذكورة،
- دعم ومتابعة بعض الإجراءات المقترحة، من جهة تكييف الأنظمة مع السياق الحالي،
- التحكم بظروف التنفيذ، حتى لو كان المسؤولون عن الغابات مقتنعين بمبدأ التجديد الذي تناولته بعض نماذج التنمية،
- تأمين الإدارة المشتركة والمشاركة مع المنظمات المحلية، وهو ما يشكل ضمانة لنمو الأنظمة الإيكولوجية الحرجية والحفاظ عليها [1].

الآفاق

- تعزيز قدرات المسؤولين الإداريين عن الغابات في مجال المقاربة التشاركية وتحليل التحديات المطروحة على الفاعلين،
- تعميم عملية الإدارة التشاركية مع منظمات المستخدمين،
- تحقيق إنجاز هيكل التنفيذ والمتابعة، المقترح على جميع المستويات،
- اعتماد خطط تنمية متكاملة وإقليمية، كأداة للتدخل العملياتي ميدانياً.

إن تكرار التجربة على مواقع أخرى ضرورية، ولكن بشروط:

- تعزيز قدرات المسؤولين الإداريين عن الغابات، بخصوص المقاربة التشاركية وتحليل التحديات المطروحة على الفاعلين،
- استبانة وتعيين حدود وحدات إدارة الفضاءات، كشرط مسبق وضروري لهذه المقاربة،
- خلق الشروط الضرورية لإنشاء هياكل محلية للإدارة، وذات صفة تمثيلية، وأن تكون نابعة من السكان المحليين. وسيكون بمقدور المنظمات المحلية أن تخفف من وطأة القضايا الفردية وأثر جماعات الضغط في بعض المناطق،
- تعزيز قدرات أجهزة الإدارة المحلية لمتابعة تنفيذ المقاربة الجديدة، فذلك رهن بتدعيم قدرات كل الفاعلين والهيئات اللامركزية للدولة والمجموعات المحلية،
- تعزيز الانخراط في العملية التشاركية لدى الإداريين والسكان المحليين: إقرار برنامج تعزيز قدرات الإداريين في مجال الغابات ومكاتب المنظمات المحلية.

يمكن استخدام وضع آلية التنفيذ في المعمورة كميدان توضيحي لباقي المناطق على المستوى الوطني، وربما في بلدان البحر الأبيض المتوسط المشاركة في هذا المكون.

1 أُعدّ في هذا الإطار دليل عملي لتنفيذ الإدارة التشاركية وعقود الإدارة المشتركة "الفائدة المتبادلة" استناداً للنماذج الاجتماعية-الاقتصادية، المقترحة أعلاه.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:

Qarro M. (2016). Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives, Forêt de la Maâmora, Maroc. Plan Bleu, Valbonne.

يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء: www.planbleu.org

موقع بربرة التجريبي، تونس

عبد الرحمن بن بوبكر

بالاشتراك مع عواطف مبروك

ما هي المشكلة؟

يشكّل الموقعُ التجريبيُ المختار جزءاً من المستجمَع المائي لسد وادي بربرة في الشمال-الغربي لتونس. ويغطي مساحةً إجمالية 7330 هكتاراً، أي 45 % من مساحة مستجمَع وادي بربرة المائي (16408 هكتاراً). يغطي المجالُ الغابي، وهو مِلكٌ خاص بالدولة، 2841 هكتاراً أي 39 % من المساحة الإجمالية [للموقع التجريبي]. تنتمي الغابة إلى النظام الإيكولوجي السنديانيِ. وتتألف النابتةُ فيها من أشجار الفلّين والزان ومجموعاتٍ نباتيةٍ أخرى ملحقةٍ بها من الأشجار الخفيضة.

يبلغ تعدادُ ساكنةِ الموقع 9625 نسمة موزَعين على 21 منطقة في المنطقة الواحدة نحو 60 منزلاً. تدير الساكنةُ أنظمةَ إنتاجٍ معيشية زراعية حيوانية قليلةَ العائد والإنتاج ولكنها مع ذلك تؤمّن مصدرَ دخلٍ أساسياً لمعظم مستخدِمي الغابة. يشكل الوسط الغابي فضاءً حيوياً لهذه الساكنة التي تمارس حقَ استخدام الموارد الغابية باستغلال هذه الموارد لسد حاجاتِها دون أن يكونَ لهذه النشاطات طابعٌ تجاري. تستمد المواشي غذاءها الأساسيَ من نباتات ومنتجات الغابة (المراعي، والأشجار الخفيضة، وثمار السنديان، ونواتج تقليم الأشجار). كما يشكل الشغل في مواقع البناء بالغابة مصدرَ دخلٍ أساسياً لكثيرٍ من الأُسَر.

وبالرغم من الجهود المبذولة من خلال مشاريعَ مختلفة، ما يزال الوسط الغابي يتعرض لعمليةِ تدهورٍ شديد وجرائمَ بيئيةٍ كثيرة تضخمت في فترة ما بعد الثورة (كتمهيد الأرض، وقطع الأشجار، والحرائق، الخ). وما يزال هناك تعارضٌ بين المستخدِمين وبين محيطِهم، ناتجٌ في المقام الأول عن ضعف أو عدمِ إشراك السكان في إدارة الموارد الغابية وبالتالي ضعفِ أخذِ حاجاتِهم وتطلعاتِهم في الحسبان.

لذا يشكل الموقع جزءاً من المناطق الأكثر هشاشةً على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي والإيكولوجي في الشمال-الشرقي للبلاد، ويستفيد حالياً من تدخل مشروعين تشاركِيَّيْ الطابع هما مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية في الشمال-الغربي ومشروع الإدارة المندمجة للغابات، فضلاً عن هذا المشروع الممول من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية.

إنّ مستقبلَ الأنظمة الإيكولوجية لغابة السنديان في هذا الموقع (وهو جزءٌ من التراث الوطني) رافدٌ قوي لآفاق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للمناطق الغابية والمحيطة بالغابة وللحوكمة الصحيحة لهذه الأنظمة الإيكولوجية التي أصبحت رهاناً كبيراً في مرحلة ما بعد الثورة (البعد الأمني).

المقاربة التشاركية لحوكمةٍ أفضل

المنهجية

في هكذا سياق أُدرِج تطبيقُ المقاربةِ التشاركية في تنفيذ المكون 3 من المشروع، وهو: «تحسين حوكمة المناطق الحرجية المتوسطية من خلال تنفيذ مقاربات تشاركية».

أُعِدَتْ المقاربة المنهجية استناداً إلى التوجهات المتبنّاة في ورشة العمل الإقليمية حول المقاربات التشاركية التي أقيمت بأنطاليا-تركيا فيما بين 25 و 27 جوان 2013. وقُدِّمَتْ في الاجتماع الوطني لإطلاق المبادرة بتونس العاصمة فيما بين 28 و29 أكتوبر 2013 حيث وُضعت اللمسات الأخيرة عليها استناداً إلى نتائج هذا الاجتماع.

تهدف المقاربة المتبنّاة إلى:

- تحسين الحوكمة الجيدة للموارد الطبيعية والتوفيق بين ساكنة الغابة وبين وسَطِهم وبيئتهم بجمع مستخدِمي الموارد الغابية والفاعلين المتدخلين بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في إدارة هذه الموارد،
- الجمع المنهجي بين البعد التنموي الاجتماعي الاقتصادي وبين أعمال إدارة الموارد الطبيعية، مع أخذ مصالح مستخدِمي هذه الموارد في الحسبان في إطارٍ من الإدارةِ المشتركة.

يَعتمد مفهومُ وتطبيقُ المقاربةِ المقترحة على تجميع مختلفِ الخبرات والمعارف المكتسبة من المشاريع المنفذة أو التي في طور التنفيذ في الإقليم والمَوقع بغيةَ:

- تحقيق أوجه التضافر الاقتصادية اللازمة لرفع قيمة الموارد المالية والاستثمارات ولدمجٍ أفضلَ للتدخلات بما يلبي أهمَ تطلعاتِ وحاجاتِ ساكنةِ الغابات بصورةٍ أسرعَ وأكفأ.
- تنشيط وتعزيز آليات الشراكة حول إقامةِ إدارةٍ تشاورية ومندمجة للموارد الغابية بالتكامل مع الموارد الطبيعية الأخرى وفرص التنمية.
- دعم الانتقال من نمط الإدارةِ القطاعيةِ الموجَّهة (gestion sectorielle) إلى نمط الإدارة المشتركة (cogestion) للموارد الطبيعية ووضع الأسس لحوكمةٍ أفضلَ للموارد الغابية.

النتائج الأساسية

سمحت المقاربة المتبناة بالتوصل إلى النتائج التالية:

- تعزيز العملية التشاركية التي أطلقها المتدخلون الأساسيون في الموقع من خلال تعزيزِ حضور البعد الغابي في التخطيط المحلي ووضعِ تعريفٍ مشترك وتشاوري للأعمال المندمجة في المناطق الغابية والمحيطة بالغابة (مناطق التأثير) على السواء،
- تعريف عناصرَ منهجية تؤخذ في الحسبان في مرحلة تحديث وتنفيذ خطط التهيئة الترابية: ضرورة معرفة ووصف الوحدات الاجتماعية-الترابية وجماعات المصالح الاجتماعية-الاقتصادية الواجب إشراكُها في العملية، وجرد مختلف الموارد، وأخذ التكامل بعين الاعتبار بين الغابات وبين المناطق المحيطة بها،
- إطلاق مقاربة لإعادة بناء وإعادة تنشيط المنظمات المحلية لإقامة هيكلٍ تمثيلي (شرعي) قادرٍ على الإدارة المشتركة للموارد الغابية ولعبِ دورٍ فعال في الحوكمة المحلية لهذه الموارد: تكون له صفة التمثيل الاجتماعي-الترابي وصفة تمثيل مختلف جماعات المصالح،
- تعزيز وإعادة تنشيط الشراكة في ما بين المتدخلين الفاعلين الأساسيين في الموقع بعضِهم مع بعض وخلق جوانب تآزُر فيما بينهم حول رؤيةٍ مشتركة للإدارة المندمجة والتشاورية للموارد الطبيعية،
- تعزيز أخذ البعد الغابي في الحسبان في خطط التنمية التشاركية قيد التنفيذ في إطار مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية،
- ربط البحث لتتبع ديناميكية الأنظمة الإيكولوجية الغابية تبعاً لأنماط الإدارة المتبَعة واستحضار النصائح الضرورية لإدارة الموارد بشكلٍ أفضل.

هيكل الحوكمة المقترح

مكونات هيكل الحوكمة	سلطة اتخاذ القرار	نوع التعبئة
اللجنة المحلية للأطراف المعنية	وضع خطط العمل التشاركية، ومصاحبة ومتابعة التنفيذ، المشاركة في تحديث خطة تهيئة الجبال الغابية وخطط التنمية البلدية.	تشاور منتظم حسب الحاجة (لقاءات شهرية)
الفريق المحلي للتنشيط والدعم الاستشاري	مصاحبة ودعم إعداد وتنفيذ خطط التنمية التشاركية (PDPs) المشاركة في تحديث خطة التهيئة وخطط التنمية البلدية (PDCs)	تشاور شهري حول برامج التدخل وما ينبغي القيامُ به من أعمال في إطار تنفيذ خطط التنمية البلدية
اللجنة الجهوية للتشاور والتنسيق	دراسة جدوى الأعمال المقترحة، واعتماد خطط العمل المقترحة من لجنة الأطراف المعنية (CPP) ومتابعة تنفيذِها	اجتماعات شهرية
لجنة التوجيه المركزية	الحرص على ترابط وتضافر التدخلات المقترحة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تنفيذها	اجتماعات كل 3 أشهر
اللجنة الفنية الاستشارية	استشارية (وضع نتائج البحوث تحت تصرف الفِرَق وجلب الدعم الفني لها)	اجتماعات نصف سنوية
البنية التحتية	إقرار خطط العمل المقترحة من لجنة الأطراف المعنية واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل التنفيذ	اجتماعات دورية حسب الحاجة (كل شهرين)

وقد حُدِدَتْ وأُطلِقَت إجراءاتٌ ملموسة في إطار عمليات تهيئةِ وإدارةِ الموارد الغابية يمكن أن تُسهمَ في تسهيل إشراك المستخدِمين في إعادةِ تأهيل واستصلاح وحفظِ وحُسنِ حوكمةِ الموارد. المقصودُ هنا الإجراءاتُ التالية المقرَر لها أن تنفَذ في 2015 / 2016:

- وضع طريقة إدارة مشتركة تهدف إلى تحسين واستصلاح المراعي ذات الغطاء الغابي، بالتكامل مع تنمية المزارع العلفية في الغابات قليلة الكثافة وفي المناطق المحيطة بالغابات بما يخفف الضغط عن الغابة ويحسّن إنتاجية تربية المواشي.
- وضع نموذج اتفاق، بالتشاور مع الأطراف المعنية، بين إدارة الغابات وبين مجمعات المستخدِمين لإقامة نوعٍ من الإدارة المشتركة [لمحصول] ومَزارع الفلين.

يَتصور مفهومُ المقاربة المتبناة تحديثَ خطةِ تهيئةِ الغابة واستخدامَها كإطار توجيهٍ وتخطيط بتحويلها إلى خططِ إدارةٍ مندمجة ومشتركة للموارد الطبيعية. ولكنّ هذا لم يتم، لتعذُر تحديثِ خطة التهيئة (لأسبابٍ تتعلق بالظرف الأمني لمناطق الغابات). وأدى هذا بالتالي إلى تعذر معالجة الجوانب المتعلقة بإدارة الموارد الغابية مع المستخدِمين أثناء وضع خطط الإدارة التشاركية في إطار المشروعين المتدخلين في الموقع (آنفيْ الذكر). وقد أدى هذا إلى إضعاف إدماج الأعمال وحَرَمَ الساكنةَ مِن فرصٍ يمكن أن تسهمَ في تحسين وضعهم الاجتماعي-الاقتصادي وتسهيلِ مشاركتِهم في حوكمةٍ أفضل للموارد الطبيعية في الوسط الغابي.

سيتم في هذا العام 2016 تحديثُ خطةِ التهيئة بتبني التحسينات المقترحة في هذه الدراسة، وهي: (1) عمل جرد متعدد الموارد يتيح معرفة القدرات الكامنة (2) وتحديد الموارد الواجب استصلاحُها في إطار إدارةٍ مشتركة مع المستخدِمين المعنيين، (3) وتحديد وحدات اجتماعية-ترابية للإدارة المشتركة تشكَّل فيها منظماتٌ محلية تمثل المستخدِمين (مجمّعات مستخدِمين): ستكون هذه المنظمات هي الأطراف المُحاوِرة لإدارة الغابات وللمتدخلين الآخرين في عملية وضع وتنفيذ خطط التهيئة. ويجب أن تكونَ مجمّعاتُ المستخدِمين هذه هي الجهاتِ الفاعلةَ الأساسية في هذه العملية وفي جهاز الحوكمة المحلية للموارد الطبيعية في الوسط الغابي. يلخص المخطط التالي العناصرَ الأساسية لهذه العملية التي ستعزز مكاسبَ هذه الدراسة.

التخطيط والبرمجة التشاركيان

التوصيات والدروس المستفادة الأساسية

جوانبُ القوةِ والقصور في الدراسة

من حيث هيكلُ الحوكمة، فإنّ الأجهزةَ والهياكلَ المؤسسيةَ القائمة المسؤولةَ عن تنسيق برامج ومشروعات تنمية وإدارة الموارد الطبيعية في الوسط الغابي يمكن أن تلعبَ دوراً مهماً في تحسين الحوكمة الجيدة لهذه الموارد. والحقيقة أنّ تصميمَ وتنفيذَ مقاربةٍ تشاركية أمرٌ متفَقٌ عليه بالإجماع تقريباً من مختلف الأطراف المعنية.

وقد بات الأمرُ يتعلق بإدخال التحسينات اللازمة على تطبيق المقاربة التشاركية حسب المبادئ والأهداف المبتغاة (المشاركة، الاندماج، الشراكة) ثم، مأسسةِ تطبيق المقاربة التشاركية وإدراجها في عمليةٍ شاملة للحوكمة الجيدة للمناطق الريفية بما فيها الأوساط الغابية. هذه المأسسة تطالب بها اليوم مختلفُ الأطراف المتدخلة في مجال التنمية كضرورة لتعزيز تنميةٍ محلية قائمة على الحوكمة التشاركية الجيدة للموارد الطبيعية. يستدعي تحقيقُ هذا المَطلب تصميمَ وتنفيذَ استراتيجيةِ تواصل مع المستويات كافة لتوحيد مختلف الخبرات، التي تجمعت في إطار مختلف المشاريع ذات الطابع التشاركي. يتعلق الأمر هنا بتأكيد ما لتطبيق مقاربةٍ تشاركية من صلةٍ وقيمةٍ مضافة كطريقةِ عمل لا غنى عنها للحوكمة الجيدة للموارد الطبيعية وإدارتِها إدارةً مستدامة في إطار عمليةِ تنميةٍ محليةٍ مندمجة.

في الظرف الراهن، لا توجد حتى الآن رؤية لإعادة تنظيم الوسط الريفي وإقامة سلطات محلية تستطيع إدارة التنمية المستدامة، حسب مبادئ اللامركزية التي تبناها الدستور الجديد.

هناك تجاربُ شتى، ولاسيما في إطار عدة مشاريع تنمية ريفية وإدارة موارد طبيعية في المناطق الجبلية والغابية، تمولها أطرافٌ مختلفة. وسوف تتواصل هذه التجارب خاصةً في إطار تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة للغابات والمراعي بتونس (2015-2024).

ولضمان ثباتٍ أفضلَ في استخدام مقاربةٍ تشاركية للمناطق الغابية في أداةِ تخطيطِ وبرمجةِ أعمالِ تنميةِ الموارد وفي الإدارة المندمجة والمشتركة لهذه الموارد، لا بد من إدخال التحسينات التالية:

- التحديث السريع لخطط تهيئة الغابات حسب المقاربة التشاركية والمندمجة مع أخذ فضاء التأثير المحيط بالغابة في الاعتبار وكذا الجوانب التالية:
- تحديد ووصف الوحدات الاجتماعية-الترابية بما له مِن صلة بحق الاستخدام (تحديد الجماعات المحلية وجماعات المصالح المعنية ومواقعها الجغرافية)،
- تحديد الصناعات المربحة للموارد الغابية والتي يمكن أن تكونَ موضوعَ إدارةٍ مشتركة وتحديد الجماعات المستهدَفة المعنية المحتملة.
- تحويل خطة تهيئة الغابات إلى خطةِ إدارةٍ مندمجة ومشتركة للموارد الطبيعية (لمدة 3 إلى 5 سنوات)، تمثل أداةَ التخطيط ومرجعَ البرمجة محل التفاوض والتعاقد مع مجمّع المستخدِمين.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تستلزم الحوكمة الجيدة للموارد الطبيعية في الأوساط الغابية ما يلي:

- مأسسة تطبيق المقاربة التشاركية كطريقةِ عمل لجميع المتدخلين في مجال إدارة الموارد البشرية في الأوساط الغابية.
- تعديل أنماط وأنظمة عمل المنظمات المحلية لمستخدمي الأنظمة الإيكولوجية الغابية بما يتوافق ودورها ومسؤوليتها في عملية الإدارة المشتركة للموارد الغابية بالاشتراك مع إدارة الغابات والمتدخلين الآخرين.
- تعديل الإطار القانوني الناظم للوصول إلى الموارد الطبيعية في الأوساط الغابية لتسهيل وضع طرُقٍ للإدارة المشتركة للموارد الطبيعية في هذه الأنظمة الإيكولوجية.
- وضع بروتوكولات لمتابعة تطور الأنظمة الإيكولوجية الغابية تبعاً لطُرُق الإدارة المطبَّقةِ عليها.

كيف يمكن الاستفادة من هذه الدراسة؟

تندرج هذه الدراسة في إطار تنفيذ الاستراتيجيةِ الوطنية الجديدة للإدارة المستدامة للغابات والمراعي (2015-2024) المتبناة في 2015. في هذه الاستراتيجية، أقِر تطبيق المقاربة التشاركية المندمجة كطريقةِ عمل لا بد منها لإدارة الأنظمة الإيكولوجية الغابية والرعوية (في وضع وتنفيذ خطط التهيئة). يشكّل وضعُ طرُقِ إدارةٍ مشتركة للموارد الغابية والرعوية إحدى الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية. ويشكل تعديلُ الإطار القانوني والمؤسسي والاجتماعي-المؤسسي جزءاً من التدابير الأولية لتنفيذها.

سوف تتجسد هذه التوجهات في مشروعين جديدين قيد الإعداد: (1) «مشروع التنمية المندمجة والمستدامة للأنظمة الإيكولوجية الغابية بتونس» (الممول من البنك الدولي)، (2) و«مشروع إدارة الأراضي الريفية الهشة» (الممول من وكالة التنمية الفرنسية (ADF) ومن الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM)).

جدول المختصرات

CRDA : Commissariat régional de développement agricole
DGACTA : Direction générale de l'aménagement et de la conservation des terres agricoles
DGF : Direction générale des forêts
DGFIOP : Direction générale du financement, des investissements et des organismes professionnels
GD : Groupements de développement
ISP : Institut sylvo-pastoral
OEP : Office de l'élevage et des pâturages
ODESYPANO : Office de développement sylvo-pastoral du Nord-Ouest
INAT : Institut national agronomique de Tunisie
INRGREF Institut national de la recherche en génie rural, eaux et forêts

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:
Ben Boubaker A. (2016). Améliorer la gouvernance des espaces boisés méditerranéens à travers la mise en œuvre de démarches participatives, Bassin Versant de Barbara, Tunisie. Plan Bleu, Valbonne.
يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء: www.planbleu.org

غابة دوزلرجامي، تركيا

الدكتور يوسف غونس، والدكتور إرسين يلماظ

ما هي المشكلة؟

الموارِدُ الحرجية أساسية للمجتمع التركي، لأنها توفر عدداً كبيراً من السلع والخدمات التي تدعم التنميةَ الريفيةَ للبلاد. وقد باتت الإدارةُ التشاركية لهذه الموارد تُعتبر أكثرَ فأكثر حقاً ديمقراطياً، وراح يزداد استخدامُ جماعاتِ الضغط والمصالح البيئية لهذا الحق. لذا اتجهت سياسة الإدارة الحرجية إلى نمط الإدارةِ القائمِ على الناس وإلى توفير سيلٍ متواصلٍ من المنافع المتعددة. وللقيام بذلك، أعطت السلطاتُ أولويةً للبرامج الحرجية التشاركية، التي تشجع السكانَ المحليين على المشاركة التطوعية في إدارة الموارد بهدف حمايةِ وإدارةِ وتنميةِ الغابة بصورةٍ مستدامة.

وقد حُدِدتْ للموقع التجريبي الأهدافُ الإداريةُ والتنمويةُ العامة التالية: تكييفُ الإدارة الحرجية والنظم الإيكولوجية الحرجية للتغير المناخي؛ وتحسينُ الوقاية من مخاطر وخسائر حرائق الغابة؛ وتخفيفُ الضغط البشري على النظم الإيكولوجية؛ وتحسينُ إمداد المقيمين (كلِ المستخدِمين: المحليين والزوار ومستخدِمي المُستجمَع المائي) بالسلع والخدمات النظم-إيكولوجية؛ والحدُ من الفقر وتشجيعُ التنمية الريفية.

تهدف هذه الدراسة إلى استنباط واختبار «أدوات» (تراوح بين الخطوات العامة وبين الأساليب الدقيقة) لتحسين عمليةِ إعدادِ وتخطيطِ إدارةِ الموارد الحرجية للموقع التجريبي، تُشرك الأطرافَ المعنية كافة وتكون قابلةً للتطبيق على الطيف الكامل للبيئات المتوسطية. وقد اختير هذا الموقعُ التجريبي بالنظر إلى الضرورة الملحة لحماية مواردِهِ الطبيعية، ويملك الموقع الخصائصَ النموذجية للمنطقة المتوسطية من حيث البنية البيولوجية والفيزيائية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية والسياسية.

الشكل 1: توزُع الأنواع الحرجية في غابة دوزلرجامي

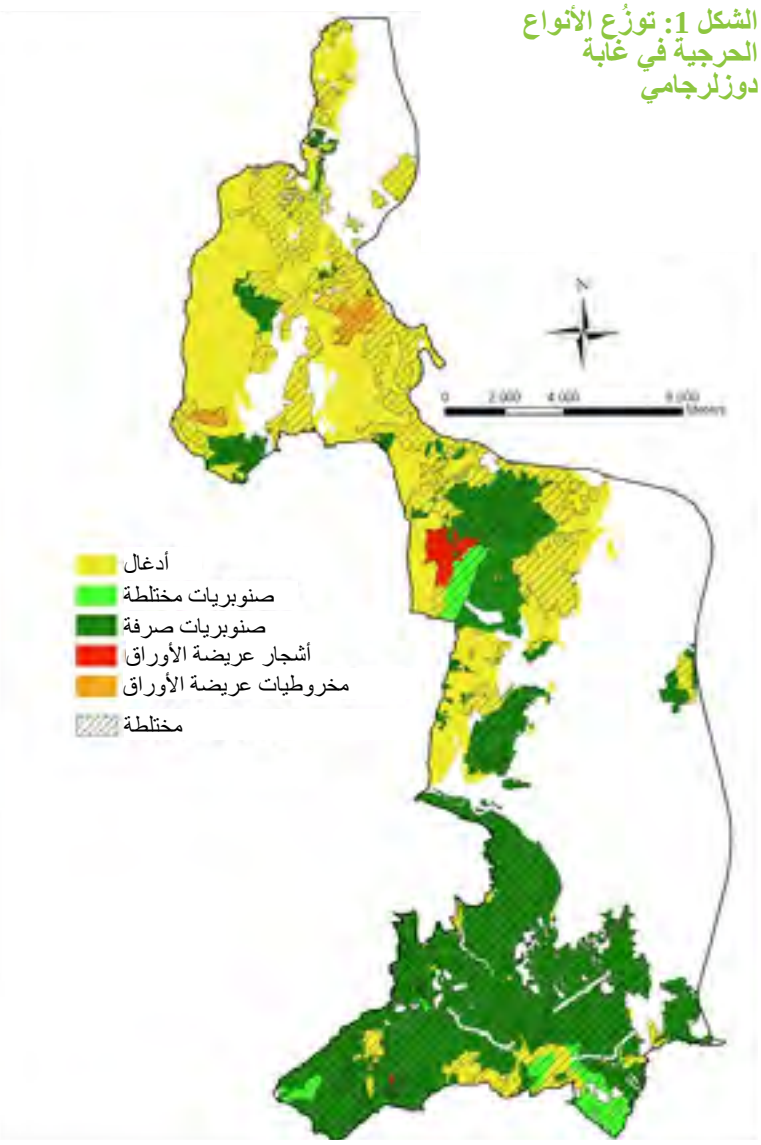

المقاربة التشاركية لحوكمة أفضل

المنهجية

لتطبيق المقاربة التشاركية على موقع دوزلرجامي التجريبي، استُحدِثَ هيكلُ حوكمةٍ تشاركية يتألف من خمسة مكوناتٍ موضَحة في الشكل 2 أدناه.

يمكن أن تكونَ الأطرافُ المعنية أشخاصاً أو جماعاتٍ أو منظماتٍ أو أعضاءً أو منظوماتٍ لهم أو لها مصلحة في الموقع التجريبي، سواءٌ من حيث حمايةُ أو تنميةُ أو استخدامُ أو إدارةُ الموارد الطبيعية.

وقد أُشرِكَتْ خمسُ فئات من الأطراف المعنية في العملية التشاركية:

1. السلطات الإدارية المحلية: الإدارة الإقليمية للغابات، والإدارة الإقليمية للحدائق الوطنية، والسلطات المحلية، وإدارات عامة أخرى، ومعاهد بحث، وجامعات.
2. المستخدِمون المحليون (الذين يعيشون في الموقع): السكان المقيمون والرعاة والصيادون والحطابون وجامعو المنتجات الحرجية غير الخشبية، ومربّو النحل.
3. المصالح المهنية: نقابات العمال والموظفين، والغرف المهنية (اتحاد غرف المهندسين والمعماريين الأتراك (TMMOB)) والمنظمات غير الحكومية.
4. المصالح الاقتصادية: التعاونيات الحرجية، والقطاع الخاص، والوكالة السياحية.
5. مستخدمو المُستجمَع المائي (الآتون من الخارج): السياح البيئيون والمتنزهون.

النتائج الأساسية

يمكن أن تسمحَ طرقُ إسنادِ القرار متعددةُ المعايير بمقاربةٍ أكثرَ تشاركيةً على جميع مستويات عملية النمذجة (modélisation). ويمكن أن تشاركَ الأطرافُ المعنية وتُسهِمَ أو يشاركَ صناعُ القرار ويسهموا بصورةٍ فعالة في وضع النموذج: بدءاً مِن تحديد عناصره وانتهاءً باستنباط الصلات بين هذه العناصر مروراً بجميع المكونات الأخرى للنموذج، بما في ذلك عملية صنع القرار نفسِها. ويتطلب هذا إطاراً نظرياً (paradigm) للنمذجة التشاركية وعمليةً (process) لهذه النمذجة يكونان أكثرَ شفافيةً وبساطةً وانفتاحاً.

طريقة العمل

استُدعت المقاربة التشاركية المستنبَطة لموقع دوزلرجامي استخدامَ الأدوات التالية: استبيانات رأي، وجولات قصيرة في الموقع، واجتماعات بين المكونات، ولقاءات إعلامية للأطراف المعنية، وورشات عمل تشاركية، ومقابلات غير رسمية، والملاحظة المباشرة، الخ.

واستُخدِمت هذه الأدوات لترقية الحوار والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات بين المشاركين.

الشكل 2: هيكل الحوكمة المقترح للموقع التجريبي في دوزلرجامي

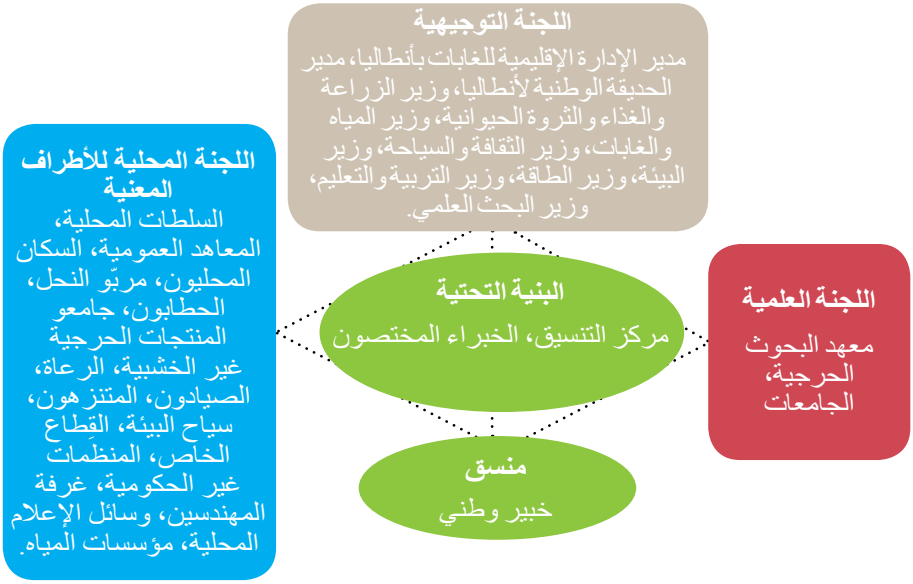

مراحل المقاربة التشاركية

1. إنشاء هيكل حوكمة
2. تحليل الوضع الراهن ووضع الاستراتيجية
3. تقدير القيم الحرجية ذات الأولوية
4. تقدير آثار ونتائج العملية التشاركية، وتحديد مدى رضى الجهات المعنية، وفق مشاركتها

نتائج المقاربة المقترحة

سمحت المرحلة الأولى بالتوصل إلى هيكل المقاربة التشاركية المقترح في الشكل 2.

واشتملت المرحلة الثانية على إجراء تحليلاتٍ لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (AFOM) لكل مجموعة من مجموعات اللاعبين المحدَدة. سمحت هذه المرحلة بالتوصل إلى وضع سلم أولويات للعوامل. فمثلاً، كان التهديدُ الذي اعتُبِر أنَّ له الأولوية في إدارة الموارد الحرجية لموقع دوزلرجامي هو «اضطراب الموارد الطبيعية بسبب الاحترار العالمي، وحرائق الغابة، والحشرات، والفطور، والهجمات الفيروسية، والجفاف، والرعي المنفلت، والصيد غير القانوني، الخ.»

أما المرحلة الثالثة فقد أظهرتْ أن القيمةَ التقديرية لإنتاج الخشب هي الأقلُ أهمية، بينما اعتُبرت الخدماتُ البيئية هي الأهم لجميع الأطراف المعنية (تتطابق هذه النتائج مع نتائج المكون رقم 2 من المشروع).

وسمحت المرحلةُ الأخيرة في نهاية المطاف بالتوصل إلى تصنيفٍ للمقولات التي يَشعر المشاركون أنهم يتفقون معها أكثر.

تُظهر نتائج الدراسة أن جميعَ المشاركين قدّموا اقتراحاتٍ واضحة في مجال الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية، بهدف تحسين عملِهم المشترك. وأنهم يعبّرون عن الحاجة إلى مزيدٍ من التواصل والحوار، الأرقى مستوىً. وأشاروا، مِن خلال المناقشات والاستجابات لاستطلاع الرأي المفتوح، إلى أن اللاعبين في إدارة الموارد الطبيعية كانوا بحاجةٍ إلى دعمٍ أكبر وتركيزٍ أشد على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأطراف المعنية. تُسلّط هذه النتائجُ الضوءَ على الحاجة إلى تعزيز القدرة المحلية على إدارة الموارد الطبيعية في الموقع التجريبي.

الدروس المستفادة

إنّ ترجمةَ نتائجَ هكذا دراسة (ابتداءً من إنشاء هيكل الحوكمة التشاركية حتى تقييم نتائج العملية التشاركية) إلى خططِ إدارةٍ حرجية لموقع دوزلرجامي أو لأي موقعٍ آخر ليس بالمَهمةِ السهلةِ عملياً.

- فإنشاءُ هيكلٍ للحوكمة سهلٌ جداً ويَسُرّ الأعضاءَ دوْماً أن يشاركوا فيه. لكنّ عمليةَ صنعِ القرار وتمرينَ التوصلِ إليه ليسا مهمتين سهلتيْ التنفيذ عملياً بسبب هذا العدد الكبير من الأطراف المشاركة وتضاربِ مصالحِها وأولوياتِ واجباتِها المؤسسية.
- أوكَلَ القانونُ مهمةَ تخطيط الإدارة الحرجية إلى خبراء المديرية العامة للغابات. فهم أسرعُ كثيراً في رسم الخطط، وفي دوزلرجامي يجري تحديثُ هذه الخطط كل 10 سنوات. لذا يرجَح أن تكونَ مهمةُ استنساخ هكذا مقاربةٍ تشاركية في موقعٍ آخرَ أكثرَ بكثير استهلاكاً للوقت وأقلَ مرونة وربما أكثرَ تكلفة من استنساخ طرق التخطيط الحالية.
- لتسهيل هذه المهمة، يتعين استنساخُ الطريقةِ المطورةِ في هذه الدراسة في منطقةٍ تخضع لظروفٍ مشابهة، وذلك بإنشاء هيكلِ حوكمة تكون مهمته الأساسية وضعَ خطةِ الإدارة الحرجية.

التوصيات والدروس الأساسية المستفادة

حدود الدراسة والتحسينات الممكنة

كان يمكن أن تكونَ نتائجُ الدراسة أكثرَ موثوقية لو أن عددَ المشاركين مختلِفي المشارب كان أكبر (مثلاً، خبراء من مختلف القطاعات، مقاولون ريفيون، مواطنون). كما سيكون أكثرَ مدعاةً للاهتمام دراسةُ ما في نتائج استطلاع آراء المشاركين مِن تفاوت.

كانت مشاركة النساء في هذه الدراسة محدودة. وكان يمكن أن يحلّ إشراكُ الرجال «و» النساء في الفريق الوطني دون شك هذه المشكلة جزئياً.

وبعد أن ينتهيَ هذا المشروع ويتوقفَ الدعمُ الماليُ والفنيُ الخارجيُ له، فإنّ أوضاعَ ما بعد المشروع من حيث إدارةُ الموارد الحرجية للمواقع التجريبية يجب أن تكونَ موضوعَ متابعةٍ وتقييم حسب المتغيرات المختارة للنتيجة، كتغيراتِ حال الموارد الحرجية، والفوائد المستخلصة من الموارد الحرجية، وطلباتِ وحاجاتِ وتوقعاتِ مختلف الأطراف المعنية من الموارد الحرجية، وقدرتِهم الإدارية، وكفاءة المؤسسات في الإدارة التشاركية، ومواطنِ نجاح، والآثارِ الإيجابية أو السلبية للمشروع على المدى القريب والمدى البعيد، الخ.

القيمة المضافة للمقاربة التشاركية

كان الإسهامُ الأهم لهذه الدراسة إشراكَ الأطراف المعنية في عملية قرارٍ تشاركية للإدارة الحرجية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن توقعاتِ الأطراف المعنية قد حُدِدَتْ هي أيضاً بهذه المقاربة التشاركية.

كذلك فإنّ تعريفَ منهجيةٍ جديدة وافتراضاتٍ جديدة واختبارَ هذه الفرضيات هما أيضاً قيمتان مضافتان للمشروع. فهذه الدراسة إنما تصف المرحلةَ الاستكشافية التي أديرت بهذه الصفة من خلال تقديم بعضِ طرقِ إسناد القرار متعددة المعايير التي يُحتمل جداً أن تحسّنَ عملية التخطيط التشاركي.

ولتمكين الأطراف التي تدير الموارد الحرجية من وضع الأداةِ القوية التي تجمع بين التخطيط التشاركي وبين نموذجِ إسناد القرار متعدد المعايير، يجب إجراءُ دراساتٍ أخرى لتقييم تطبيق هذه المقاربة في حالاتٍ فعلية، ولاسيما في البلدان المتوسطية. وسيكون ضرورياً كذلك إجراءُ دراساتٍ تصف وتقيّم العمليةَ ككل. وكما يُظهِر تقييمُ هذه الدراسة، قد يساعد التشديدُ الأزيَدُ على الجانب التشاركي للعملية في تحقيق الأهداف الاجتماعية بشكلٍ أفضل وإظهارِ القوةِ الكامنة الكاملة لهذه الأداة.

كيف السبيلُ إلى ترقيةِ هذه الدراسة؟

في جميع أوضاع تخطيط الموارد الطبيعية، ينبغي استخدامُ مقاربةِ تخطيط متعددة المعايير والأهداف والمرامي والبدائل والخواص والمراحل، من خلال اتباعِ مقاربةٍ تشاركية تُشرِك كلَ جماعات المصالح والأطراف المعنية المهمة.

قد يمكن استخدامُ طُرق إسناد القرار متعددة المعايير هذه في سياق إدارة الموارد الطبيعية. وهي تشكل مقارباتٍ مناسبة لكثيرٍ من الأوضاع، كعمليات القرار التشاركية التي يكون من الضروري فيها امتلاكُ طرقٍ بسيطة سهلةِ الفهم. ومع ذلك، لا توجد أيُ طريقة من طرق إسناد القرار متعددة المعايير يمكن أن تكونَ هي الطريقةَ المُثلى لجميع عمليات القرار التشاركية. ويجب اختيارُ الطريقة التي ستُستخدَم مع أخذ الدعم اللازم في الاعتبار.

إنّ إطارَ المقاربة التشاركية المحدَدَ لهذه الدراسة، دراسةِ حالةِ حديقة دوزلرجامي، ينبغي تطبيقُه على حالاتٍ أخرى لإغناء الجوانب العملية له في طيفٍ أوسعَ من الشروط. يمكن أن يغطيَ هذا النوعُ من الدراسات مواقعَ مختلفة في الأقاليم المتوسطية، ذاتَ شروطٍ متباينة، ويُشرِكَ مجموعاتٍ أكبرَ من الأطراف المعنية، وأنواعاً مختلفة من هياكل ملكية الأراضي، وتكنولوجياتٍ مختلفة، ومستوياتٍ سياسيةً مختلفة، الخ.

وسيكون من الضروري كذلك أن تهتمَ الهيئاتُ الحرجية باستخدام التكنولوجيا في عمليات إشراك الجمهور لسبر التأثيرات المحتملة على مُدرَكات المشاركين (كالاستبيانات التصويرية، ونظم المعلومات الجغرافية (SIG)، والتقنيات القائمة على الإنترنت، كالبريد الإلكتروني وجماعات النقاش ومؤتمرات الفيديو والنشر في الويب، الخ).

أخيراً، يمكن دعم المقاربة بالمقترحات التالية الموجَهة إلى الجهات الإدارية:

- التحديد الواضح لنطاقِ ومحتوى عملِ كلِ طرف،
- إفساح المجال للأطراف المعنية للمشاركة في عمليات القرار،
- التحديد المنهجي للتوقعات انطلاقاً من المهام الإدارية،
- عدم تطبيق منهجية هذه الدراسة كما هي بل تعديلها لتلائمَ الأوضاع الجديدة،
- عدم السعي لتلبية جميع التوقعات، بل إعطاء الأولوية لحفظ الموارد بصورةٍ مستدامة.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى العودة إلى الدراسة الكاملة:
Günes Y. (2016). Improving Mediterranean woodland areas governance through participative approaches implementation – Düzlerçami Forest, Turkey. Plan Bleu, Valbonne.
يمكن تنزيل هذا المادة المنشورة من موقع الخطة الزرقاء: www.planbleu.org